



كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: / 2018

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل.م.د.)

الفرع: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

عنوان المذكرة:

أثر إنعكاس المتغيرات النقدية على سعر الصرف الدينار الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط

دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2016)

- إشراف الأستاذ:
سمير آيت يحي

- من إعداد:
سارة شناتلية
نسرين قرفي

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tébessi - Tébessa

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الرتبة العلمية	الإسم واللقب
رئيسا	أستاذ محاضر -ب-	حفيظ عبد الحميد
مشرفا ومقررا	أستاذ محاضر -أ-	سمير آيت يحي
عضوا مناقشا	أستاذ محاضر -ب-	نادية بوراس



كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: / 2018

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل.م.د.)

الفرع: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

عنوان المذكرة:

أثر إنعكاس المتغيرات النقدية على سعر الصرف الدينار الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط

دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2016)

- إشراف الأستاذ:
سمير آيت يحي

- من إعداد:
سارة شناتلية
نسرين قرفي

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tébessi - Tébessa

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الرتبة العلمية	الإسم واللقب
رئيسا	أستاذ محاضر -ب-	حفيظ عبد الحميد
مشرفا ومقررا	أستاذ محاضر -أ-	سمير آيت يحي
عضوا مناقشا	أستاذ محاضر -ب-	نادية بوراس

شكر وعرفان

بسم الله نستهديه ونستغفره ونتوب إليه من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، ونصلي ونسلم على الحبيب المصطفى محمد عليه الصلاة والسلام، وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعه إلى يوم الدين.

الشكر لله العلي القدير على أنه وفقنا وسدّد خطانا، وله الحمد حتى يرضى وله الحمد حتى إذا رضي وله الحمد بعد الرضى وله الحمد على كل حال.

نتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الكبير والعرفان بالجميل إلى الذي خصّ لنا من وقته وإهتمامه وحسن توجيهه والذي لم يبخل علينا وإلى الذي رافقنا طول السنة نشكره على صبره وتعاونه وتشجيعه المتواصل لنا، الأستاذ المشرف {سمير آيت يحي} لتفضله بالإشراف على هذا العمل "أسأل الله أن يجزيه عنّا كل خير". كما نتقدّم أيضا بجزيل الشكر إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم عناء قراءة وتقييم هذا البحث.

كما ندين بالشكر والإمتنان الكبير إلى الأستاذ محمد كشروود على كل ماقدمه لنا من مساعدات أثناء إنجاز هذا العمل

ونشكر كلّ أساتذتنا الكرام الذين أفاضوا علينا من علمهم ولم يبخلوا علينا بجهدهم في سبيل طلب العلم

- من الإبتدائي إلى الجامعة -

ونشكر كلّ من وقف معنا من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا البحث.

شكرا جزيلا



بسم الله الرحمن الرحيم

"قل إعملوا فسيرى الله عملكم والرسول والمؤمنون"

الحمد لله الذي يفتح بحمده الكلام، والحمد لله أفضل ما جرت به الأقلام سبحانه الله لا تحصى سناء عليه كما أفنى على نفسه صلى الله على محمد نور الأيدان وضياؤها وطب القلوب ودوائها أحب خلق الله إلا الله أما بعد:

تحية طيبة إلى أعظم رجل في الكون إلى من رباني فأحسن تربيتي وعلمني، أبي العزيز والحنون الذي وقف معي في العسر واليسر حفظه الله لنا.

إليك أنت فرحتي وقرت عيني إلى أعلى ثلاثة حروف نطقها لساني وعشقها قلبي، فيها حنان وفي قريبا راحة وأمان وأول من رفعت همي فكانت الشمس المشرقة إلى أعلى إنسان أمي.

إلى أمي التي لم تلدني ولم تربني "جدتي"، لكن كان لها الفضل طوال حياتي أدمها الله لنا وأطال في عمرها يارب.

إلى نور عيني وبهجتي إلى ورد حياتي إلى الشموع التي أنارت لي مشواري وكانوا الدعم لي إلى أخواتي، سهيلة، كوثر، روميسة، صباح، إسراء عواطف، شهرة.

إلى الوجوه المفعمة بالبراءة إلى أخواتي الصغار مريم، زينب، يوسف، أيوب، عبد الباسط، أمينة.

إلى من أرى التفاؤل في عينه والسعادة في ضحكته إلى سندي في الحياة إلى أخواي نبيل ورفيق حفظهم الله لنا.

إلى الشخص الذي سيكون رفيقي في الحياة إلى زوجي المستقبلي

إهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك، ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برويتك.

إلا من بلغ الرسالة و أدى الأمانة ونصح الأمة، إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم .

إلى من تألمت لأحزاني ومعاناتي وتمنت تتويجي بكل جوارحها، إلى الشمس التي لم تغيب عن حياتي إلى، من أمدتني بنور قلبها، أمي الغالية "حفظها الله وأدامها لنا".

إليك يا أعز مخلوق في حياتي، وفي الوجود، إلى الذي علمني الكفاح، والنجاح إلى الذي أستمد منه قوتي وعزيمتي، إلى الذي غرس في نفسي الأمل، والثقة إلى الذي لم تساعفني الكلمات لأفيه حقه أبي الحنون والغالي "حفظه الله لنا".

إلى من بها كبرت وعليها إعتدت، إلى شمعة مضيئة تنير ظلمة حياتي، إلى من بوجودها أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها، إلى من عرفت بها معنى الحياة، أختي العزيزة "عواطف".

إلى من أرفع رأسي إعتزازا وفخرا بإنتمائي لهم إلى من بهم أستمد عزمي وإسراري إلى من كانتنا عوننا لي في الحياة وصعوبتها أختايا "سهيلة وعبير".

إلى أجمل هدية في الكون إلى قرتي ونور عيني أخي العزيز "عماد"، إلى من أرى التفاؤل والسعادة في عينهما، إلى البراءة المفعمة "ريهام وعبد الودود".

إلى الأهل والأقارب، وأخص بالذكر جدتي الغالية و خالي العزيز هشام حفظهم الله لي وأدمهم نعمة لي.

إلى الزملاء والزميلات، إلى من تقاسمت معي هذه المذكرة بطلوها ومرها صديقتي العزيزة "سارة".

إلى أساتذتي من الإبتدائي إلى الجامعة.

- 3- إستخدام السلطات النقدية لسعر الفائدة:.....14.....
- المطلب الثالث- التحكم في التضخم كهدف نهائي للسياسة النقدية:15.....
- 1- مفهوم معدل التضخم:.....15.....
- 2- الأنواع الرئيسية لمعدل التضخم:.....16.....
- 3- آثار التضخم:.....17.....
- المبحث الثاني- عموميات حول أسعار الصرف:.....18.....**
- المطلب الأول- مفهوم، أنواع ووظائف سعر الصرف:.....18.....
- 1- مفهوم سعر الصرف:.....18.....
- 2- أنواع سعر الصرف:.....20.....
- 3- وظائف سعر الصرف:.....24.....
- المطلب الثاني- ديناميكية سوق الصرف الأجنبي:.....25.....
- 1- مفهوم سوق الصرف الأجنبي:.....25.....
- 2- معاملات أسواق الصرف:.....26.....
- 3- أهم أنشطة سوق الصرف:.....27.....
- 4- المتدخلون فيه:.....28.....
- المطلب الثالث- العوامل المؤثرة في سعر الصرف:.....29.....
- 1- العوامل الاقتصادية:.....29.....
- 2- العوامل غير الاقتصادية:.....30.....
- المبحث الثالث- النظريات النقدية لسعر الصرف:.....31.....**
- المطلب الأول- نظرية تعادل القوة الشرائية:.....31.....

- 1- الإفتراضات التي تقوم عليها النظرية:.....31
- 2- صيغ الأساسية للنظرية:.....32
- 3- الإنتقادات الموجهة لنظرية تعادل القوة الشرائية:.....33
- المطلب الثاني- نظرية تعادل معدلات الفائدة:.....34
- 1- نظرية تعادل معدلات الفائدة الإسمية:.....34
- 2- نظرية تعادل معدلات الفائدة الحقيقية:.....36
- المبحث الرابع- المنهج النقدي في تحديد معدل الصرف:..... 38**
- المطلب الأول- المنهج النقدي في ظل مرونة الأسعار:..... 39
- 1- شرح النموذج:..... 39
- 2- الصيغة الأساسية للنموذج:..... 39
- المطلب الثاني- المنهج النقدي في ظل جمود الأسعار:..... 41
- 1- الإفتراضات التي يقوم عليها النموذج:..... 41
- 2- عرض نموذج Dornbusch بالأسعار الجامدة:.....42
- خاتمة الفصل:.....44**
- الفصل الثاني- دراسة تحليلية لتطور سعر الصرف الدينار الجزائري والمتغيرات النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1990-2016. 45-82**
- تقديم:.....45**
- المبحث الأول- أهمية العوائد النفطية في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-**
- 2016:.....46**
- المطلب الأول- نسبة المحروقات من التجارة الخارجية خلال الفترة من 1990-2016:.....46

- 1-نسبة صادرات المحروقات من الصادرات الإجمالية خلال الفترة من 1990-1999:46.....
- 2-نسبة صادرات المحروقات من الصادرات الإجمالية خلال الفترة من 2000-2016:47.....
- المطلب الثاني- نسبة الجباية النفطية من الإيرادات العامة خلال الفترة الممتدة من 2000-**
2016:49.....
- 1-نسبة مساهمة الإيرادات الجباية النفطية من الإيرادات العامة خلال الفترة 1990-1999:49.....
- 2-نسبة مساهمة الإيرادات الجباية النفطية من الإيرادات العامة خلال الفترة 2000-2016:50.....
- المطلب الثالث- تحليل تطور إحتياطات الصرف الجزائري في ظل الصدمات النفطية خلال الفترة**
1990-2016:52.....
- 1- أثر سعر النفط على إحتياطي الصرف الجزائري 1990-1999:52.....
- 2- أثر سعر النفط على إحتياطي الصرف الجزائري 2000-2016:53.....
- المبحث الثاني- علاقة المتغيرات النقدية بسعر الصرف الدينار الجزائري خلال مرحلة**
نقص السيولة من 1990-1999:55.....
- المطلب الأول- تطور سعر الصرف الدينار الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط خلال فترة 1990-**
1999:56.....
- المطلب الثاني- تطور الكتلة النقدية وعلاقتها بسعر صرف الدينار الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط**
1990-1999:57.....
- 1- تطور مكونات عرض النقود في الجزائر:57.....
- 2- تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر:59.....
- 3- علاقة الكتلة النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري في ظل الصدمات النفطية ما بين 1990-
 1999:61.....
- المطلب الثالث- تطور معدل إعادة الخصم وعلاقته بسعر الصرف الدينار الجزائري في ظل تقلبات**
أسعار النفط خلال الفترة 1990-1999:62.....

- 1- تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 1990-1999:.....63
- 2- علاقة معدل إعادة الخصم بسعر الصرف الدينار الجزائري في ظل الصدمات النفطية للفترة ما بين 1990-1999:.....63
- المطلب الرابع- تطور معدل إعادة التضخم وعلاقته بسعر صرف الدينار الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1990-1999:.....65
- 1- تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-1999:.....65
- 2- علاقة معدل التضخم بسعر الصرف الدينار الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة من 1990-1999:.....66
- المبحث الثالث-علاقة المتغيرات النقدية بسعر الصرف الدينار الجزائري خلال مرحلة وفرة السيولة 2000-2016:.....68
- المطلب الأول-تطور سعر الصرف الدينار الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2016:.....68
- المطلب الثاني- تطور الكتلة النقدية وعلاقتها بسعر الصرف الدينار الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2016:.....71
- 1-تطور مكونات الكتلة النقدية في الجزائر:.....71
- 2-تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر:.....73
- 3-علاقة الكتلة النقدية بسعر الصرف الدينار الجزائري في ظل الصدمات النفطية للفترة 2000-2016:.....75
- المطلب الثالث-تطور معدل إعادة الخصم وعلاقته بسعر الصرف الدينار الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2016:.....76
- 1-تطور معدل إعادة الخصم:.....76
- 2-علاقة معدل إعادة الخصم بسعر الصرف الدينار الجزائري في ظل الصدمات النفطية للفترة 2000-2016:.....77

المطلب الرابع- تطور معدل التضخم وعلاقته بسعر الصرف الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2016:.....	79
1-تطور معدل التضخم في الجزائر:.....	79
2-علاقة معدل التضخم بسعر الصرف الجزائري في ظل الصدمات النفطية للفترة ما بين 2000-	80
2016:.....	80
خاتمة الفصل:.....	82

الفصل الثالث-دراسة قياسية لأثر المتغيرات النقدية وسعر النفط على سعر الصرف

الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة الممتدة من 1990-2016: 83-107

تقديم:

المبحث الأول- مدخل إلى نموذج الإنحدار الخطي المتعدد:.....

المطلب الأول- تعريف، خطوات، وفرضيات نموذج الإنحدار الخطي المتعدد:.....

1- تعريف نموذج الإنحدار الخطي المتعدد:.....

2- خطوات نموذج الإنحدار الخطي المتعدد:.....

3- فرضيات نموذج الإنحدار الخطي المتعدد:.....

المطلب الثاني- تقدير وتقييم نموذج الإنحدار الخطي المتعدد:.....

1- تقدير نموذج الإنحدار الخطي المتعدد:.....

2- تقييم نموذج الإنحدار الخطي المتعدد:.....

المطلب الثالث- مشاكل الإنحدار الخطي المتعدد:.....

1- مشكلة التعدد الخطي:

2- مشكلة الارتباط الذاتي:

3- مشكلة عدم تجانس حد الخطأ:.....

المبحث الثاني - المعالجة الإحصائية للنموذج وتحليله إقتصاديا:	98.....
المطلب الأول- تقدير نموذج الإنحدار الخطي المتعدد وتقييمه:	98.....
1-تقدير النموذج:	98.....
2- تقييم النموذج:	99.....
المطلب الثاني- تقدير النموذج المعدل وتقييمه:	101.....
1-تقدير النموذج المعدل:	101.....
2-تقييم النموذج المعدل:	102.....
المطلب الثالث- دراسة مشاكل النموذج المعدل:	103.....
1-التوزيع الطبيعي للبواقي:	103.....
2- مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي:	104.....
3- مشكلة عدم ثبات تجانس التباين:	105.....
المطلب الرابع التحليل الاقتصادي للنموذج المعدل:	105.....
خاتمة الفصل:	107.....
خاتمة عامة:	108-111.....
قائمة المراجع:	112-122.....
الملاحق:	123-128.....

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1.2)	نسبة مساهمة صادرات المحروقات من الصادرات الإجمالية خلال الفترة 1999-2000.....	46
(2.2)	نسبة مساهمة صادرات المحروقات من الصادرات الإجمالية خلال الفترة 2016-2000.....	48
(3.2)	نسبة مساهمة إيرادات الجباية النفطية من الإيرادات العامة خلال الفترة 1999-2000.....	49
(4.2)	نسبة مساهمة إيرادات الجباية النفطية من الإيرادات العامة خلال الفترة 2016-2000.....	51
(5.2)	تطور أسعار النفط و إحتياطي الصرف الجزائري خلال الفترة 1990-1999.....	52
(6.2)	تطور أسعار النفط وإحتياطي الصرف الجزائري خلال الفترة 2016-2000	54
(7.2)	تطور معدل صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1999-1990.....	56
(8.2)	تطور مكونات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1999-1990	58
(9.2)	تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 1999-1990.....	59
(10.2)	تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة 1999-1990.....	63
(11.2)	تطور معدل التضخم خلال الفترة 1999-1990.....	65
(12.2)	تطور معدل صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار والأورو في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2016-2000	69
(13.2)	تطور مكونات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2016-2000.....	72
(14.2)	تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 2016-2000.....	73
(15.2)	تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة 2016-2000.....	77
(16.2)	تطور معدل التضخم خلال الفترة 2016-2000.....	79
(1.3)	تقدير نموذج الإنحدار الخطي المتعدد.....	100
(2.3)	تقدير النموذج المعدل.....	102

الفهرس

104	مشكلة الإرتباط الذاتي للبواقي للنموذج المعدل.....	(3.3)
105	مشكلة عدم تجانس التباين.....	(4.3)

فهرس الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(1.1)	سعر الصرف التوازني.....	24
(2.1)	الإندفاع السريع لمعدل الصرف حسب نموذج دورنبوش.....	43
(1.2)	نسبة مساهمة صادرات المحروقات من الصادرات الإجمالية خلال الفترة1999-1990	47
(2.2)	نسبة مساهمة صادرات المحروقات من الصادرات الإجمالية خلال الفترة2016-2000	48
(3.2)	نسبة مساهمة إيرادات الجباية النفطية من الإيرادات العامة خلال الفترة1999-1990	50
(4.2)	نسبة مساهمة إيرادات الجباية النفطية من الإيرادات العامة خلال الفترة2016-2000	51
(5.2)	تطور أسعار النفط وإحتياطي الصرف خلال الفترة 1999-1990.....	53
(6.2)	تطور سعر النفط وإحتياطي الصرف خلال الفترة 2016-2000.....	54
(7.2)	تطور معدل الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وسعر النفط خلال الفترة 1999-1990.....	56
(8.2)	تطور مكونات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1999-1990.....	58
(9.2)	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1999-1990.....	60
(10.2)	تطور الكتلة النقدية وسعر الصرف الإسمي خلال الفترة 1999-1990.....	61
(11.2)	تطور الكتلة النقدية وسعر النفط خلال الفترة 1999-1990.....	62
(12.2)	تطور معدل إعادة الخصم وسعر الصرف الإسمي خلال الفترة 1990-1999	64
(13.2)	تطور معدل إعادة الخصم وأسعار النفط خلال الفترة 1999-1990.....	64
(14.2)	تطور التضخم وسعر الصرف الإسمي خلال الفترة 1999-1990.....	66
(15.2)	تطور معدل التضخم وسعر النفط خلال الفترة 1999-1990.....	67
(16.2)	تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار وأسعار النفط للفترة2016-2000	70

الفهرس

70	تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الأورو وأسعار النفط للفترة2016-2000	(17.2)
72	تطور مكونات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2016-2000.....	(18.2)
74	تطورات مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر الفترة مابين 2016-2000.....	(19.2)
75	تطور الكتلة النقدية وسعر الصرف الإسمي خلال الفترة 2016-2000.....	(20.2)
76	تطور الكتلة النقدية وسعر النفط خلال الفترة 2016-2000.....	(21.2)
78	تطور معدل إعادة الخصم وسعر الصرف الإسمي خلال الفترة 2000-2016	(22.2)
78	تطور معدل إعادة الخصم وسعر النفط خلال الفترة مابين 2016-2000..	(23.2)
80	تطور معدل التضخم وسعر الصرف الإسمي خلال الفترة 2016-2000...	(24.2)
80	تطور معدل التضخم وسعر النفط خلال الفترة 2016-2000.....	(25.2)
104	مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي.....	(1.3)

الملاحق

الصفحة	العنوان	رقم الملحق
-123 124	تطور سعر النفط وإحتياطي الصرف للجزائر خلال الفترة 1990-2016.....	01
-125 126	تطور سعر الصرف الدينار الجزائري خلال الفترة 1990-2016.....	02
-127 128	تطور المتغيرات النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2016.....	03

مقدمة عامة:

نظرا لزيادة الإنفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية والمدفوعات الدولية أصبح من الضروري اليوم تبني سياسات إقتصادية سليمة من شأنها مواجهة كل الصدمات والمشاكل الناجمة عن رفع القيود المالية، وتأتي السياسة النقدية كأولى الخطوات لحماية الاقتصاد الوطني، لأنها تمثل إحدى الأدوات الاقتصادية الكلية التي تعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، كالتحكم في إستقرار الأسعار وضبط الكتلة بما يتوافق والسعة الإنتاجية ومراقبة تحركات أسعار الفائدة.

وتؤثر السياسة النقدية بدورها على سعر الصرف لأنه يعتبر من أهم المتغيرات الاقتصادية، وذلك لما له أهمية على القطاع الخارجي بل وعلى القطاع الداخلي أيضا بهدف التحكم في حجم المبادلات والمدفوعات الدولية سواء التجارية أو المالية القائمة بين الدول.

أولا- مشكلة البحث:

قامت الجزائر بإتخاذ جملة من الإصلاحات قصد مواكبة التطور الحاصل في الاقتصاد العالمي، من أهمها الخروج من الاقتصاد الموجه والتحول إلى إقتصاد السوق، وإعطاء دفعة قوية للإقتصاد الوطني، وتعتبر مرحلة التسعينات التي مرت بها الجزائر من أدق مراحل التحول في تاريخها الاقتصادي، وذلك لمواجهة المشاكل التي عرفتتها نتيجة الإنهيار الحاد في أسعار النفط في السوق العالمية (الأزمة النفطية لسنة 1986)، لأنه من المعروف أن الجزائر تزخر بثروات طبيعية عديدة على رأسها النفط الذي يعد السبيل الوحيد لتواجدها بنسبة صادرات تقدر ب 98% من إجمالي الصادرات، وبالتالي أي إنخفاض يحدث في أسعار النفط سيؤدي بذلك إلى تدهور العديد من المؤشرات الاقتصادية وخصوصا التوازنات النقدية، وفي ظل هذا الواقع تبقى الجزائر رهينة للصدمات الخارجية والتي تنتج أساسا من تقلبات أسعار النفط.

مما سبق، يتم إبراز معالم إشكالية البحث، من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير المتغيرات النقدية على سعر الصرف الدينار الجزائري في ظل تقلبات أسعار

النفط خلال الفترة الممتدة من 1990-2016؟

ولمعالجة التساؤل الرئيسي، يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل توجد علاقة بين الكتلة النقدية وسعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي

عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ خلال الفترة محل الدراسة ؟

2- فيما تتمثل علاقة معدل الفائدة بسعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي عند

مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ خلال الفترة 1990-2016 ؟

مقدمة عامة

- 3- هل توجد علاقة بين معدل التضخم وسعر الصرف الجزائري مقابل الدولار الأمريكي عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ خلال الفترة 1990-2016 ؟
- 4- هل تؤثر تقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الجزائري لما $\alpha = 5\%$ خلال الفترة محل الدراسة؟

ثانيا- أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث في إبراز أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري في ظل التقلبات التي تشهدها أسعار النفط، وما ينتج ذلك من نظريات ومناهج لسعر الصرف، وتوضيح أهم هذه المتغيرات وقياس الأثر.

مما لا شك أن لكل باحث أسباب ومبررات جعلته يتمسك بموضوع بحثه منها الذاتية ومنها الموضوعية تتمثل الأسباب الذاتية في صلة الموضوع التخصص والرغبة في الخوض في مثل هذه المواضيع العلمية. أما الأسباب الموضوعية فتتمثل أساسا في إعتبار الاقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي فهو يرتبط بصفة كلية على التغيرات التي تحدث في أسعار النفط، لذلك لا بد من معرفة ظاهرة التقلبات النفطية و إنعكاسها على الاستقرار النقدي.

ثالثا- أهداف البحث:

يتفرع من هذا البحث هدف عام وأهداف جزئية:

- الهدف العام من البحث محاولة معرفة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة محل الدراسة.
- أما الأهداف الفرعية فتتمثل في:
- 1- دراسة العلاقة التي تربط بين المتغيرات النقدية وسعر الصرف الجزائري؛
 - 2- محاولة إظهار تطور أسعار النفط وأهميته في الاقتصاد الجزائري، ومعرفة أثره على متغيرات الاستقرار النقدي؛
 - 3- دراسة أهم مراحل تطور المتغيرات النقدية في الجزائر وسعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة محل الدراسة.

رابعا- أدبيات البحث:

هناك مواضيع ودراسات، تطرقت إلى مواضيع تقترب من الموضوع الحالي، ومن بين الدراسات التي تم الإطلاع عليها ما يلي:

1- دراسة عبد الله ياسين، تحت عنوان: دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية، تهدف هذه الدراسة إلى دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية، من خلال القيام بدراسة العلاقة بين سعر الصرف ومعدل التضخم الذي يعتبر من أهم أهداف السياسة النقدية، وقد تم التوصل إلى أنه توجد علاقة تكامل بين سعر الصرف ومعدل التضخم في المدى الطويل، كما لا توجد علاقة في المدى القصير، لذلك لا يمكن أن تعمل سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية بالنسبة للإقتصاد الجزائري.

2- دراسة مراد عبد القادر، تحت عنوان: دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003، الهدف من هذه الدراسة هو تحديد أثر المتغيرات النقدية على سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي باستخدام كل من التعديل الجزئي والنماذج متعددة الحدود، وأظهرت النتائج أن المتغير الوحيد الذي يؤثر على سعر صرف الدينار الجزائري هو مؤشر الأسعار، ومرونة سعر الصرف على المدى الطويل أكبر من المرونة في المدى القصير.

3- دراسة بهلول لطيفة، تحت عنوان: نظرية المرض الهولندي وسعر الصرف في الدول المصدرة للمحروقات - حالة الجزائر - 2012، هدفت الدراسة إلى التعريف بظاهرة المرض الهولندي التي تطرح إشكالا كبيرا في العديد من الدول النفطية في العالم فتدفق إيرادات النفط في هذه الدول يسبب تأثيرات جانبية كبيرة على هذه الإقتصاديات وهذا سيؤثر على قيمة العملة المحلية لهذه الدول، وهذا يؤثر على تنافسية القطاع التقليدي أمام المنافسة الأجنبية، وخلال هذه الدراسة تم التوصل إلى ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، للحد من الآثار غير مرغوب فيها خاصة التفكك الصناعي والتفكك الزراعي المتوقع حدوثها من جراء المرض الهولندي.

ويتميز هذا البحث عن الدراسات السابقة بمحاولة إجمال كل المتغيرات ودراسة الأثر من خلال إستخدام نموذج قياس خلال الفترة 1990-2016، عكس الدراسة السابقة التي درست كل متغير على حدى.

خامسا- الفرضيات:

للإحاطة بحيثيات البحث، يمكن صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

تؤثر المتغيرات النقدية بشكل كبير على سعر الصرف الدينار الجزائري في ظل التقلبات التي تشهدها أسعار النفط خلال الفترة الممتدة من 1990-2016.

ينفرد من هذه الفرضية، الفرضيات التالية:

1- وجود علاقة خطية معنوية بين سعر الصرف الدينار الجزائري والكتلة النقدية عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ ، أي قبول H_1 رفض H_0 ;

مقدمة عامة

- 2- لا يرتبط سعر الصرف الدينار الجزائري بمعدلات الفائدة عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ خلال الفترة محل الدراسة، أي H_0 ورفض H_1 ؛
- 3- وجود علاقة خطية بين معدل التضخم وسعر الصرف الدينار الجزائري عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ خلال الفترة محل الدراسة، أي قبول H_1 ورفض H_0 ؛
- 4- يتأثر سعر الصرف الدينار الجزائري بكل التقلبات التي تشهدها أسعار النفط لما $\alpha = 5\%$ ، أي قبول H_1 ورفض H_0 .
- سادسا- حدود البحث:

تقتضي منهجية البحث العلمي ضرورة تحديد كل من البعد المكاني والزمني وذلك للتمكن من الوصول إلى إستنتاجات منطقية وحدود هذا البحث تتمثل فيما يلي:

البعد المكاني: الجزائر هي المكان التي تم إختياره لدراسة أثر إنعكاس المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط، بحكم أن الجزائر تعاني من تدهور قيمة عملتها، وأيضاً كونها من البلدان التي تعتمد بالدرجة الأولى على مداخيل قطاع المحروقات؛

البعد الزمني: تم تحديد الفترة من 1990-2016 للدراسة وهذا نظراً للتحوّل من الاقتصاد الإشتراكي إلى إقتصاد السوق، وأيضاً تعرض الإقتصاد الجزائري للأزمة النفطية لسنة 1886، والتي كان تأثير كبيراً على التوازنات النقدية، وذلك بمرور الجزائر بمرحلتين مرحلة نقص السيولة 1990-1999 ومرحلة وفرة السيولة أي من 2000-2016.

سابعا-أسلوب معالجة البحث:

لمعالجة هذا الموضوع يتطلب هذا إستخدام بعض المناهج التي تتوافق مع كل فصل من فصول وهي:

المنهج الوصفي: لإستيعاب الجانب النظري للبحث، وكذا التعرض للجوانب المتعلقة بالمتغيرات النقدية وأسعار الصرف بالإضافة إلى وصف أهم النظريات والمناهج التي تناولت سعر الصرف وفسرته؛

المنهج التحليلي: وهذا بالنسبة للجانب التطبيقي من البحث، وذلك بتحليل الموضوع من خلال إحصائيات رقمية، وكذا تحليل أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار في ظل تقلبات أسعار النفط في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة محل الدراسة؛

وقد إستخدم في ذلك أداة **التحليل القياسي** الذي يسمح بتحليل و إختيار العلاقة بين معدل الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار كمتغير تابع، وكل من المتغيرات النقدية وأسعار النفط كمتغيرات مستقلة، وذلك بإتباع أساليب إحصائية لتقديرهما.

ثامنا - صعوبات البحث:

كأي بحث علمي وأكاديمي لا يخلو من صعوبات تواجه الباحث خلال جميع أطوار بحثه، ولعل أهم الصعوبات ما يلي:

-تضارب الإحصائيات فيما بينها من مصدر إلى آخر خاصة:

بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصاء، وزارة المالية، صندوق النقد الدولي؛

-ضيق الوقت المحدد لإعداد المذكرة والإلمام بكافة الجوانب المرتبطة بموضوع الدراسة.

تاسعا -تقسيم البحث:

لتحقيق أهداف البحث محل الدراسة وللإجابة على الإشكالية المطروحة، وإثبات مدى صحة الفرضيات المقدمة، تم تقسيم هذه الدراسة إلى جزء نظري بفصل واحد، والجزء الآخر تطبيقي بفصلين. حيث يسعى الفصل الأول إلى إظهار أدوات الاستقرار النقدي الداخلي والخارجي، وذلك من خلال إبراز أهم المتغيرات النقدية وسعر الصرف والعلاقة التي تربط بينهما. أما الفصل الثاني، فسوف يتم التطرق فيه إلى تطور سعر الصرف الدينار الجزائري والمتغيرات النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة محل الدراسة، أما الفصل الثالث فخصص إلى دراسة قياسية لأثر المتغيرات النقدية وسعر النفط على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1990-2016، حيث تم التطرق فيه إلى نموذج الإنحدار الخطي المتعدد نظريا والمعالجة الإحصائية للنموذج وتحليله إقتصاديا.

الفصل الأول - أدوات الاستقرار النقدي الداخلي والخارجي:

تعد السياسة النقدية أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية، حيث يتم استخدامها لتحقيق أهداف هذه الأخيرة، وتقوم السلطات النقدية بإتباع خطة معينة من خلال استخدام مختلف الأدوات المتاحة لأجل بلوغ الأهداف المسطرة، وهناك العديد من المتغيرات النقدية التي ينبغي التحكم فيها، من أجل بلوغ أهدافها، وتتمثل كل هاته المتغيرات في العرض النقدي ومعدل الفائدة وأيضا معدل التضخم. وتعتبر سياسة الصرف الأجنبي إلى جانب السياسة النقدية من أهم أشكال السياسة الاقتصادية، وتبرز أهميتها بشكل أكثر من خلال علاقتها بعناصر السياسة النقدية المختلفة خاصة في المستوى العام للأسعار والكتلة النقدية ومعدل الفائدة، وقد أدى التكامل بين السياسات النقدية والتطورات النقدية في البلدان الأخرى إلى زيادة قوة هذه العلاقة. حيث جاءت العديد من النظريات النقدية التي فسرت العلاقة الموجودة بين المتغيرات النقدية وسعر الصرف والمتمثلة أساسا في نظرية تعادل القوة الشرائية ونظرية تعادل معدلات الفائدة، إلى الجانب المنهج النقدي والذي يبرز الدور الهام والفعال للسياسة النقدية وارتباطها بسياسة الصرف الأجنبي وكيفية تحديده لمعدل الصرف. مما سبق، يمكن تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول - مدخل لأهم متغيرات السياسة النقدية؛

المبحث الثاني - عموميات حول أسعار الصرف؛

المبحث الثالث - النظريات النقدية المفسرة لسعر الصرف؛

المبحث الرابع - المنهج النقدي في تحديد معدل الصرف.

المبحث الأول- مدخل لأهم متغيرات السياسة النقدية:

توجد العديد من المتغيرات والعوامل التي تؤثر في حركة وسيرورة القطاع الاقتصادي عموماً، والقطاع النقدي بصفة خاصة، لذا جاء هذا المبحث لتقديم مفاهيم عامة حول هذه المتغيرات النقدية، المتمثلة في كل من العرض النقدي وسعر الفائدة ومعدل التضخم، ممهدين بذلك الطريق لمعرفة أهم مراحل تطورها في الجزائر في المباحث اللاحقة من الدراسة. وبالتالي سيعالج هذا المبحث المطالب الآتية:

المطلب الأول- السياسة النقدية والعرض النقدي؛

المطلب الثاني- معدل الفائدة كأداة للتحكم في السياسة النقدية؛

المطلب الثالث- التحكم في التضخم كهدف نهائي للسياسة النقدية.

المطلب الأول- السياسة النقدية والعرض النقدي:

يلعب العرض النقدي دوراً بارزاً وفعالاً في تحقيق الإستقرار الإقتصادي، نتيجة للعلاقة الوثيقة التي تربط بينه وبين العديد من العوامل والمتغيرات الإقتصادية، التي تختلف في مدى تأثيرها على الإقتصاد الوطني، كالدخل ومعدل الفائدة والتضخم...إلخ، وتخضع كمية النقود المعروضة لسيطرة البنك المركزي الذي يعد بمثابة المسؤول الأول عن أداء السياسة النقدية.

1- مفهوم وأقسام العرض النقدي:

يتم التحكم في عرض النقود من خلال السياسة النقدية المنتهجة من طرف السلطات النقدية، وذلك لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ككل.

1-1- مفهوم العرض النقدي:

قبل التطرق إلى العرض النقدي يجدر التعرّيج إلى السياسة النقدية نظراً لكونها هي المسؤول الأول عن التحكم في الكتلة النقدية.

تعرف السياسة النقدية على أنها: "مجموعة الإجراءات والأدوات التي تعتمد عليها السلطة النقدية من خلال التحكم في عرض النقود، بما يحقق الاستقرار النقدي خصوصاً والاستقرار الإقتصادي عموماً"¹. وعليه يمكن القول أن السياسة النقدية هي مختلف الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي، وذلك للتأثير على كمية النقود على النحو الذي يحقق أهداف السياسة الاقتصادية ككل.

وبالتالي يعرف العرض النقدي على أنه: "الكمية النقدية بمختلف أنواعها والتي تحدد عادة من طرف السلطات النقدية"² أي أنه يضم جميع الوسائل المتاحة والتي بحوزة الأفراد والمؤسسات.

¹ رحيب حسين، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 179.

² مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الإقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار، الجزائر، 2007، ص 71.

1-2- أقسام العرض النقدي: قام العديد من الاقتصاديين بتقسيم عرض النقود إلى عدة تقسيمات، بداية بعرض النقد بالمفهوم الضيق وصولاً إلى عرض النقد بالمفهوم الشامل أو ما يطلق عليها بالمجمعات النقدية.

1-2-1- عرض النقود بالمعنى الضيق "المجمع النقدي M1": ويطلق على هذا النوع اسم الكتلة النقدية ويعرف بعرض النقد M1 ويتمثل بمجموع وسائل الدفع المتداولة في بلد ما خلال فترة زمنية معينة¹. ويمكن التعبير عن هذا المفهوم كالتالي:²

$$M1 = C + DD$$

حيث:

C : العملة في التداول؛

DD : الودائع المحتفظ بها على شكل حسابات جارية أي ودائع تحت الطلب.

1-2-2- عرض النقود بالمعنى الواسع "المجمع النقدي M2": يضم النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي إضافة للودائع الجارية وغير الجارية من النقود المصرفية، أي أنه يشمل M1 مضافاً إليه الودائع غير الجارية، وهو ما يسمح إدخال أشباه النقود ضمن هذا المجمع³. ويمكن التعبير عنه:⁴

$$M2 = M1 + DT$$

حيث:

M1 : المجمع النقدي بالمعنى الضيق؛

DT : الودائع لأجل.

1-2-3- عرض النقود بالمعنى الأشمل "المجمع النقدي M3": يتمثل في السيولة المحلية مضافاً إليها الادخارات المودعة خارج المصارف التجارية أي لدى المؤسسات الادخارية وصناديق الادخار وجمعيات الإقراض... الخ.⁵ أي أن:⁶

$$M3 = M2 + DR$$

حيث:

¹ طاهر فاضل البياتي، ميرال روجي سمارة، النقود والبنوك والتمويلات الاقتصادية المعاصرة، دار وائل للنشر، الأردن، 2013، ص 65.

² نشأت مجيد حسن الو ندا وي، قياس تأثير المستوى العام للأسعار وعرض النقد على سعر الصرف الدينار العراقي للفترة 1980-2002، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 82، 2010، ص 118.

³ سامر مظهر قنطجي، أنموذج عرض النقود من وجهة نظر الاقتصادي الاسلامي، VER1.4، 2010، ص 7.

⁴ بشكير عابد، نمذجة قياسية اقتصادية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر (1970-2008)، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3، 2009-2010، ص 20.

⁵ أكرم حداد، مشهور مذلول، النقود والمصارف-مدخل تحليلي ونظري-، دار وائل للنشر، الاردن، 2005، ص 90.

⁶ على صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد 7، ديسمبر 2014، ص 23.

M2 : عرض النقود بالمعنى الواسع ؛

DR : الودائع الادخارية لدى مصارف الادخار خارج البنوك التجارية.

1-2-4- عرض النقود بالمعنى الأشمل "المجمع النقدي M4":¹ أو ما يطلق عليها السيولة العامة للاقتصاد ويقصد بها عرض النقود بالمعنى الأوسع مضافا إليه الأصول المالية المملوكة من قبل الوحدات الاقتصادية غير المصرفية كالأوراق المالية العامة والسندات التي تصدرها شركات الاستثمار المتخصصة و البنوك التجارية والودائع الحكومية والأوراق التجارية .

2- مكونات العرض النقدي والأجزاء المقابلة له: تعتمد السلطة النقدية والتمثلة أساسا في البنك المركزي في إعداد الميزانية الخاصة به على مجموعة من عناصر الكتلة النقدية إضافة إلى أجزاء مقابلة لها.

2-1- مكونات العرض النقدي: يحتوي العرض النقدي على كل أنواع وسائل الدفع التي هي بحوزة الأعوان الاقتصاديين داخل التراب الوطني، ويتم تحليل مكونات الكتلة النقدية دائما بالاعتماد على درجة السيولة، وتتكون أساسا من العناصر التالية:

2-1-1- النقود القانونية:² وهي النقود الورقية والنقود المساعدة، وسميت بالقانونية لأن القانون يضع عليها صفة الشرعية ويعطيها صفة الالتزام في التداول والقدرة على تسوية الديون والإبراء منها، وهي تمثل قيمة السيولة، حيث يمكنها أن تتحول مباشرة إلى سلع وخدمات أو يحتفظ بها كما هي، وهي أيضا نقود نهائية أي لا تتحول إلى نقود أخرى وبالذات إلى ذهب؛

2-2-2- النقود الكتابية" الودائع تحت الطلب":³ تتمثل في النقود المتداولة عن طريق الكتابة من حساب بنك إلى حساب بنك آخر، و تتكون أساسا من وداائع تحت الطلب لدى المصارف و وداائع مراكز الحساب الجاري و صناديق التوفير؛

2-2-3- أشباه النقود:⁴ وهي المبالغ النقدية المودعة في حسابات بنكية خاصة، و تتكون من الودائع المودعة لغرض الحصول على فوائد وودائع لأجل، و الودائع الخاصة المسيرة من قبل مؤسسات القرض، و هي تمثل الأموال الموظفة للأعوان الاقتصاديين.

¹ مكي محمد السيد إمامة، طارق محمد الرشيد، العلاقة السببية بين عرض النقود والتضخم في السودان (1990-2012)، مجلة العلوم الاقتصادية، (2) 16(2)، VOL 2015، ص 20.

² فارس هباش، دراسة تحليلية للعلاقة والاثار المتبادل بين الكتلة النقدية وسعر الصرف-دراسة حالة الجزائر للفترة(1992-2011) -، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 14 لسنة 2014، ص 215.

³ مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1974-2013)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نمذجة اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-، الجزائر، 2010-2011، ص 39.

⁴ فارس هباش، دراسة تحليلية للعلاقة والاثار المتبادل بين الكتلة النقدية وسعر الصرف-دراسة حالة الجزائر للفترة(1992-2011) -، مرجع سابق، ص 217.

2-2- الأجزاء المقابلة لها: هي مجموعة الذمم و الموجودات التي حصلت عليها السلطة النقدية من خلال العمليات التي قامت بها سواء من اقتصاد الدولة أو من خارجها، و للكتلة النقدية ثلاث مقابلات تتمثل في:

2-2-1- الأصول الخارجية:¹ و تتمثل في كل من الذهب و العملة الصعبة و احتياطات الصرف، و يمكن اعتبار الأصول الخارجية المقابل الخارجي للكتلة النقدية، و يتم الحصول على هذه الأصول نتيجة العمليات التجارية و المالية التي يقوم بها البلد مع العالم الخارجي؛

2-2-2- القروض المقدمة للخرينة:² تمثل هذه القروض العون الذي يوفره البنك المركزي وتشمل هذه القروض كل من الحسابات الجارية البريدية التي من خلالها يقوم البنك المركزي بفتح حسابات جارية لدى مراكز الشكات البريدية، فالرصيد الدائن للحسابات التي يفتحها البنك المركزي يشكل مساعدة للخرينة، وتشمل أيضا على مساعدات للخرينة التي تمثل مختلف القروض المعطاة للدولة، والتي تم تجميعها ضمن مساعدات للخرينة العامة والتي يحدد لها سقف يتم تعديله صعودا وهبوطا لكي تأخذ بالاعتبار حالة الاقتصاد الوطني؛

2-2-3- القروض المقدمة للاقتصاد:³ والمقصود بها الائتمان المقدم من طرف البنوك التجارية لتمويل العمليات الاقتصادية من استثمار وإنتاج وتسويق واستهلاك، ويقدم هذا الائتمان إلى العائلات والمشروعات عند عدم كفاية وسائل الدفع السائلة التي بحوزتها لمباشرة نشاطاتها الإنتاجية، ويكون ذلك في صورة قروض مباشرة أو خصم كمبيالات أو فتح حسابات، وفي جميع هذه الحالات تكون هناك عملية خلق نقود الودائع مقابل تقديم الائتمان، مما يؤدي زيادة حجم عرض النقود.

3- أدوات السياسة النقدية ومحددات العرض النقدي:

تستخدم السياسة النقدية مجموعة من الأدوات وذلك للتأثير في كمية النقود المعروضة في اقتصاد ما، وهناك أيضا بعض من الآثار للعرض النقدي.

3-1- أدوات السياسة النقدية: للتحكم في الكتلة النقدية يستلزم على السلطات النقدية إتباع مجموعة من الأدوات والوسائل وذلك لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ككل، وهناك نوعين من الأدوات:

3-1-1- الأدوات غير المباشرة: يتحدد الغرض الأساسي من استخدام أدوات غير مباشرة في التأثير على كمية الائتمان المصرفي التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على العرض النقدي، من أجل إحداث تغيير في كمية النقود المتداولة، وهناك 3 أدوات للتأثير على العرض النقدي ويتم تصنيفها إلى:

¹ بشكير عابد، نمذجة قياسية اقتصادية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر، مرجع سابق، ص 19.

² إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل

شهادة الماجستير في علوم الاقتصاد، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر 3، 2010 - 2011، ص 109.

³ علية عبد الباسط عبد الصمد، أثر نمو عرض النقود على نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)، مذكرة مقدمة ضمن

نيل متطلبات شهادة الماجستير في العلوم التسيير، فرع الاقتصاد التطبيقي وإدارة المنظمات، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 2010 - 2011،

❖ **سياسة معدل إعادة الخصم:**¹ هو معدل الفائدة التي يحصل عليه البنك المركزي عندما يقرض البنوك التجارية ويعيد خصم الأوراق التجارية والسندات التي تقدمها له. فتحديد معدل الخصم من طرف البنك التجاري يؤثر في قروض البنوك التجارية. ويمكن تلخيص تأثير تغير معدل الخصم على عدة مستويات:

✓ على المستوى النقدي يؤدي ارتفاع معدل الخصم إلى التقليل من الحجم الزائد من النقود؛

✓ على مستوى القروض يؤدي ارتفاع معدل الخصم إلى التقليل من القروض؛

✓ على المستوى الانتاجي يؤدي الارتفاع في معدل الخصم إلى توقف زيادة الإنتاج؛

✓ على مستوى السوق المالية يؤدي ارتفاع معدل الخصم إلى ارتفاع معدل الفائدة.

❖ **سياسة السوق المفتوحة:**² يقصد بها قيام المركزي ببيع أو شراء الأوراق المالية الحكومية في سوق الأوراق المالية، وذلك بهدف زيادة أو إنقاص في قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان، فعندما يرغب البنك المركزي في علاج التضخم فإنه يستهدف إتباع سياسة انكماشية وتتجه رغبته إلى تقليل عرض النقود المتاحة عن طريق الحد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان وذلك بتخفيض حجم الأرصدة النقدية المتاحة لها، لذلك فإنه يدخل سوق الأوراق المالية بائعا لجزء من الأوراق المالية التي بحوزته وبصفة خاصة السندات الحكومية؛

❖ **سياسة الاحتياطي القانوني:**³ إن نسبة الاحتياطي القانوني هي تلك النسبة من النقود التي يجب على البنوك التجارية أن تحتفظ بها لدى البنك المركزي، ففي أوقات التضخم عن طريق رفع نسبة الاحتياطي القانوني من طرف البنك المركزي، تقل سيولة البنك التجاري، فتتخفف قدرتها على الإقراض، أما في حالة الركود الاقتصادي يقوم البنك المركزي بتخفيض هذه النسبة وبالتالي تزيد قدرته على خلق الائتمان.

3-1-2- الأدوات المباشرة: بالإضافة إلى الأدوات السابقة توجد وسائل أخرى يتبعها البنك

المركزي للحد من حرية المؤسسات المالية في ممارسة بعض النشاطات، ومن أهمها نجد:

❖ **سياسة تأطير القروض:**⁴ تستخدم هذه الأداة في الفترة التي تتميز بالتضخم وعندما يكون ميزان المدفوعات في عجز، ففي الاتجاهات التضخمية تضع الدولة عن طريق البنك المركزي سياسة تأطيره إجبارية للقروض، بحيث تقدر السلطات النقدية الحد الأعلى لمبالغ القروض التي يمكن أن تمنحها البنوك للزبائن أو تقوم بتحديد معدل سنوي لتزايد القروض، وهكذا من سنة لأخرى

¹ عبد الله خبايا، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008، ص ص 202-203.

² توفيق محب خلة، اقتصاد نقدي والمصرفي -دراسة تحليلية لمؤسسات والنظريات-، دار الفكر الجمعي، مصر، 2011، ص 364.

³ وديع طوروس، المدخل الى الاقتصاد النقدي، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2011، ص 200.

⁴ عبد الله ياسين، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في

الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، 2013-2014، ص 28.

يجب ألا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة النسبة المعينة التي حددتها السلطات النقدية، وفي حالة تجاوزها من بنك أو بعض البنوك تطبق عليها عقوبات شديدة.

❖ **سياسة الإقناع الأدبي:**¹ يلجأ البنك المركزي إلى أسلوب التباحث والحديث المقنع مع البنوك التجارية فيما يخص السياسة والهدف الذي يريد تحقيقه، كالسعي لإقناعها باتباع سياسة ائتمان معينة تحقيقاً لأهداف اقتصادية محددة، وتتوقف فعالية هذه الأداة على خبرة ومكانة البنك المركزي ومدى ثقة البنوك التجارية في إجراءاته، وكذا على مدى استقلالية قراراته؛

❖ **الرقابة المباشرة:**² تتم من قبل البنك المركزي لأنشطة البنوك التجارية وأوضاعها بصورة تمكنه من توجيهها ومتابعتها، والتأثير في سير عملياتها الائتمانية بما يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية؛

❖ **الجزاء:**³ هو اخر أسلوب قد يلجأ اليه البنك المركزي ليضمن سياسته النقدية من قبل البنوك التجارية والتزامها بالتوجيهات والأوامر الصادرة عنه.

3-2- آثار العرض النقدي : يؤدي عرض النقود لحدوث الآثار التالية:⁴

✓ إذا كان العرض النقدي مرتفعاً ويزيد عن حاجة الاقتصاد الوطني سوف يؤدي ذلك لحدوث التضخم، أي سترتفع الأسعار وتنخفض قيمة النقد ويحصل عدم الاستقرار النقدي الذي يؤدي بدوره لآثار سلبية على الأفراد والشركات، فتزداد دخول المالكين وتنخفض دخول العمال والنتيجة حصول خلل هيكلي في الاقتصاد في حال استمرار التضخم لفترات طويلة من الزمن؛

✓ إذا كان العرض النقدي منخفضاً ولا يلبي حاجة الاقتصاد الوطني فإن ذلك سيؤدي لحصول الركود الذي يؤدي لانخفاض حجم الانتاج وظهور البطالة وتدني الدخل، لذلك ينبغي على السلطات النقدية زيادة عرض النقد لكي يزداد الانتاج والاستثمار والتوظيف فتزداد الدخل ويحصل التحسن في الاقتصاد، وهنا يكون العرض النقدي مسؤولاً عن هذا التحسن؛

✓ إذا كان العرض النقدي في حالة التوازن مع الناتج أي زيادة عرض النقد كلما ازداد حجم الانتاج يؤدي هذا الأمر للتوازن الاقتصادي واستقرار الأسعار وتحسن الدخل وينمو المجتمع ويتطور بشكل ايجابي.

¹ فتحة نيبابي، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2008-2009، ص 116.

² على وراق ناصر وراق، آثار عرض النقود على عجز الموازنة العامة في السودان خلال الفترة (1996-2014)، مجلة الدراسات العليا، مجلد 4، العدد 15، 2015، ص 9.

³ أحمد ولد شيباني، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل البرامج الإصلاح الاقتصادي - دراسة حالة موريطانيا-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات الاعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس- سطيف-، الجزائر، 2012-2013، ص 26.

⁴ على كعنان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دون دار النشر، سوريا، 2011، ص 399.

تستخدم السلطات النقدية مجموعة من وسائل الدفع، وذلك بغرض التحكم في الكتلة النقدية المعروضة لاقتصاد معين عن طريق أدوات السياسة النقدية المباشرة أو غير المباشرة.

المطلب الثاني - معدل الفائدة كأداة للتحكم في السياسة النقدية:

يعتبر سعر الفائدة من أهم المتغيرات الاقتصادية وأكثرها حساسية، والتي تؤثر في حركة النشاط الاقتصادي، لأنها تمثل أداة من أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها السلطات النقدية للتحكم في كتلتها النقدية. ولإبراز دور هذا الأخير في الاقتصاد سوف يتم التطرق في هذا المطلب إلى أهم التعاريف الخاصة بها، ومن ثم الوظائف الأساسية لها، وفي الأخير كيفية إستخدام السلطات النقدية لمعدل الفائدة.

1- مفهوم معدل الفائدة: سيتم التطرق الى سعر الفائدة إنطلاقا من عدة تعاريف لها ومن ثم اهم الخصائص التي تميزها.

لقد أعطيت عدة تعاريف لسعر الفائدة ومن اهم هذه التعاريف ما يلي: سعر الفائدة هو: "الثلث الذي يدفعه المقترض مقابل تخلي المقرض عن النقود لفترة زمنية معينة"¹. أي أنه يدفع بمقابل لأنه يمثل اكتناز أو الاحتفاظ به كأصل سائل بل هو ثمن سلعة النقود. ويعرف أيضا على أنه: "تكلفة الاقتراض للحصول على الأموال اللازمة لأي فرد أو مؤسسة إنتاجية لتحقيق أهداف محددة"². في ضوء ذلك يمكن تعريف سعر الفائدة:³ "من وجهة نظر المدخر أو المقرض بأنه مكافأة على تأجيل استهلاكه في الوقت الحالي للمستقبل. أما من وجهة نظر المقترض فيعد سعر الفائدة بأنه كلفة اقتراض الأموال".

يندرج تحت هذا المفهوم عدة خصائص لسعر الفائدة وتتمثل في:⁴

- ✓ متغير نقدي يؤثر على كل من العرض والطلب على النقود؛
- ✓ ثمن سلعة النقود، لذلك فإن سعر الفائدة هو ثمن تخلي المستثمر عن أمواله لفترة زمنية معينة؛
- ✓ يؤثر سعر الفائدة على الادخار والاستثمار، فهو يشجع الادخار إذا كان مرتفعا ويشجع الاستثمار إذا كان منخفضا لذلك يجب ان يكون متوازنا بين الادخار والاستثمار بحيث يوفر العوائد لأصحاب الأموال، ويوفر الربح للمستثمرين؛
- ✓ يحقق سعر الفائدة التوازن بين العرض والطلب، فاذا ازداد الطلب على النقود ارتفع سعر الفائدة وإذا ازداد عرض النقد انخفض سعر الفائدة؛

¹ محمد دويدار، أسامة الفولي، مبادئ الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003، ص 365.

² اسماعيل احمد الشناوي، السيد محمد أحمد السريتي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار الجامعية، مصر، 2008، ص 20.

³ محمد علي محمود، علي كنعان، سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 30، العدد الأول، 2014، ص 539.

⁴ علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، مرجع سابق، ص ص 384-385.

✓ يساهم سعر الفائدة في زيادة معدل النمو الاقتصادي، أي أن تخفيض سعر الفائدة سوف يشجع المستثمرين على استثماراتهم، الأمر الذي يؤدي لتشغيل العاطلين على العمل ويزيد حجم الإنتاج مما يؤدي لرفع معدلات النمو ويطراً التحسن على الدخول.

كل هذه الخصائص توضح لنا دور وأهمية سعر الفائدة كأداة من أدوات السياسة النقدية للتحكم في كتلة النقود في الاقتصاد الوطني.

2 - وظائف سعر الفائدة: تتمثل الوظائف الرئيسية لسعر الفائدة في النقاط التالية:¹

- ✓ تحفيز المدخرين وتشجيعهم على ضخ مدخراتهم الى وحدات العجز الأمر الذي يؤدي الى دفعهم على الادخار، الذي إذا تم توجيهه نحو الفرص الاستثمارية مما ينعكس على تنشيط الإنتاج وتخفيض معدلات البطالة؛
 - ✓ زيادة كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية من خلال توجيه الأموال المتداولة في الأسواق المالية نحو الفرص الاستثمارية ذات المردودات المتوقعة العالية؛
 - ✓ يعمل على تحقيق التوازن في سوق النقد بين كل من عرض النقود والطلب عليها كون أن معدل الفائدة من العوامل الأساسية المؤثرة في الطلب على النقود؛
 - ✓ فتح الأسواق المالية العالمية أمام الأموال، ففي حالة ارتفاع معدل الفائدة في بلد ما مقارنة بالبلدان الأخرى فإن ذلك يحفز تدفق الأموال؛
 - ✓ يساعد الحكومات من توجيه الاقتصاد الوطني وفق السياسة المرسومة وبما يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.
- وبالتالي يمارس سعر الفائدة دوراً مهماً وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية المنشودة له وذلك انطلاقاً من الوظائف التي يقوم بها.

3- كيفية استخدام السلطات النقدية لسعر الفائدة: يعتبر سعر الفائدة متغير نقدي وبالتالي يؤثر على كافة المتغيرات الاقتصادية، لذلك تستخدمه السلطات النقدية لمعالجة بعض الصعوبات أو لإحداث بعض تغييرات اقتصادية تستهدفها وذلك كما يلي:²

3-1- في حالة التضخم: إن ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤثر على العمل الانتاجي، و يدفع الأفراد للمضاربات العقارية و المضاربة في الأسهم و السندات و العملات الأجنبية، لذلك تلجأ الدولة لرفع سعر الفائدة بهدف :

- ✓ زيادة التكلفة على المضاربات العقارية ومن ثم انخفاض أرباحها؛
- ✓ زيادة الايداع في القطاع المصرفي؛
- ✓ زيادة تكلفة المضاربة بالأسهم الأمر الذي يؤدي لتراجع الأسعار؛

¹ عدنان تايه النعيمي، ياسين كاسب الخرشة، أساسيات في الإدارة المالية، دار المسيرة لنشر والتوزيع والطباعة، الاردن، 2007، ص 298.

² علي كعنان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، مرجع سابق، ص 387.

✓ انخفاض الطلب على السيولة وعلى القروض المصرفية، مما يؤدي الى تراجع الأسعار بدلا من ارتفاعها.

ان هذه الأهداف المتوخاة من رفع سعر الفائدة سوف تخفض الطلب على النقود وتبدأ على الفور حركة تراجع الأسعار، فتكون الدولة قد عالجت التضخم من خلال سعر الفائدة.

3-2 - في حالة الركود: يؤدي الركود لانخفاض المستوى العام للأسعار و زيادة حجم البطالة وتكدس الانتاج و انخفاض الدخل، و بالتالي يحقق الأهداف التالية :

✓ زيادة طلب المستثمرين على القروض؛

✓ زيادة حجم الانتاج وفي كافة القطاعات؛

✓ تشغيل عمال جدد كانوا عاطلين عن العمل؛

✓ زيادة الدخل نتيجة زيادة الانتاج.

ان كل هذه الاجراءات تشجع الاستثمار والتشغيل ويؤدي لخروج الاقتصاد من حالة الركود التي يعاني منها.

يعد سعر الفائدة متغير نقدي ذو أهمية بالغة وسط السياسات الاقتصادية لأنه يؤثر على كافة المتغيرات الاقتصادية الكلية، بل ويمكن أن يكون سياسة تستهدف حالة معينة يمر بها الاقتصاد.

المطلب الثالث - التحكم في التضخم كهدف نهائي للسياسة النقدية:

لكل سياسة من السياسة الاقتصادية المتبعة أهداف تود الوصول إليها، لذا من أهم أهداف السياسة النقدية هو الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وبالتالي تتبع السلطات النقدية العديد من الأدوات والوسائل للتحكم في معدل التضخم.

1- مفهوم معدل التضخم: سيتم التطرق الى أهم التعاريف لمعدل التضخم والخصائص التي يتميز بها عن غيرها من المتغيرات الاقتصادية.

يعرف معدل التضخم على أنه: "النسبة المئوية للارتفاع السنوي في المعدل العام للأسعار،¹ يوضح أنه الزيادة في المستوى العام للأسعار ويعرف أيضا على أنه: "حركة صعودية للأسعار تنصف بالاستمرار الذاتي الناتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض".² أي أن معدل التضخم ينشأ من وجود فائض في الطلب دون أن يصاحبه زيادة في العرض. ويتم تعريفه أيضا: "هو زيادة عامة ودائمة في أسعار السلع والخدمات، وهو ما ينعكس في انخفاض قيمة العملة السائدة في البلد".³ وبالتالي معدل

¹ مسعود ميهوب، يوسف بركات، محددات التضخم في الجزائر -دراسة قياسية للفترة (1990-2014)، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، عدد 27، جوان، 2017، ص 18 .

² علي يوسفات، عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (1970-2009)، مجلة الباحث، الجزائر، عدد 11، 2012، ص 68.

³ QUE savoir sur l'inflation ? en 5 Etapes Ministère du plan et du développement، paris 21، Mars 2017، p 2.

التضخم هو الارتفاع العام في الأسعار الذي يصاحبه فائض في الطلب دون وجود زيادة في جانب العرض وينعكس ذلك على انخفاض القدرة الشرائية للبلد نتيجة انخفاض قيمة العملة المحلية. ومن أبرز سمات هذه الظاهرة ما يلي:¹

- ✓ يعتبر التضخم ناتجا للعديد من العوامل الاقتصادية التي قد تكون متعارضة فيما بينها؛
- ✓ ينتج التضخم عن الاختلال في العلاقات السعرية بين أسعار السلع والخدمات من ناحية، وبين أسعار عناصر الانتاج من ناحية اخرى؛
- ✓ انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل أسعار السلع والخدمات، والذي يعبر عنه بانخفاض القدرة الشرائية للعملة؛
- ✓ قد يكون البعد السياسي المحلي والدولي له أثر كبير على التضخم مقارنة بالبعد الاقتصادي الذي يعد تابعا للعلاقات السياسية.

2- **الأنواع الرئيسية لمعدل التضخم:** يمتاز التضخم بتعدد أنواعه واختلافها باختلاف المعيار المستخدم في ذلك، وفي ضوء ذلك يتم عرض الأنواع المختلفة للتضخم وفق لما يلي:

2-1- **من حيث مصدر الضغط التضخمي:** يمكن تقسيمه إلى نوعين:

✓ **تضخم طلبى:**² ينشأ هذا النوع عند زيادة حجم الطلب النقدي والذي يصاحبه عرض ثابت من السلع والخدمات، إذ أن ارتفاع الطلب الكلي لا يقابله زيادة في الانتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار؛

✓ **تضخم تكاليفي " الناشئ عن التكلفة":**³ ينشأ هذا النوع من التضخم عندما يكون السبب في الارتفاع هو زيادة التكاليف، أي زيادة أثمان خدمات عوامل الانتاج بنسبة أكبر من إنتاجيتهم الحدية مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار؛

2-2- **من حيث إمكانية ظهوره:** يمكن تقسيمه إلى:

✓ **تضخم ظاهر (المكشوف):**⁴ يتجلى هذا النوع من التضخم بالتدخل من قبل السلطات الحكومي في سير حركات الائتمان؛

✓ **تضخم مكبوت:**⁵ وهو التضخم الذي لا يظهر على البيانات الرسمية للأسعار وإنما يظهر بصورة ضمنية خلال نشاط السوق؛

¹ إياد عبد الفتاح النصور، أساسيات الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 195.

² نشرة توعوية، معهد الدراسات المصرفية، العدد 3، السلسلة الخامسة، الكويت، أكتوبر 2012.

³ إسماعيل محمد هاشم، السياسات النقدية للمتغيرات الاقتصادية في النظم المصرفية، المكتب العربي الحديث، العراق، 2011، ص 205.

⁴ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 147.

⁵ رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في الحد من التضخم الركودي، دار أمة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 15.

2-3- من حيث حدة التضخم: ينجز عن هذا المعيار نوعين:

تضخم زاحف:¹ يتسم هذا النوع بارتفاع بطيء في الاسعار ويحدث على مدى فترة طويلة من الزمن؛
تضخم جامح:² يشكل أخطر أنواع التضخم، وأكثرها اضرار بالاقتصاد الوطني حيث ان الاسعار ترتفع في كل لحظة وليس هناك حدود لارتفاع الاسعار لذا يصعب قياسها؛
2-4- من حيث العلاقات الاقتصادية الدولية: ينقسم التضخم وفقا لهذا المعيار الى:
تضخم مصدر:³ ارتفاع الاسعار نتيجة زيادة الاحتياطات البنوك المركزية النقدية؛
تضخم مستورد:⁴ يعرف على انه ذلك التضخم الذي اثرت فيه اي انتقال التضخم من البلد الى البلد المستقبل.

3- آثار التضخم: يترتب على التضخم مجموعة من الاثار لعل اهمها تتمثل فيما يلي:

3-1- تأثير التضخم على الدخل:⁵ اصحاب الدخل الثابتة هم بالتأكيد المتضررين من ارتفاع الاسعار، بينما يستفيد اصحاب الدخل الناشئة عن الارباح من رجال الاعمال والتجار وغيرهم الذين ترتفع دخولهم بالنسبة أكبر من نسبة ارتفاع الاسعار من وجود التضخم؛
3-2- تأثير التضخم على ميزان المدفوعات:⁶ يمارس التضخم تأثير ضار على ميزان المدفوعات لأنه يعني قوة شرائية داخلية متزايدة لا تواجهها زيادة كاملة في الانتاج، وبالتالي ترتفع أسعار السلع الوطنية مقارنة بالسلع الأجنبية، حيث أن الدولة التي تعاني من ارتفاع نجد منتجاتها في موضع تنافسي ضعيف مقارنة بمنتجات الدول الأخرى. وبذلك تزداد الواردات وتقل الصادرات مما يؤدي إلى عجز الميزان التجاري من ميزان المدفوعات؛

3-3- تأثير التضخم على الانتاج:⁷ يؤدي التضخم الى حدوث ارتفاعات مستمرة ومنتالية في مستويات الاسعار وهذا ما يوكبه ارتفاع في مستويات الاجور والفوائد والارباح اي مختلف عناصر الانتاج ومن ثم التأثير على حقل الانتاج، أي تحقيق أرباح منخفضة وان تتوفر لها الامكانيات المالية لزيادة الاستثمار؛

¹ محمد السيد إمامة مكي، طارق محمد الرشيد، العلاقة السببية بين عرض النقود والتضخم في السودان (1990 - 2012)، مجلة العلوم الاقتصادية، Vol 16، ص 18 .

² سعيد سامي الحلاق، محمد محمود عجنوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 185.

³ محمود حسين الوادي وآخرون، الاقتصاد الكلي، ط2، دار المسيرة، الأردن، 2010، ص 187.

⁴ حسام الدين عبودة، سياسات الحد من ظاهرة التضخم المستورد مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف - الجزائر، 2008-2009، ص 5.

⁵ محمود حسين الوادي وآخرون، الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 188.

⁶ مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود والمال - النظرية والمؤسسات النقدية بورصة الاوراق المالية في مصر تطور النظام المصرفي المصري، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2002، ص ص 85 - 86.

⁷ ناثر عدلي السوري، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2007، ص ص 141-142.

3-4- تأثير التضخم على النمو الاقتصادي:¹ حيث يمكن أن يؤدي الارتفاع المستمر في الاسعار إلى التقليل الحافز للادخار وزيادة الانفاق الاستهلاكي، وبالتالي تقليل الحافز للاستثمار ومن ثم انخفاض معدل النمو الاقتصادي.

يعد التضخم ظاهرة اقتصادية اجتماعية سياسية مركبة متعددة الأسباب، وذلك لماله من نتائج يؤدي إليها، وهذا ما دفع السلطات النقدية إدخاله ضمن الأهداف التي يسعى الوصول إليها، وهو تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار ضمن الأهداف النهائية للسياسة النقدية.

بعد عرض أهم المتغيرات النقدية وهي كل من العرض النقدي ومعدل الفائدة والتضخم، يجب الإشارة إلى عموميات حول سعر الصرف للتعرف على العلاقة التي تربط بينهما من الناحية النظرية وبعد ذلك قياس أثرها من الناحية التطبيقية.

المبحث الثاني - عموميات حول أسعار الصرف:

تقتضي تسوية المعاملات والمدفوعات الدولية، سواء التجارية أو المالية منها، وجود أداة للتسوية فاقتناء سلعة معينة من بلد ما لا يتم دفع قيمتها بالعملة المحلية، بل يتطلب ذلك وجود مكان معين يحدد فيه السعر المتفق عليه لشراء عملة تلك البلاد. وهو ما يطلق عليه في الأدبيات الاقتصادية بسوق الصرف وسعر الصرف على التوالي. وهناك العديد من العوامل التي تؤثر على اقتناء تلك العملة.

سوف يتم التعرض في هذا المبحث الى المطالب التالية:

المطلب الأول- سعر الصرف وأهم أنواعه؛

المطلب الثاني- ديناميكية سوق الصرف الأجنبي؛

المطلب الثالث- العوامل المؤثرة في سوق الصرف.

المطلب الأول- سعر الصرف وأهم أنواعه:

ان لكل بلد علاقات اقتصادية ومالية مع باقي العالم، لذا فمن الضروري أن يكون له سعر الصرف يعبر على تكافئ العملة الوطنية مع العملات الأخرى، وبالتالي سيعالج هذا المطلب سعر الصرف بداية من مفهومه، ثم أهم الوظائف الرئيسية له، وصولاً الى الأنواع المختلفة لسعر الصرف.

1- مفهوم سعر الصرف:

سيتم بداية دراسة سعر الصرف من خلال تعريفه وأهم الطرق المستخدمة في تسعير العملات والتطرق أيضاً إلى المعايير والرموز المستعملة وفي الأخير إلى أهميته.

¹ عباس نوري صباح، أثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للفترة 1990-2005، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 17،

1-1- تعريف سعر الصرف:

يعرف سعر الصرف بأنه: "سعر العملة الوطنية مقارنة بعملة أخرى".¹ أي أنه يوجد علاقة سعرية بين عملتين أحدهما محلية والأخرى أجنبية.

كما يعرف على أنه: "ثمن عملة دولة ما مقومة في شكل عملة دولة أخرى".² أي أنها نسبة مبادلة بين عملتين. ويعرف أيضا: "هو عدد الوحدات الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية".³ أو هو "عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية".⁴ أي أن سعر الصرف هو عبارة عن عدد الوحدات من عملة ما للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى.

وينطوي تحت هذا التعريف طريقتان لتسعير العملات وهما:⁵

✓ **التسعيرة المباشرة (cotation certain)**: تسمى أيضا تسمية اليقين أو أسلوب التسمية الكمية، فهي عدد الوحدات من العملات الأجنبية للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية. ويستخدم هذا الأسلوب عدد قليل من الدول. ومثال ذلك: يكتب سعر عملة الجنيه الإسترليني مقابل الدولار في بريطانيا كما يلي $1\text{GBP}=1,8\text{USD}$ في حالة ارتفاع عدد وحدات العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، فإن هذا ما يعني ارتفاع قيمة الجنيه الإسترليني مقابل الدولار؛

✓ **التسعيرة غير المباشرة (citation à l'ncertain)**: تسمى أيضا بتسمية عدم اليقين أو أسلوب التسمية السعرية، فهي تعبر عن عدد الوحدات من العملة المحلية الضرورية للحصول على وحدة واحدة من العملات الأجنبية. ومعظم الدول تستخدم هذه الطريقة بما في ذلك الجزائر. فمثلا: سعر الدينار الجزائري مقابل الدولار كما يلي: $1\text{USD}=120\text{DZD}$.

ففي حالة ارتفاع عدد وحدات العملة الوطنية فإن هذا يعني انخفاض قيمة الدينار مقابل الدولار

1-2- المعايير والرموز المستعملة في سعر الصرف:⁶

تتمثل أبرز هذه المعايير في النقاط التالية:

✓ يتطلب العمل في سوق الصرف قراءة الرموز USD، FRF، GBP، JPY، بدلا من القول دولار أمريكي، فرنك سويسري، جنيه إسترليني، الين الياباني على التوالي. ولكل عملة بلد ما رمز مكون

¹ Cahier de la recherche, banque de la république d'hait, janvier 2008, p 7.

² زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي - العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية -، دار الجامعية الجديدة، مصر، 2004، ص 43.

³ موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر، الأردن، 2008، ص 43.

⁴ Exchange rate، département of economic recherche، septembre 2017، p : 1.

⁵ Razafindramana Olivaison Miaranirainy, **variabilité du taux de change- flux commerciaux, croissance économique : le cas de la madaxar-**, thèse l'obtention du grande de docteur en science économique, option Macroéconomie, spécialité économie monétaire, école doctorale 481 science sociales du lumaives, 2015, p 188.

⁶ محمد علة، سعر الصرف وأثر الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري، مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل المالي، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص 45.

من ثلاثة أحرف، يعبر الحرفين الأوليين على البلد المعني، بينما يدل الحرف الأخير على اسم العملة؛

✓ يكتب أسعار الصرف بأربعة أرقام بعد الفاصلة، مثلا: 1GBP=1,6645 USD؛

✓ أسعار الصرف في البنوك لها شكلين:¹ أسعار الشراء "BID RATE" وأسعار البيع "OFFER Rate" ويكون الفرق بينهما هامش البنك.

1-3- أهمية سعر الصرف: تتمثل في النقاط التالية:²

• يلعب سعر الصرف دورا مهما في النشاطات الاقتصادية الخارجية سواء نشاط تجاري أو استثماري؛

• يحتل سعر الصرف مركزا محوريا في السياسة النقدية حيث يمكن أن يستخدم كهدف أو كأداة أو ببساطة كمؤشر واستخدام سعر الصرف كهدف اتجاه العملات الأخرى قد يكون عاملا لتخفيض التضخم وهذا ما يتلاءم مع الهدف النهائي للسياسة النقدية؛

• كون أن سعر الصرف يمثل التكاليف والأسعار سواء من داخل البلد أو خارجه. وبالتالي يستخدم كمؤشر لقياس تنافسية البلد. وبالتالي على ميزان المدفوعات ككل؛

• يؤدي ارتفاع سعر الصرف العملة الوطنية إلى ارتفاع قيمة السلع المنتجة محليا والموجهة للتصدير وانخفاض أسعار الواردات، والعكس صحيح.

يعتبر سعر الصرف مؤشر مهم للحكم على المركز التنافسي لبلد ما مقارنة ببلد آخر، لما له من أهمية بارزة على الصعيد الدولي.

2-أنواعه: يتأثر سعر الصرف كعملة من العملات بتلاقي عرضها مع الطلب عليها إضافة إلى عوامل أخرى وعادة ما يتم التمييز بين عدة أنواع من سعر الصرف هي:

1-2- **سعر الصرف الإسمي** : هو سعر الصرف الذي يكون سائد في تاريخ معين،³ ويعرفه "paul" على أنه: "سعر وحدة واحدة من العملة الوطنية من حيث عملة أخرى"⁴، أي أنه علاقة سعرية بين بلدين أحدهما عملة وطنية وأخرى أجنبية. أو هو "عدد وحدات العملة الوطنية لوحدة واحدة من العملات الأجنبية أو العكس".⁵

¹ طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 97.

² رائد عبد الخالق، عبد الله العبيدي، التمويل الدولي، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 91.

³ محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 137.

⁴ Paul de gauwe, **exchange rate économie, where dowestransd**, séminaire séries, the mit press Cambridge, London, engl, 2005,p 87.

⁵ Amina lareéche, **les régimes de change le point sur l'économie mondiale2000**, éditions la découverte, collection repreres, paris, 1999, p 7.

ويتم تحديده تبعاً للطلب والعرض على عملة ما في سوق الصرف وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد،¹ ويمكن التمييز بين نوعين من

سعر الصرف الاسمي: * أحدهما سعر الصرف الرسمي والأخر سعر الصرف الموازي.

إن الانخفاض أو الارتفاع في سعر الصرف الإسمي لا يعني بالضرورة بأن البلد قد أصبح أكثر أو أقل تنافسية في الأسواق الدولية²، ولهذا فإن علينا أن ننظر إلى أسعار الصرف الحقيقية.

2-2- سعر الصرف الحقيقي: يعرف بأنه: "السعر المحلي النسبي للسلع القابلة للتداول" **

مقابل السلع غير القابلة للتداول³. ويعرف أيضاً على أنه: "عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية"⁴. وبالتالي فهو يهدف إلى قياس القدرة التنافسية الخارجية للبلد مقارنة بالدول الأجنبية⁵، فهو متغير رئيسي في تسيير السياسة الاقتصادية في الدول. أي أنه: "عبارة عن سعر الصرف الإسمي بين بلدين مرجح بمؤشر الأسعار في كلا البلدين"⁶. ويمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية:⁷

$$TCR = TCN \cdot \frac{P^*}{P}$$

حيث:

TCR : سعر الصرف الحقيقي؛

TCN : سعر لصرف الإسمي؛

P* : المستوى العام للأسعار في البلد الأجنبي؛

P : المستوى العام للأسعار في البلد المحلي.

كلما ارتفع TCR يؤدي انخفاض في قيمة العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية وهذا يزيد من التنافسية الدولية للبلد، بينما الهبوط في TCR يمثل ارتفاع في قيمة العملة المحلية ويؤدي ذلك إلى تقليل تنافسية ذلك البلد.

¹ متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي - النظرية والسياسات-، دار الفكر، الأردن، 2011، ص 115.

* سعر الصرف الرسمي: هو السعر المتداول في الأسواق الرسمية أما سعر الصرف الموازي هو السعر المتداول في الأسواق الموازية أي السوق السوداء.

² محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية والدولية، مرجع سابق، ص 138.

** السلع القابلة للتداول هي مختلف السلع القابلة للاستيراد والتصدير.

³ Michael Goujon, **les mesures de taux de change réel: le cas de Madagascar**, octobre, 2007, p 1.

⁴ عبد المجيد قدي، **البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي**، دار بلقيس، الجزائر، 2004، ص 121.

⁵ Fabien Candeau et autre, **taux de change réel et compétitivité de d'économie réunionnaise**, documents de travail de la série études et documents credi études, 2010, p 7.

⁶ Pascal Chicoine, **les déterminants fonde mentaux du change- réel A'long terminé approche Natrex appliqués au dollar canadien-**, mémoire présente en vue de l'obtention du grade du maitre en science, science de la gestion, université du Montréal, 2004, p 9.

⁷ Moumar Zahra, **les déterminant du choix du régime de change en Algérie**, en vue de l'obtention du diplôme de magister en science économiques, option monnaie finance banque, université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou, 2015-2016, p 15.

2-3- سعر الصرف الفعلي: هو المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر الصرف لعملة ما، بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية معينة،¹ ويؤخذ عند تحديد سعر الصرف الفعلي بعين الاعتبار عاملان مهمان هما:²

- ✓ عدد العملات الأجنبية التي تدخل في سلة العملات؛
- ✓ الأوزان النسبية لكل عملة.

ولسعر الصرف الفعلي مفهومان: أحدهما تقليدي والآخر حديث.

2-3-1- المفهوم التقليدي "الثنائي":³ يعبر سعر الصرف التقليدي عن السعر المحلي للعملة

الأجنبية على أساس الأخذ في الحسبان مختلف التدابير الحكومية، مثل: التعريفات الجمركية، الرسوم، الإعانات... إلخ. وهكذا فإن سعر الصرف الفعلي في هذه الحالة هو عدد وحدات العملة المحلية المدفوعة أو المقبوضة فعليا لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة. وهناك مفهومان لسعر الصرف الفعلي التقليدي:

أ - سعر الصرف الفعلي للصادرات: بأنه عدد وحدات العملة المحلية الممكن الحصول عليها لقاء ما تبلغه قيمة عملة واحدة من الصادرات؛⁴

ب- سعر الصرف الفعلي للواردات: وهو عدد وحدات العملة المحلية التي تدفع مقابل ما قيمته عملة واحدة من الواردات.⁵

2-3-2- مفهوم سعر الصرف الحديث "متعدد الأطراف": هو مؤشر لسعر الصرف يأخذ في

الحسبان أهمية العلاقات التجارية مع البلدان الأخرى، وهو عبارة عن سلة من أسعار الصرف لعملة واحدة بالنسبة لمختلف العملات،⁶ حيث نجد عدة صيغ له:

¹ زيان بغداد، تغيرات سعر الصرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، 2013-2014، ص 18.

² شريف بودري، تقلبات أسعار الصرف الدولار والأورو وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسين بن بوعلي-الشلف، الجزائر، 2008-2009، ص 5.

³ محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 76.

⁴ بلقاسم منهوم، أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات-دراسة قياسية لحالة الجزائر(1970_2009) -، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، 2012-2013، ص 48.

⁵ فاطمة الزهراء بن حمودة، أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 36.

⁶ ROLAND GERARD, *Economie politique*, chapitre 19, P 409.

أ- **سعر الصرف الفعلي الإسمي**: ويعرف بأنه المتوسط الهندي المرجح لأسعار الصرف من عملة واحدة مقارنة بالعملات الرئيسية الأخرى.¹

ويحسب بالعلاقة التالية:²

$$TCEN = \sum_{i=1}^n (TCN)^{\alpha_i}$$

حيث:

TCN : سعر الصرف الإسمي للعملة الوطنية مقابل العملة i ؛

α_i : معامل الترجيح لكل عملة.

ب- **سعر الصرف الفعلي الحقيقي**: هو سعر الصرف الفعلي الإسمي المعبر عنه بالأسعار النسبية بين البلد المعني وتلك الخاصة بالبلدان الرئيسية والمنافسين التجاريين.³

ويحسب بواسطة العلاقة التالية:⁴

$$TCER = TCEN \cdot \frac{IP_{PTI}}{IP_i}$$

حيث:

TCEN : مؤشر سعر الصرف الفعلي الإسمي؛

IP_{PTI}: السعر المرجح الذي يلخص مجموعة المؤشرات العامة للأسعار في الفترة؛

IP_i: المؤشر العام للأسعار الداخلية للبلد في الفترة i .

إن ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي يعبر عن انخفاض التنافسية الخارجية للبلد، والعكس صحيح.

2-4- **سعر الصرف التوازني**:⁵ هو سعر العملة التي تكون فيه الكمية المعروضة مساوية لها الكمية المطلوبة.

¹ - Marline Huchet, Bourdon Catherine, l'roche Dapraz annedling sénadin , impact du sécurité alimentaires des pays en développement working papera smart , lerc0 n13 – 10, october , 2013, P12.

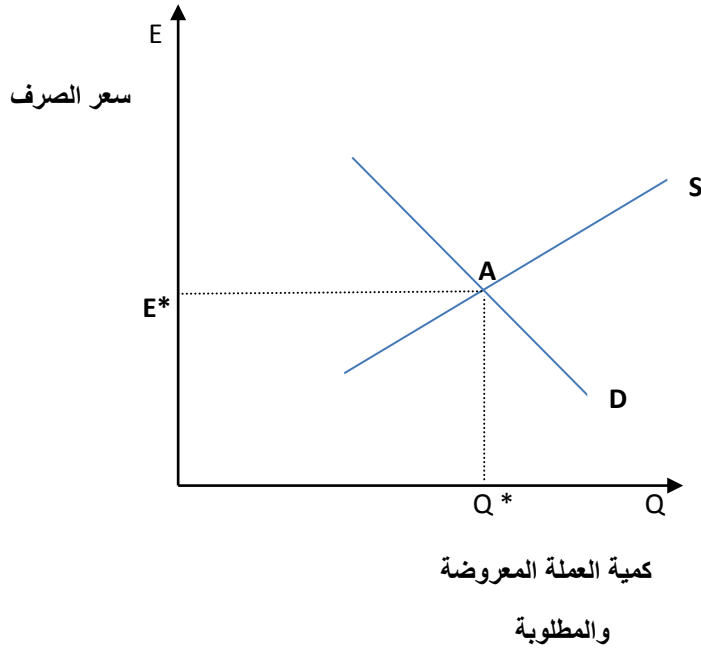
² Boucheta Yahia, **Etude des facteurs dséterminants du taux de change du dinar algérien**, Thèse pour l'obtention de doctora sciences économique, option finance, université Abou Baker Belkaide, Tlemcen, 2014, P

³ Adil hidane, **calcule du taux de change effectif nominal et réel du dinar**, université des finance, et de la privations, direction de la politique économique générale, royennes du Maroc, document de travail n,86, Mars 2003, p 6.

⁴ عبد المجيد قدي، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص 123.

⁵ Roland Gerard, **Economie Politique**, Op cit, P 411.

الشكل رقم (1.1): سعر الصرف التوازني



المصدر: عبد العظيم حمدي، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2000، ص 109.

يوضح الشكل، أن النقطة "A" هي نقطة التوازن التي يتقاطع عندها منحنى العرض من العملة، مع منحنى الطلب عليها، وبذلك يكون السعر التوازني عند النقطة E^* .

وبالتالي سعر الصرف التوازني عبارة عن فكرة يصعب إيجادها في الواقع العملي لمعاملات الصرف الأجنبي، وهذا ما يؤدي إلى ندرة حدوث التساوي بين العرض والطلب في سوق الصرف.

3-وظائف سعر الصرف: يقوم سعر الصرف بوظائف عدة نوجزها فيما يلي:¹

- **وظيفة قياسية:** حيث يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار في المحلية لسلعة معينة مع أسعار السلع المشابهة في الدول الأخرى؛
- **وظيفة تطويرية:** أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات بلد معين إلى مناطق مختلفة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، ويمكن أن يؤدي من جهة أخرى إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو استبدالها بالاستيراد، حيث تكون أسعار هذه السلع المستوردة أقل من

¹ عبد الكريم جابر العيسوي، التمويل الدولي - مدخل حديث-، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 273.

الأسعار المحلية، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للدول؛

➤ **وظيفة توزيعية:** يمارس سعر الصرف وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية.

نستخلص أن لسعر الصرف دورا هاما في النشاطات الاقتصادية الخارجية لأي دولة، فهو أداة وصل بين البلد المحلي والبلد الأجنبي في المجال الاقتصادي، إضافة إلى أن هذا الأخير يستخدم كمؤشر لقياس القدرة على المنافسة للبلد.

المطلب الثاني - ديناميكية سوق الصرف الأجنبي:

يحتاج المتعاملين الاقتصاديين إلى عملات أجنبية قصد تسوية مختلف تعاملاتهم التجارية والمالية، ولذلك فهم بحاجة إلى المراكز النقدية قادرة على توفير هذه الخدمة في أي وقت، ومن أي مكان، ويوفر سوق الصرف الأجنبي لهؤلاء المتعاملين هذه الخدمة. وللتعرف أكثر على سوق الصرف الأجنبي، وجب التطرق إلى مفهومه وإبراز أهم التعاملات القائمة فيه، وأهم أنشطته بالإضافة إلى أهم المتدخلون والقائمون في هذا السوق.

1- مفهوم سوق الصرف الأجنبي:

سيتم التطرق إلى أهم التعاريف الخاصة بسوق الصرف الأجنبي وإبراز أهم الخصائص التي تميزه عن باقي الأسواق:

1-1- تعريفه: يعرف سوق الصرف الأجنبي على أنه: "المكان الذي تتم فيه شراء وبيع العملات الأجنبية".¹ أي هو السوق الذي تتم فيه تبادل العملات المختلفة إحداها بالأخرى. ويعرف أيضا أنه "التقاء البائعين والمشتريين للعملات المختلفة".² وبالتالي هو السوق الذي تتم فيه التجارة في العملات الدولية. وفي هذا السوق يقوم الأفراد والشركات والمؤسسات المالية ببيع وشراء العملات الأجنبية، من أجل القيام بالمدفوعات الدولية.³ يشير هذا التعريف أن سوق الصرف عبارة على الوسيلة التي يتم بواسطتها شراء وبيع العملات المختلفة من طرف أهم المتدخلين ومنشطي هذا السوق.

1-2- خصائصه: يتميز سوق الصرف الأجنبي بالخصائص التالية:⁴

✓ يتميز بالسعة والعمق والسيولة العالية مقارنة بجميع الأسواق؛

¹ Roland Gerard, *économie politique*, op cit, p 408.

² هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار جرير للنشر والتوزيع، الاردن، 2005، ص 281.

³ موردخاي كرابانين، ترجمة: محمد إبراهيم منصور، علي مسعود، الاقتصاد الدولي -مدخل السياسات-، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2007، ص 256.

⁴ عبد القادر متولي، الاقتصاد الدولي، النظرية والسياسات، مرجع سابق، ص 12.

✓ استمرار التعامل مدة 24 ساعة، إذ نجد المراكز المالية مفتوحة للعمل طول الوقت عبر العالم؛

✓ توافر ظروف المتاجرة في كل الأوقات وبصرف النظر عن وضع الاقتصاد، لأنه في سوق العملات بإمكان المتعامل أن يبيع في سوق متراجع وأن يشتري في سوق مرتفع، وهذه المعاملات توفر له إمكانية الربح في الحالتين، سهولة المتاجرة بالعملات نظرا لقلّة عددها.

كل هذه الخصائص سألفة الذكر، تشير إلى أن سوق الصرف الأجنبي له عدة مواصفات تميزه عن باقي الأسواق المالية الأخرى.

2-معاملات أسواق الصرف:

هناك عدة أنواع من المعاملات التي تأخذ مجراها في أسواق الصرف الأجنبي ولعل أهمها نوعين أساسيين:

2-1-عمليات الصرف العاجلة:¹ هي مختلف العمليات التي تتم في سوق الصرف الفوري والذي يتم بواسطة شراء وبيع العملات الأجنبية، بشرط أن تكون عملية التسليم والاستلام في موعد لا يتجاوز يومي عمل بعد اللحظة التي تم التفاوض فيها.

2-2-عمليات الصرف الآجلة: ويقصد بالمعاملات الآجلة أن يعقد اتفاق بين أحد البنوك وطرف آخر لاستبدال عملة ما مقابل عملة أخرى في تاريخ مستقبلي في أسواق يتم التعامل فيها على أساس أسعار الصرف الآجلة. وسعر الصرف الآجل لعملة ما هو السعر الذي يتم على أساس بيع وشراء عملة ما في تاريخ لاحق لتاريخ إبرام عقد الصفقة. ويتم تحديد هذا السعر. وتاريخ التسليم ومبالغ العملتين في نفس تاريخ إبرام عقد الصفقة.² وتعطي الصيغة العامة لحساب سعر الصرف الآجل كما يلي:³

$$F = E \left(\frac{i - i^*}{1 + i \frac{j}{360}} \right)$$

حيث:

F = سعر الصرف الآجل؛

E = سعر الصرف الحاضر؛

i = معدل الفائدة المحلي؛

¹ Fatima Zahra Alaoui, **les déterminants du taux de change en Algérie : quelle, du taux de change**, thèse en vue de l'obtention du grade de doctorat 3^{ème} cycle, université Boubaker Belkaide, Tlemcen, 2016, p 18.

² مدحت صادق، **النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1997، ص 148.

³ سمير آيت يحيى، **التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملازم في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر - باتنة-، الجزائر، 2013 - 2014، ص 120.

i^* = معدل الصرف الأجنبي؛

J = عدد الأيام.

وعادة ما يكون السعر الأجل للعملة الأجنبية بعلاوة أو خصم عن السعر الحاضر، فإذا كان:¹

$F > E$ أي السعر الأجل أعلى من السعر الحاضر، فانه هناك علاوة تقديم؛

$F < E$ أي السعر الأجل أقل من السعر الحاضر، فإنه يوجد خصم تأخير؛

ويحسب وفقا للعلاقة التالية:

$$\frac{F-E}{E} = \text{العلاوة أو الخصم}$$

3- أهم أنشطة سوق الصرف: يقوم سوق الصرف بالوظائف والأنشطة التالية:

- **تسوية المدفوعات الدولية:**² يتم عن طريق أسواق الصرف تسوية الحسابات الدولية المتعلقة بالمبادلات التجارية المختلفة سواء سلع أو خدمات بالإضافة إلى التحويلات الرأسمالية؛
- **المضاربة:**³ فلو فرض وتوقع المضارب في سوق الصرف، أن سعر إحدى العملات سيرتفع في المستقبل، فإنهم في هذه الحالة سيتجه إلى شراء كمية أكبر من العملة، وبيعها فيما بعد عندما يكون سعرها قد ارتفع، وبالعكس إذا تصور أن سعر إحدى العملات سينخفض في المستقبل، فإنه يلجأ إلى بيع هذه العملة الآن وشراءها فيما بعد والاستفادة من فرق السعرين، لذلك فإن المضارب في سوق الصرف الأجنبي يتخذ لنفسه موقفا محدد أو مكشوبا بالنسبة للعملة التي يضارب عليها.
- **المراجعة:**⁴ يقصد بها تحقيق الربح من قبل فئة معينة من المتعاملين في سوق الصرف، من خلال الاستفادة من فروق سعر لعملة معينة في أكثر من سوق. أي شراء العملة في السوق التي يكون فيها سعر الصرف هذه العملة منخفضا وبيعها في السوق الذي يكون فيها مرتفعا، بقصد تحقيق ربح من السوقين.
- **التغطية:**⁵ ويقصد بها تجنب الخسارة في سعر الصرف، أي الخسارة المترتبة على تقلبات سعر الصرف، وهو ما يطلق عليه أحيانا بتغطية الوضع المفتوح للمتعامل في أسواق الصرف الأجنبية دون أن تتضمن هذه العملية تسليم صرف أجنبي أو دفع وشراء صرف أجنبية عن طريق بنك

¹ سمية مورية، أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد-تمسان-، 2009-2010، ص 6.

² مراد بن ياني، سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة قياسية حالة الجزائر-، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد-تمسان-، الجزائر، 2011-2012، ص 39.

³ حاتم سامي عفيفي، دراسات في الاقتصاد الدولي، ط5، دار المصرية اللبنانية، مصر، 2000، ص 176.

⁴ أمين هجير عدنان زكي، الاقتصاد الدولي-النظرية والتطبيقات-، دار إثراء للنشر والتوزيع، الاردن، 2010، ص 261.

⁵ علي سعيد محمد داود، الإدارة المالية الدولية، دار التعليم الجامعي، مصر، 2010، ص 261.

تجري في سوق الصرف يسلم مستقبلا بناء على ثمن يتفق عليه في الحال ومقابل ذلك يتقاضى البنك لفائدة معينة.

4- المتدخلون فيه: يتمثل أهم المتعاملين والمنشطين في سوق الصرف الأجنبي فيما يلي:

- **المستخدمين التقليديين:**¹ يتمثل في المستوردين، المصدرين، السياح، المستثمرون الذين يستبدلون العملة المحلية بالعملات الأجنبية ليدفعوا عن معاملاتهم الدولية فضلا عن المضاربيين المتمثلين في الأفراد، مديريين مالين الذين يتاجرون في العملات سعيا وراء تحقيق أرباح هؤلاء هم الطالبون والعارضون المباشرون للعملات الأجنبية؛
- **البنوك التجارية:**² تعتبر البنوك التجارية من أهم المتدخلين على مستوى سوق الصرف الأجنبي فهي تتدخل من أجل تسيير وضعياتها الخاصة بها أي تنفيذ عملياتها أو تنفيذ أوامر زبائنها من خلال تنفيذ عمليات البيع والشراء عن طريق وسطائها؛
- **المؤسسات غير المالية:**³ تقوم بعض مؤسسات الأعمال بدخولها سوق العملات الأجنبية وذلك كنتيجة لنشاط هذه المؤسسات التجارية والاستثمارية التي يستلزم عليها دخول هذه الأسواق كمشتريه أو بائعة لهذه العملات وهي قد تقوم بذلك مباشرة أو من خلال البنوك أو المؤسسات المالية التي تتعامل معها؛
- **السماسرة:**⁴ يعتبر سماسرة الصرف وسطاء نشطين يقومون بتجميع أوامر الشراء والبيع للعملات الصعبة لصالح عدة بنوك أو متعاملين آخرين، ويقومون بضمان الاتصال بين البنوك وإعطاء معلومات عن التسعيرة المعمول بها في البيع والشراء بدون الكشف عن أسماء المؤسسات البائعة والمشتريه لهذه العملة .
- **البنك المركزي:**⁵ هو الطرف الأخير الذي له دور في سوق الصرف الأجنبي، فإذا ظهر فائض عرض أو فائض طلب في سوق الصرف بعد قيام سماسرة الصرف الأجنبي، بتسوية المعاملات بين البنوك يقوم البنك المركزي كطرف أخير في هذه التعاملات بشراء فائض العرض وإضافة إلى رصيده، ولذلك يزيد احتياطاته من العملة الأجنبية أو يقوم ببيع عملات أجنبية، إذا كان هناك عجز في العملة الاجنبية من خلال السحب من احتياطاته من العملات الأجنبية.

¹ كامل بكري، الاقتصاد الدولي-التجارة والتمويل-، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 276.

² قاسم محمد فؤاد، أنظمة سعر الصرف وأثرها على النمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2009-2010، ص 31.

³ نوري موسى شقيري وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر، الأردن، 2012، ص 123.

⁴ عطاء الله بن طيرش، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية - دراسة حالة الجزائر -، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في

التجارة، تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بغيرداية، الجزائر، 2010-2011، ص 62.

⁵ إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2008، ص 287.

وبالتالي يعتبر البنك المركزي من أهم المتدخلين في سوق الصرف الأجنبي للحفاظ على سعر المرغوب فيه معينة اتجاه أسعار العملات الأخرى.

المطلب الثالث - العوامل المؤثرة في سعر الصرف:

يتأثر سعر الصرف باعتباره متغير من المتغيرات الاقتصادية بتوليفة واسعة من العوامل، هذه الأخيرة تؤثر على مقتضيات العرض والطلب على العملة في سوق الصرف، وبالتالي تؤثر على حركة أسعار الصرف، أي أنه هناك العديد من العوامل المهمة والتي يمكنها التأثير على سعر الصرف العملة لدولة ما، منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو غير ذلك، وعليه يمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسيين هما: العوامل الاقتصادية والعوامل غير الاقتصادية.

1-العوامل الاقتصادية: تتمثل فيما يلي:

✓ **عرض النقود:**¹ يرى فريدمان * أن حركات الأسعار تعكس بشكل أساسي التغيرات المهمة في كمية النقود، أن هناك علاقة وثيقة بين تغيرات كمية النقود لوحدة واحدة من الناتج وحركات الأسعار أيضا.

وفي ذلك يقول لفريدمان ليس هناك من حالة حصل فيها تغير أساسي في كمية النقود بالنسبة لوحدة من الناتج دون أن ترافقه تغيرات مهمة في مستوى الأسعار بنفس الاتجاه وبالعكس.

✓ **تغيرات الصادرات والواردات:**² يتأثر سعر صرف العملة النقدية بالصادرات والواردات. فإذا كانت صادرات دولة ما أكبر من وارداتها فإن ذلك يعني أن الطلب على عملة هذه الدولة من قبل الدول الأخرى سيكون أكبر من طلب هذه الدولة على العملات النقدية الأخرى والعكس صحيح. ونتيجة لذلك فإن قيمة عملة الدولة المصدرة والمستوردة تتأثر بالارتفاع والانخفاض من خلال حجم صادراتها قياسا ب وارداتها؛

✓ **معدل الفائدة:**³ فالبلدان التي تتمتع بمعدلات فائدة مرتفعة سوف تجذب رأس المال الأجنبي مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة في سوق الصرف الأجنبي؛

✓ **معدل التضخم:**⁴ إن زيادة معدلات التضخم المحلي بنسبة أكبر من معدلات التضخم الأجنبي يجعل الصادرات الوطنية أقل منافسة في الأسواق الدولية، وبنفس الوقت يجعل أسعار الواردات

¹ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية - نظرية وتطبيقات -، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 62.

* ملتون فريدمان (1912/7/31-2006/10/16) اقتصادي أمريكي وفاز بجائزة نوبل في الاقتصاد عام 1976 لإنجازاته في تحليل الاستهلاك والتاريخ النقدي.

² سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية - النظرية والتطبيق -، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 149.

³ محمد العربي ساكر، الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص 97.

⁴ هيل عجمي جميل الجنابي، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية، دار وائل للنشر، الاردن، 2014، ص 99.

أكثر قيمة من السلع المحلية، ويترتب على هذه العملية انخفاض طلب الأجانب على العملة الوطنية لانخفاض طلبهم على السلع والخدمات الوطنية؛

✓ **الموازنة العامة:**¹ تلعب الموازنة العامة للدولة دورا كبيرا في التأثير على سعر الصرف، فإذا ما اتبعت الدولة سياسة انكماشية بتقليص حجم الإنفاق العام الحكومي الذي يؤدي إلى الحد من حجم الطلب وانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي وهبوط معدلات التضخم، فإن ذلك سيؤدي إلى رفع سعر صرف النقد المحلي.

2-عوامل غير اقتصادية: ويشمل على عوامل أخرى لا تقل أهمية عن العوامل الاقتصادية ويمكن إجمالها في:

✓ **الاضطرابات والحروب:**² حيث تلعب الاضطرابات والحروب دور كبيرا في التأثير على سعر الصرف، وذلك من خلال تأثيرها على الوضع الاقتصادي بصورة عامة، حيث تتأثر معظم القطاعات الاقتصادية ولا سيما القطاع الصناعي وقطاع التجارة الخارجية، وبالتالي فإن وضع اقتصاد البلد سيكون في وضع حرج نسبيا، وتفقد البلد الثقة في عملتها.

✓ **الإشاعات والأخبار:**³ تعد الإشاعات الأخبار من المؤثرات السريعة على سعر الصرف بغض النظر عن درجة صحتها، إذ أنها تعمل على رفع أو خفض قيمة العملة لمدة معينة، وإن سرعة تأثير سعر الصرف بتلك الإشاعات تعتمد على مدى تجارب قوى السوق تبعا لاستجابات المتعاملين فيه.

✓ **خبرة المتعاملين:**⁴ تلعب مهارة وخبرة ومعرفة المتعاملين في سوق العملات الأجنبية بأحوال السوق دورا كبيرا بتحديد اتجاه أسعار العملات، وبالتالي تتأثر الأسعار بخبرة ومهارة هؤلاء المتعاملين والأساليب المستخدمة من قبلهم لتنفيذ عملياتهم المختلفة. وفي الاخير بعد التطرق الى سعر الصرف وايضاح اهم المفاهيم المتعلقة به، لابد من التعرف على العلاقة التي تربط بينه وبين اهم المتغيرات النقدية وذلك من خلال النظريات النقدية المفسرة لسعر الصرف.

¹ سامر مظهر قنطججي، نموذج عرض النقود من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص 19.

² زاهر عبد الحليم خضر، تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني(1994-2010)، قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر - غزة، العراق، 2011-2012، ص 53.

³ مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نمذجة اقتصادية جامعة قاصدي مراح- ورقلة، الجزائر، 2010-2011، ص 8.

⁴ توفيق عبد الرحيم، يوسف حسن، الادارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 77.

المبحث الثالث - النظريات النقدية لسعر الصرف:

يتألف ميزان المدفوعات من ثلاثة جوانب رئيسية: أولها جانب الحسابات الجارية وثانيهما حساب حركة رؤوس الأموال، وثالثهما صافي احتياطات الصرف وكل جانب من الجوانب السابقة يعالج ظاهرة نقدية ما بواسطة ربط المتغيرات النقدية بمعدلات الصرف على الصعيد الدولي، وذلك عن طريق المعدلات الثلاث: معدل الفائدة، معدل التضخم، معدل الصرف. ولتفسير العلاقة التي تربط بين هذه المتغيرات النقدية وأسعار الصرف جاءت عدة نظريات تفسر ذلك. وبالتالي جاء هذا المبحث لسليط الضوء على أهم النظريات النقدية وذلك من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول - نظرية تعادل القوة الشرائية "La PPA"

المطلب الثاني - نظرية تعادل معدلات الفائدة "La PTI"

المطلب الأول - نظرية تعادل القوة الشرائية:

تعتبر نظرية تعادل القوة الشرائية من أهم النظريات المحددة لسعر الصرف، حيث تقوم بتفسير وتحليل جانب من جوانب ميزان المدفوعات ألا وهو الحاب الجاري، والذي يدرس العلاقة بين معدل الصرف ومعدل التضخم خلال فترة معينة. وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب وذلك من خلال إبراز أهم الافتراضات التي تقوم عليها، ثم عرض الصيغ الأساسية وأهم انتقاداتها.

1- الافتراضات التي تقوم عليها النظرية: تعود نشأة نظرية تعادل القوة الشرائية إلى ريكاردو * سنة 1817م، حيث تدافع هذه النظرية عن فكرة مفادها أن قيمة العملة هي نفسها في كل مكان، وجاء بعده الاقتصادي السويدي غوستاف كاسل** في عام 1916م¹، ونقطة البداية لهذه النظرية هي ما يسمى بقانون السعر الواحد وحسب هذا القانون يفترض وجود دولتين أحدهما البلد المحلي والآخر البلد الأجنبي، وكل دولة تنتج سلع متجانسة ومتطابقة في مختلف البلدان، وفي غياب أية عوائق تحول أمام ذلك.² وتستند هذه النظرية على افتراضات معينة:³

- غياب تكاليف النقل؛
- غياب الحواجز أمام التبادل الدولي (سيادة مبدأ حرية التجارة الخارجية)؛

* دافيد ريكاردو (1772-1823) اقتصادي هولندي عالِم، عالج العديد من المشكلات الاقتصادية، اشتهر بنظرية القيمة ونظرية التوزيع ونظرية التوازن لميزان المدفوعات.

** غوستاف كاسل اقتصادي سويدي (1866/10/20-1945/10/14) اشتهر بنظريته المعروفة بنظرية تكافؤ القوة الشرائية.
¹ صحراوي سعيد، محددات سعر الصرف: دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2009-2010. ص 62.

² RONALD MACDONLD, *Exchange rate économiques theories and evidence*, rouledge Taylor fanais e-thibary, London and New-York, 2007, p 40.

³ Fatima Zahra Alaoui, *les d'déterminants du taux de change en Algérie : Quelle ampleur du taux de change*, op cit, p 41.

• سعر نفس السلعة متطابقة مع البلدان (فرضية الإحلال التام).

كل هذه الفرضيات السابقة تميز نظرية تعادل القوة الشرائية عن بقية النظريات النقدية المفسرة لسعر الصرف.

2-الصيغ الأساسية للنظرية :

ولنظرية تعادل القوة الشرائية صيغتين هما:

1-2-الصيغة المطلقة: تبين هذه الصيغة أن سعر التعادل بين عملتين يتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلي مع قوتها الشرائية في بلد آخر.¹ أي أن العلاقة بين عملة دولة معينة وعملة دولة أخرى يتحدد وفقا للعلاقة بين مستويات الأسعار السائدة في كل من الدولتين،² وهذا بعد القيام بتحويل العملة المعينة لعملة البلد الآخر وفقا لسعر الصرف السائد والمحقق للتبادل.³ ومنه تحسب هذه الصيغة بالطريقة التالية:⁴

$$TCN_{PPA} = \frac{P}{P^*} \dots\dots (1)$$

حيث:

TCN_{PPA} : سعر الصرف الإسمي حسب نظرية PPA (تسمية عدم اليقين)؛

P و P^* : مستويات الأسعار في البلد المحلي والأجنبي على التوالي؛

وباعتبارها نظرية لتحديد معدل الصرف، فإن تعادل القوة الشرائية بالصيغة المطلقة تنص على أن

سعر الصرف يتكيف مع مستويات الأسعار.

$$TCR = TCN \cdot \frac{P^*}{P}$$

ولدينا:

حيث:

TCR : سعر الصرف الحقيقي.

ويتم استبدال TCN بما يساويها في المعادلة رقم (01) حيث:

$$TCR = \frac{P}{P^*} \cdot \frac{P^*}{P} = 1$$

$$TCN = TCN_{PPA}$$

لو فرضنا أن:

نقول في هذه الحالة أن نظرية تعادل القوة الشرائية محققة.

وعليه يمكن تمييز الحالات الآتية:⁵

¹ عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 53.

² سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، مرجع سابق، ص 21.

³ شعيب بونوة، رحمة خياط، سياسة سعر الصرف بالجزائر-نمذجة قياسية للدينار الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية،

2014، ص 124.

⁴ Habib BENBAYER, Brahim RAFAF, les déterminants du taux de change Réel a horizon long moyen et court terme, Revue Maghrébine d'économie & management, N2/9/2015, p 99.

⁵ محمد حبري، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بازل، أطروحة مقدمة

ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة أبو بكر بالقايد- تلمسان، الجزائر، 2013، ص 40.

- ✓ لما: $TCN = TCN_{PPA}$ فإن العملة المحلية مقومة تقويماً صحيحاً أي: $TCR = 1$ ؛
 ✓ لما: $TCN < TCN_{PPA}$ فإن العملة مقومة بأعلى من قيمتها أي: $TCR < 1$ ؛
 ✓ لما: $TCN > TCN_{PPA}$ فإن العملة المحلية مقومة بأقل من قيمتها أي: $TCR > 1$.

لقد تم توجيه عدة انتقادات للصيغة المطلقة، أهمها أن الفرضيات السابقة صعبة التحقيق على أرض الواقع، أي أنها قليلة الواقعية، ومن أجل التغلب على هذه الصعوبات تم استخدام نظرية القوة الشرائية بصيغتها النسبية.

2-1- الصيغة النسبية: إن نظرية تعادل القوة الشرائية بصيغتها النسبية تعود على نسبة التغيرات في مستويات السعر أي نسب التضخم، وتقوم هذه النظرية على أن نسبة ارتفاع سعر العملة يساوي الفرق في نسب التضخم بين دولتين.¹ وتحسب بالصيغة التالية:²

$$\frac{\dot{p}}{p^*} = \frac{E_{t+1}}{E_t} \quad \text{أي} \quad \frac{\text{سعر الصرف الجديد}}{\text{سعر الصرف القديم}} = \frac{\text{الرقم القياسي في الدولة المحلية}}{\text{الرقم القياسي في الدولة الأجنبية}}$$

حيث:

$$\dot{p} = \frac{P_{t+1} - P_t}{P_t} \quad \text{التغير في الرقم القياسي للبلد المحلي أي:}$$

$$p^* = \frac{p_{t+1}^* - p_t^*}{p_t^*} \quad \text{التغير في الرقم القياسي للبلد الأجنبي أي:}$$

وبالتالي الصيغة النسبية لا تكون على المستوى العام للأسعار وإنما على التغير في الرقم القياسي للأسعار فهذه الصيغة تدل أن:

$$TCN = \pi - \pi^*$$

حيث: TCN تغير في الرقم القياسي لسعر الصرف الإسمي.

π معدل التضخم في البلد المحلي؛

π^* معدل التضخم في البلد الأجنبي؛

ما يمكن استنتاجه هو أن نظرية تعادل القوة الشرائية تحقق التساوي بين التغير في معدل الصرف الإسمي والتغير في معدلات التضخم المحلي والأجنبي.

3- الإنتقادات الموجهة لنظرية تعادل القوة الشرائية:

هناك العديد من الانتقادات والصعوبات لهذه النظرية تتمثل في:³

- ✓ تعجز النظرية عن إعطاء توقعات لتغيرات أسعار الصرف في الأجل القصير؛
 ✓ أهملت النظرية تحركات رؤوس الأموال كعنصر مهم في تحديد معدلات الصرف؛

¹ دريد كامل آل شبيب، المالية الدولية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 40.

² رافي بديع حبيب، دور سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في سورية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في قسم الاقتصاد المالي والنقدي، جامعة دمشق، سورية، 2014، ص 13.

³ سلمى دوحه، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص 35-36.

✓ إن هذه النظرية تتعلق فقط بميزان العمليات الجارية وليس بميزان المدفوعات ككل. ورغم كل هذه الانتقادات إلا نظرية تعادل القوة الشرائية حاولت تفسير تحركات أسعار الصرف على المدى الطويل، خاصة في حالة اختلاف معدلات التضخم السائدة بين الدول، كما أوضحت هذه النظرية العلاقة بين مستويات الأسعار ومعدلات الصرف في مختلف البلدان.

المطلب الثاني - نظرية تعادل معدلات الفائدة:

يعالج هذا المطلب ثاني حساب من حسابات ميزان المدفوعات ويتمثل في حساب حركة رؤوس الأموال الذي يدرس العلاقة بين معدلات الفائدة وأسعار الصرف، وذلك عن طريق نظرية تعادل معدلات الفائدة بنوعها الإسمية والحقيقية حيث يتم دراسة هذا التعادل بشقيه المغطى وغير المغطى.

1- نظرية تعادل معدلات الفائدة الإسمية:

قد وضعت هذه النظرية من طرف الاقتصادي جون مينارد كينز * 1923 والتي تقترض وجود عملتين بهدف تقليص الفروقات بين سعر الصرف الأجل والعاجل، الذي لدى المتعامل الاختيار بين الاحتفاظ بالأصول المحلية أو الأجنبية والذي ينبغي عليه أن يهتم ب 3 معايير: معدل العائد المحلي، معدل العائد الأجنبي، سعر الصرف بين عملتين¹.

وتتطوي هذه النظرية تحت الفرضيات التالية²:

✓ افتراض غياب تكاليف المبادلات؛

✓ الحرية التامة والكاملة لرؤوس الاموال؛

✓ إحلال تام للأصول (نفس الخطر ونفس العائد ونفس الجودة).

هذه الفرضيات تنطبق على تعادل معدلات الفائدة بشكله المغطى وغير المغطى.

1 - 1- تعادل معدلات الفائدة المغطى

إن مصطلح "المغطى" يستعمل لتبيين أن المتعاملين في سوق الصرف يقومون بالتغطية ضد المخاطر التي تتولد بتغيرات فجائية لسعر الصرف³. إذا قرر مستثمر اقتصادي إيداع أصل نقدي

¹ Socrate ghathban, **le taux de change et la demande touristique**, thèse en vue de l'obtention du doctorat * جون مينارد كينز (1883/07/05-1946/04/21) عالم اقتصادي وانجليزي، صاحب كتاب " النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود " عام 1936spécial économie université Toulouse le mirail, 2013, p 48.

² لحو موسى البخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، دراسة تحليلية قياسية للأثار الاقتصادية، مكتبة حسن للعصرية، لبنان، 2010، ص 174.

³ رحيمة بن عيني، سياسة الصرف في الجزائر، نمذجة قياسية للدينار الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بالقايد- تلمسان-، الجزائر، 2005-2006، ص 87.

مقداره¹ في سوق نقدي محلي وفق معدل الفائدة "i" لمدة "n" فإن لديه اختيار بين امتلاك المال بالأصول المحلية أو بالأصول الأجنبية أي:¹

في الحالة الأولى: قيمة الأصل في السنة n في البلد المحلي هي:

$$S = y(1 + i)^n \dots (1)$$

في الحالة الثانية: قيمة الأصل في السنة "n" في البلد الاجنبي هي:

$$S = y' (1 + i^*)^n$$

$$S' = \frac{y}{E} (1 + i^*) \cdot E^a$$

هذه القيمة معبر عنها بالعملة المحلية تساوي إلى:

$$S' = y(1 + i^*) \frac{E^a}{E} \quad \text{أي:}$$

علما أن: E^a سعر الصرف الانبي المتوقع في المستقبل وغير معلوم.

ولكن في هذه الحالة المستثمر مغطى من خطر الصرف أي أنه يعتمد على معدلات لأجل

المعلومة أي:

$$S' = y(1 + i^*) \frac{F}{E} \dots \dots \dots (2)$$

حسب نظرية تعادل معدلات الفائدة فإن الفوارق بين معدلات الفائدة لابد أن تعكس على معدلات الصرف لأجل، ويتم التعادل بينهما، أي أن المعادلتين 1 و 2 متساويتين وذلك كما يلي:

$$y(1 + i) (1 + i^*) \frac{F}{E} = y(1 + i^*) \frac{F}{E} \Rightarrow \frac{1+i}{1+i^*} = \frac{F}{E}$$

$$\frac{F}{E} - 1 = \frac{1+i}{1+i^*} - 1$$

وبطرح الواحد الصحيح نجد أن:

وبافتراض i^* صغيرة جدا. تصبح المعادلة من الشكل التالي:

$$\frac{F-E}{E} = i - i^*$$

حيث:

F : سعر الصرف الأجل؛ E : سعر الصرف الأني؛ i : معدل الفائدة المحلي؛ i^* : معدل الفائدة الأجنبي؛

إذا كان: $\frac{F-E}{E} > 0$ يسمى "بمعدل العلاوة"، أما إذا كان $\frac{F-E}{E} < 0$ يسمى "بمعدل الخصم"

عندما تتحقق المعادلة السابقة لن يكون هناك فرص لتحويل رؤوس الأموال من مكان إلى

آخر، بهدف تحقيق العائد لأنه يسمح للمصرفي بالتغطية المستثمر من خطر الصرف، لأنه يعتمد

¹ فائزة سي محمد، اختلال سعر الصرف الحقيقي، فعالية سعر الصرف الموازي، دراسة قياسية لحالة الجزائر (1974-2012)، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة أبي بكر بالقائد - تلمسان، الجزائر، 2014،

على معدلات الصرف لأجل أي معلومات ولا يعتمد على معدلات متوقعة. والتي سنعرض إليها في العنصر الموالي.

1-2- تعادل معدلات الفائدة غير المغطى:

إن المستثمرة في هذه المرة يقبل على المخاطرة (أي لا توجد تغطية)، حيث أن هذه الصيغة تعبر أن معدل الارتفاع المتوقع بالقيمة العملة يجب أن يتساوى إلى الفرق الموجب بين معدل الفائدة لدولة ما ومعدل الفائدة لدولة أخرى.¹

وعليه يمكن تأسيس تعادل لمعدلات الفائدة غير المغطى بالعلاقة التالية:²

$$1+i = \frac{E^a}{E} (1+i^*) \Rightarrow \frac{1+i}{1+i^*} = \frac{E^a}{E}$$

$$\frac{i-i^*}{1+i^*} = \frac{E^a-E}{E}$$

وبطرح الواحد الصحيح نجد:

وبعد افتراض i^* صغيرة جدا ؛ سوف يتم الحصول علاقة تعادل لمعدلات الفائدة غير المغطى

$$\frac{E^a-E}{E} = i-i^* \quad \text{أي} \quad \Delta E^a = i-i^*$$

كما يلي:

إذا كان:

$\Delta E^a > 0$ يسمى بمعدل الارتفاع المتوقع أو $\Delta E^a < 0$ معدل الانخفاض المتوقع للعملة المحلية مقارنة بالعملة الأجنبية.

إن تعادل معدلات الفائدة غير المغطى تعطي لنا التساوي بين معدلات الفائدة المحلية والأجنبية والتغير المتوقع لقيمة العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية.

2- نظرية تعادل معدلات الفائدة الحقيقية:

بعد التعرض إلى نظرية تعادل معدلات الفائدة الاسمية، التي تم الوصول فيها إلى العلاقة التي تربط بين معدلات الفائدة ومعدلات الصرف الاسمية بين البلدين، وهو ما يعني إهمال معدلات التضخم، إلا أن هناك بعض الاقتصاديين على أمثال فيشر* الذي أعطى من جديد علاقة في بالغ الأهمية التي تدرس بين معدلات الفائدة الاسمية والحقيقية ومعدلات التضخم المرتقبة.

1-2- تعادل معدلات الفائدة غير المغطى؛ تعادل القوة الشرائية وأثر فيشر:³

¹ زهير سعيدي، نموذج قياسي لاختيار نظرية تعادل القوة الشرائية في تحديد سعر الصرف- دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري خلال 1990-2006، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير، جامعة العربي بن المهدي- أم البواقي، الجزائر، 2007-2008، ص ص 66-67.

² سمير آيت يحي، التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم في الجزائر، مرجع سابق، ص ص 127-128.

* أرفنج فيشر (1867/2/27-1947/4/29) اقتصادي وإحصائي ساهم بشكل عام لعدة مفاهيم اقتصادية منها: نظرية التوازن العام، ونظرية الكمية للنقد.

³ مرجع نفسه، ص 128.

إن شرط التعادل حسب نظرية تعادل معدلات الفائدة غير المغطى (أي لا يوجد تغطية خطر الصرف) والتي تربط التغير بين معدلات الصرف المتوقعة ومعدلات الفائدة الإسمية بين دولتين

$$\frac{E^a - E}{E} = i - i^* \dots \dots (1) \quad \text{أي:}$$

وحسب نظرية تعادل القوة الشرائية بالصيغة النسبية لدينا:

$$\Delta E^a = \pi - \pi^* \quad \text{أي:} \quad \frac{E^a - E}{E} = \pi - \pi^*$$

والتي توضح التغير في سعر الصرف بين عملتين سوف يكون مساويا للتغير في معدلات التضخم بين البلدين. ويتم تعويض القيم الفعلية للتضخم بالقيم المرتقبة أي المتوقعة الحدوث في المستقبل؛ أي:

$$\frac{E^a - E}{E} = \pi^a - \pi^a \dots \dots (2)$$

أي معدل التغير المتوقع لسعر الصرف الإسمي يكون مساويا مع الفرق في معدلات التضخم المرتقبة.

بتوليف المعادلة رقم 2 مع المعادلة 1 نجد:¹

$$i - i^* = \pi^a - \pi^{a*} \dots \dots (3)$$

وتوضح هذه العلاقة أن الفرق بين أسعار الفائدة الإسمية في البلدين يساوي الفرق بين معدلات التضخم المتوقع، فكلما كان معدل التضخم المتوقع أكبر في البلد A منه في البلد B كلما كان العائد على النقود أو سعر الفائدة الإسمي أكثر ارتفاعا والعكس صحيح. وتسمى هذه العلاقة في المدى الطويل بين التضخم ومعدل الفائدة "أثر فيشر"²: الذي يفترض أن معدل الفائدة الإسمي "i" في بلد ما هو إلا بمثابة مجموع المعدل الحقيقي أي الربح الفعلي للمستثمر "r" زائد معدل التضخم المتوقع خلال مدة معينة أي:

$$i = r + \pi^a \Rightarrow r = i - \pi^a$$

2-2- الفروقات الدولية في معدلات الفائدة ومعدل الصرف الحقيقي:³

أتضح سابقا أنه عند دمج تعادل القوة الشرائية بالصيغة النسبية بشرط تعادل معدلات الفائدة، فإن ذلك يستلزم أن تتساوى فروقات معدلات الفائدة مع فروقات معدلات التضخم المتوقعة بين الدول، وبما أن نظرية تعادل القوة الشرائية النسبية لا تتحقق عادة فإن العلاقة بين فروقات معدلات الفائدة الدولية ومعدلات التضخم يمكن أن تكون أكثر تعقيدا. وبالتالي من الضروري إيجاد علاقة جديدة تربط بين

¹ لحو موسى البخاري، سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية - دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الاجنبي، مرجع سابق، ص 88.

² بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2009، ص ص 127-128.

³ سمير ايت يحي، التحديات النقدية ونظام الصرف الملازم في الجزائر، مرجع سابق، ص ص 129-130.

التغير المتوقع لمعدل الصرف الحقيقي والتغير المرتقب لمعدل الصرف الإسمي وأيضا التضخم المتوقع على الشكل التالي:

$$\frac{e^a - e}{e} = \frac{E^a - E}{E} - (\pi^a - \pi^{*a})$$

حيث:

e^a : معدل الصرف الحقيقي المتوقع في المستقبل. وبالرجوع إلى المعادلة رقم (1) نجد:

$$\frac{E^a - E}{E} = i - i^*$$

فتصبح المعادلة من الشكل:

$$\frac{e^a - e}{e} = i - i^* - (\pi^a - \pi^{*a})$$

2-3-تحقق تعادل معدلات الفائدة الحقيقي¹:

إذا كان شرط تعادل معدلات الفائدة الإسمية يجعل الفروقات بين معدلات الفائدة الإسمية للعلمتين والتغيرات المرتقبة في معدلات الصرف الإسمية متساوية. فإن شرط تعادل معدلات الفائدة الحقيقية تجعل الفروقات في معدلات الصرف الحقيقية المرتقبة ومتساوية أيضا. والتي تأخذ العبارة التالية:

$$\frac{e^a - e}{e} = r^a - r^{*a}$$

ما يمكن استخلاصه هو أن نظرية تعادل أسعار الفائدة على المدى القصير، على عكس نظرية تعادل القوة الشرائية التي لا تفسر تحركات أسعار الصرف على المدى القصير وإنما أثرها يكون على المدى الطويل.

تعتبر النظريات السابقة من أهم النظريات النقدية التي فسرت العلاقة بين أهم المتغيرات النقدية ومعدل الصرف.

المبحث الرابع- المنهج النقدي في تحديد معدل الصرف

إن المنهج النقدي يعمل على إبراز الدور الهام والفعال للسياسة النقدية، إذ يقوم على خاصية أساسية تميزه على المناهج الأخرى، وهو ربط التوازن في السوق النقدي بالتوازن الخارجي، أي أن معدل الصرف يعتبر في هذه النماذج ظاهرة نقدية بحتة، وقد ظهرت مع بداية سنوات 1970، وتم تطويرها في جامعة شيكاغو، من طرف روبرت مندل* وجونسن** وفرنكل.

ويمكن التفصيل في ذلك من خلال المطلبين التاليين:

¹ مرجع نفسه، ص 130.

* روبرت مندل ولد في 24 تشرين 1932 أستاذ اقتصادي، كندي الأصل تحصل على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1999.
** Johnson ولد في (1973/1/22-1908/8/27)، أستاذ اقتصادي في جامعة شيكاغو.

- المطلب الأول- المنهج النقدي في ظل مرونة الأسعار.
- المطلب الثاني- المنهج النقدي في ظل جمود الأسعار.

المطلب الاول- المنهج النقدي في ظل مرونة الأسعار:

يعتبر النموذج النقدي للسعر المرن، امتداد النظرية تعادل القوة الشرائية PPA التي وضعها فرنكل 1976م، وللتعرف أكثر على هذا النموذج، استلزم التطرق إلى أهم الافتراضات التي يقوم عليها ثم عرض الصيغة الأساسية له، وأهم النتائج التي توصل إليها.

1-شرح النموذج:

يهدف هذا النموذج إلى تفسير وبيان كيفية لتأثير التغير في العرض وطلب على النقود على معدلات الصرف، سواء كان هذا التأثير مباشر او غير مباشر، كما أن الفكرة الأساسية التي ينطلق منها هي أن أسعار الصرف تابعة لقيمة الاحتياطات النقدية المحلية والأجنبية، وبمحددات الطلب على النقود وبالخصوص للدخل وبمعدل الفائدة المحلية والأجنبية¹.

أما بالنسبة لهذا النموذج، فهو يقوم على مجموعة من الافتراضات تتمثل في:²

- ✓ الأسعار تامة المرونة أي تحقق نظرية تعادل القوة الشرائية؛
- ✓ عرض النقود يتحدد بطريقة خارجية*؛
- ✓ الطلب على العملة المحلية يكون من طرف المقيمين المحليين فقط واما بالنسبة للطلب على العملة الأجنبية يكون من طرف المقيمين الاجنبيين؛
- ✓ الطلب الحقيقي على النقود هو دالة مستقرة في عدد محدود من المتغيرات الاقتصادية وهي: مستوى الدخل الحقيقي "ل"؛ ومعدل الفائدة "ل"؛ والمستوى العام للأسعار "P"؛
- ✓ يتحقق التوازن في سوق النقود عندما يتساوى العرض والطلب على النقود؛
- ✓ الإحلال التام للأصول أي تحقيق نظرية تعادل معدلات الفائدة غير المغطى.

2-الصيغة الأساسية للنموذج:³

تعطي الأرصدة النقدية في كل من البلدان المحلية والاجنبية على التوالي بواسطة المعدلات التالية:

$$M_t^d = P_t + Y_t - B i_t \dots(1)$$

بالنسبة للبلد المحلي:

$$M_t^{d*} = P_t^* + \alpha^* Y_t^* - B^* i_t^* \dots(2)$$

بالنسبة للبلد الأجنبي:

¹ عبد الرزاق بن الزاوي، إيمان نعمان، دراسة قياسية لانحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص 87.

² بن ختم يوسف، العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة ابي بكر بالقائد- تلمسان-، الجزائر، 2015-2016، ص 67.

* المتغير الخارجي أي يتحدد من خارج النموذج، ويتم تثبيته من طرف السلطات النقدية أي لا يتم التحكم فيه.

³ Yahia boucheta, étude des factures d déterminant du taux de change du dinar, op cit ,PP 45-46.

حيث:

M_t^d و M_t^{d*} : الطلب على النقود في البلد المحلي والأجنبي على التوالي.

p : المستوى العام للأسعار؛ α و B يمثلان مرونة الطلب على الدخل ومرونة سعر الفائدة على

التوالي؛ y : الدخل؛ و i : سعر الفائدة؛ أما عرض النقود فهو متغير خارجي أي: $M_t^S = M_t^{S*}$

ولدينا: $M_t^d = M_t^S$

ومن أجل تبسيط النموذج نفترض أن: $B = B^*$ و $\alpha = \alpha^*$

وبما أن النموذج يعتمد على فرضية الإحلال التام فإن ذلك يعني تحقق نظرية تعادل معدلات

الفائدة غير المغطى أي:

$$\Delta E^a = \frac{E^a - E}{E} = i - i^* \dots\dots\dots (3)$$

حيث:

ΔE^a : معدل الانخفاض المتوقع للعملة المحلية مقابل العملات الأخرى.

ويستند أيضا على فرضية هامة وهي مرونة الأسعار وهذا يعني تحقق نظرية تعادل القوة الشرائية

بالصيغة المطلقة.

$$E_t = P_t - P_t^* \dots\dots\dots (4)$$

باللوغاريتم:

وبعد دمج المعادلتين رقم 1 و 2 في المعادلة رقم 4 تصل إلى المعادلة الأساسية للنموذج النقدي

بالأسعار المرنة لمعدل الصرف والمتمثلة أساسا في:

$$E_t = (M_t^S - M_t^{S*}) - \alpha (Y_t - Y_t^*) + B (i_t - i_t^*)$$

من خلال هذه المعادلة يمكن استخلاص ثلاثة نتائج أساسية تتمثل في:¹

✓ توضح المعادلة السابقة ان الزيادة في عرض النقود المحلية مقابل عرض النقود المحلية مقابل

عرض النقود الأجنبية، يؤدي إلى الزيادة في المستوى العام للأسعار المحلية، وحسب نظرية

PPA أي زيادة تحدث في الاسعار المحلية سوف يرتفع من سعر الصرف، وبالتالي تدهور قيمة

العملة المحلية أمام العملة الاجنبية؛

✓ يؤدي ارتفاع الدخل الوطني مقابل الدخل الأجنبي إلى وجود فائض في مستوى الطلب على

الأرصدة النقدية المحلية، وعندما يقوم المتعاملون بزيادة أرصدهم النقدية فإن هذا يعني انخفاض

إنفاقهم مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار، وحسب نظرية تعادل القوة الشرائية اي انخفاض يحدث

في الأسعار سيؤدي إلى انخفاض في أسعار الصرف، وبالتالي تتحسن قيمة العملة المحلية؛

¹ صحراوي السعيد، محددات سعر الصرف: دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر، مرجع سابق، ص ص

✓ إن ارتفاع معدل الفائدة المحلي يجعل الطلب على النقود منخفض وبالتالي يظهر فائض في عرض الأرصدة النقدية الحقيقية، ويتم امتصاصه عن طريق ارتفاع في المستوى العام للأسعار، والذي يؤدي إلى تدهور قيمة العملة المحلية وذلك تطبيق لنظرية تعادل القوة الشرائية. يعتبر المنهج النقدي في ظل مرونة الأسعار نموذج يدرس على المدى الطويل، والذي يبين كيفية تأثير العرض والطلب على النقود على معدلات الصرف الاجنبي.

المطلب الثاني- المنهج النقدي في ظل جمود الأسعار:

يعتبر Dornbusch أول من قام بدراسة النموذج النقدي تحت فرضية جمود الأسعار الذي يشابه إلى حد ما النموذج النقدي للأسعار المرنة، إلا أنه يستبعد افتراض سريان قاعدة تعادل القوة الشرائية في الاجل القصير ولهذا سيظهر في المطلب الافتراضات التي يقوم عليها وعرض النموذج الأساسي له.

1- الافتراضات التي يقوم عليها النموذج:

اقترح Dornbusch في عام 1976م نموذج نقدي للأسعار الجامدة والذي يتناول دور التوقعات في أسواق المال الدولية في تحديد معدل الصرف من خلال نموذج كلي يأخذ في اعتباره سوق السلع وسوق النقود وسوق الأوراق المالية، بهدف التعرف على الطريقة التي تتوازن بها الاسواق الثلاثة عبر الزمن في الأجل القصير، المتوسط، الطويل، وكيفية انتقالها من توازن إلى توازن جديد نتيجة لزيادة العرض النقدي.¹

ولعل أهم فرضيات النموذج ما يلي:²

- ✓ افتراض سريان قانون وحدة السعر للسلع المتجانسة في السوق العالمية؛
 - ✓ استقرار دالة الطلب على النقود؛
 - ✓ الحرية التامة لحركة رؤوس الاموال دوليا؛
 - ✓ تجانس الأصول المالية المتداولة؛
 - ✓ افتراض اقتصاد صغير نسبي؛
 - ✓ سيادة حالة التوظيف الكامل؛
 - ✓ بطء التعديل في أسواق السلع مقارنة بسرعة التعديل في أسواق الأصول المالية أي أن أسعار السلع تكون غير مرنة في الأجل القصير؛
 - ✓ التوقعات الرشيدة التي تتحكم في سلوك المتعاملين في الأسواق المالية الدولية وهوما يعرف عند Dornbusch بتناسق التوقعات.
- وبالتالي انطلق Dornbusch في عرض نموذجه بادئا بالتوازن في سوق الأوراق المالية؛ أي تحقق نظرية تعادل معدلات الفائدة أي:

¹ عبد الرزاق بن الزاوي، إيمان نعمان، دراسة قياسية لانحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني في الجزائر، مرجع سابق، ص 88.

² نشأت الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف، شركة تأسيس للطباعة، مصر، 2005، ص ص 252-253.

$$\Delta E^a = i - i^*$$

2- عرض نموذج Dornbusch للأسعار الجامدة:

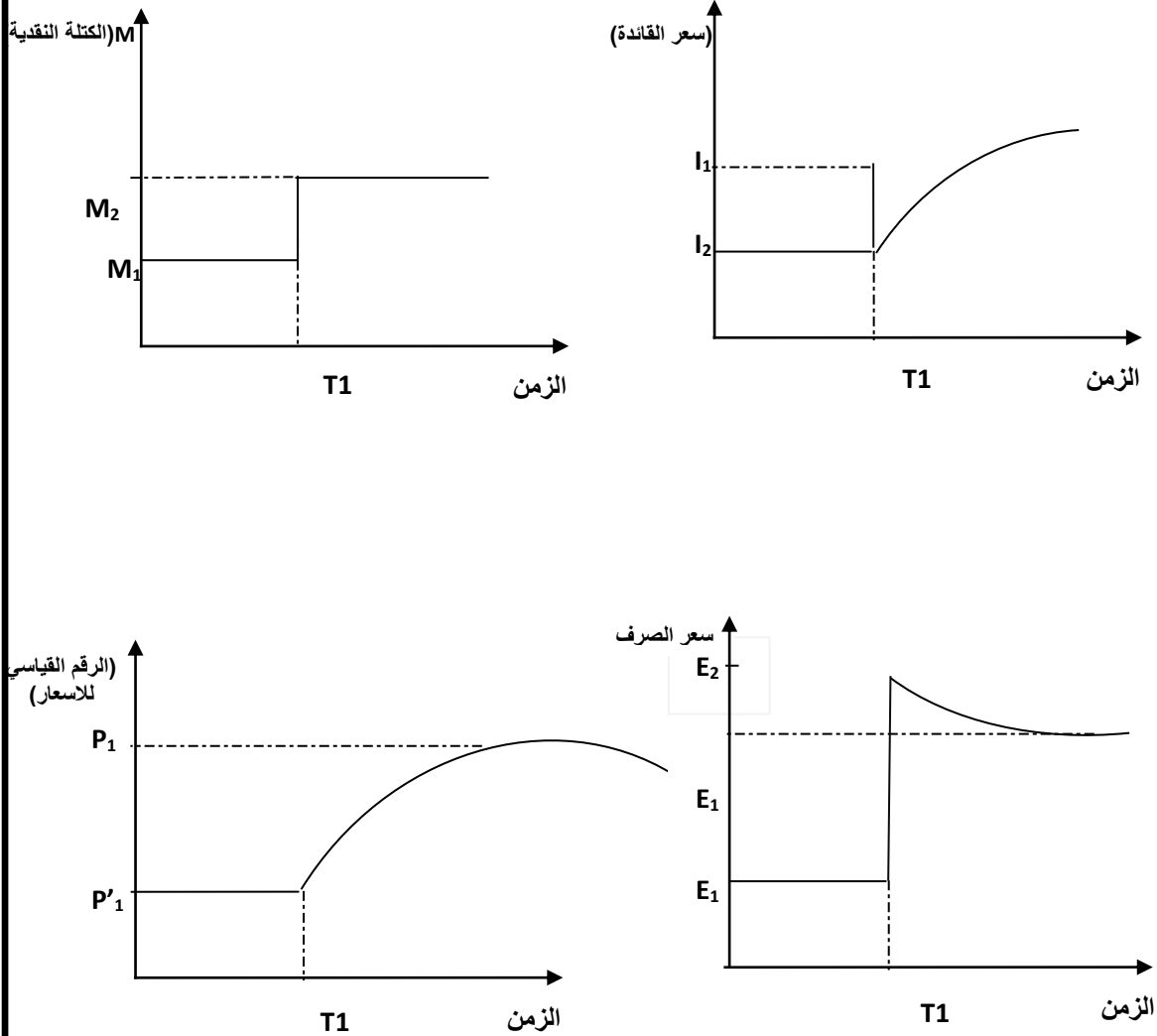
إن حدوث زيادة في عرض النقود الإسمي يؤدي إلى اندفاع معدل الصرف بسرعة في الأجل وذلك نتيجة حدوث أثرين لزيادة العرض النقدي وهما:¹
الأثر المباشر: زيادة العرض النقدي يؤدي إلى تدهور قيمة العملة المحلية؛
أثر السيولة: حيث أن زيادة عرض النقود يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة، ومن ثم فإن تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج، يؤدي إلى تدهور قيمة العملة المحلية.
لذلك يعرف نموذج Dornbusch بنموذج الاندفاع السريع لمعدل الصرف.

يبين الشكل أدناه أن الرصيد النقدي المحلي يقدر M_1 وهو ما يتناسب مع سعر الفائدة المحلي والمستوى العام للأسعار P وسعر الصرف E . فعند إتباع السلطات النقدية لسياسة نقدية توسعية أي زيادة كمية النقود المعروضة عند اللحظة t_1 أي يرتفع العرض النقدي من M_1 إلى M_2 وهذا ما يصاحبه انخفاض أي في سعر الفائدة المحلي من i_1 إلى i_2 ، أما بالنسبة للرقم القياسي للأسعار لا توجد ردة أنية نتيجة الزيادة في عرض النقود (أي على المدى القصير)، بل يرتفع تدريجياً بالزيادة إلى أن يصل إلى المدى الطويل أي من P إلى P_1 بنفس النسبة التي انخفض فيها معدل الفائدة، كذلك نجد أن سعر الصرف سيرتفع من E إلى E_2 بنسبة أكبر من الزيادة الحادثة في عرض النقدي، أي على المدى القصير؛ بالرغم من أنه سوف يرجع في المدى الطويل إلى مسار تعديله أي إلى E_1 بنفس النسبة السابقة.

ولفهم الظاهرة بشكل أوضح يمكن إعطاء التمثيل التالي:

¹ عبد الله ياسين، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية-دراسة حالة الجزائر-، نفس المرجع السابق، ص 96.

الشكل رقم (2.1): الاندفاع السريع لمصدر الصرف حسب نموذج Dornbusch



المصدر: لعلو موسى البوخاري، سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بسياسه النقدية، مرجع سابق، ص 168.

ركز المنهج النقدي في تحديد معدل الصرف على دراسة العلاقة بين الطلب على النقود والعرض عليها وتأثير هذه العلاقة على تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال من وإلى الخارج ومن ثم على سعر الصرف؛ واختص هذا المنهج أيضا على إبراز الدور الكبير والأهم للمتغيرات النقدية في تحديد معدل الصرف.

خاتمة الفصل:

هناك العديد من متغيرات السياسة النقدية التي يمكن أن تؤثر في حجم المبادلات والمدفوعات الدولية، وكل هذه المتغيرات المتمثلة أساسا في كمية النقود المتداولة، أي حجم المعروض النقدي ومعدلات الفائدة والتضخم اللذان يعتبران من أهم أدوات وأهداف السياسة النقدية على التوالي المنتهجة من طرف السلطات النقدية المتمثلة أساسا في البنك المركزي للتحكم في كتلة النقود لدولة ما. فبمعرفة ماهية سعر الصرف ودوره في تسوية المدفوعات الدولية، ودراسة أسواقه ومختلف التعاملات القائمة فيه، وأهم المتغيرات النقدية التي يمكن التأثير على سعر الصرف للعملة مقابل العملات الأخرى، وأهم النظريات النقدية التي تدرس لنا العلاقة بين أهم متغيرات القطاع النقدي ومعدل الصرف، وأيضا بعد معرفة المنهج النقدي في تحديده لمعدل الصرف الذي يتم بواسطته ربط الاسواق النقدية بأسواق الصرف الأجنبي، اللذان يعتبران من أهم أشكال السياسة الاقتصادية ككل. وبالتالي لابد من إسقاط هاته المتغيرات النقدية وسعر الصرف على الجانب التطبيقي ومعرفة تطورها في الجزائر.

الفصل الثاني- دراسة تحليلية لتطور سعر الصرف الدينار الجزائري والمتغيرات النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1990-2016:

قامت العديد من الدول النامية من بينها الجزائر بإتخاذ جملة من الإصلاحات الاقتصادية قصد مواكبة الاقتصاد العالمي محاولة بذلك الخروج من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق سعيا للتغلب على المشكلات الاقتصادية داخل البلد، خاصة تأثر إقتصادها عام 1986، وذلك التدهور الرهيب والمستمر لأسعار النفط التي تعتبر مصدر الأموال الصعبة وكذا تذبذب في قيمة الدولار الأمريكي في أسواق الصرف العالمية التي أدت إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة حيث تعرض إلى عجز في ميزان المدفوعات، مما أدخل الاقتصاد الوطني في ركود إستدعى على الجزائر إدخال إصلاحات جذرية على الاقتصاد الوطني بشكل عام وسياسة الصرف بشكل خاص، كل هذا دفعها إلى طلب مساعدات من صندوق النقد الدولي من أجل إبرام إتفاق التثبيت والتعديل الهيكلي، وقد إستحدث القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض ليرسي دعائم السياسة النقدية وذلك للتحكم في المتغيرات النقدية المتمثلة في كل من المعروض النقدي وسعر إعادة الخصم، ومعدلات التضخم، وعلاقتها بسياسة سعر الصرف في الجزائر أمام التقلبات النفطية.

وعليه قد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث حيث تناول:

المبحث الأول- أهمية العوائد النفطية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2016؛

المبحث الثاني- علاقة المتغيرات النقدية على سعر الصرف الدينار الجزائري خلال مرحلة نقص السيولة من 1990-1999؛

المبحث الثالث- علاقة المتغيرات النقدية على سعر الصرف الدينار الجزائري خلال مرحلة وفرة السيولة من 2000-2016.

المبحث الأول- أهمية العوائد النفطية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2016:

يعتبر قطاع المحروقات من أهم القطاعات التي تركز عليها الدولة الجزائرية في تنمية إقتصادها، وذلك راجع للعائدات الضخمة التي تستخدمها في تطوير القطاعات الأخرى، لكن هذه الثروة نافذة ولا تعرف إستقرار في أسعارها، حيث شهدت بين فترة وأخرى عدة تقلبات والتي تنعكس بدورها على الإستقرار الاقتصادي عموماً، والإستقرار النقدي خصوصاً.

المطلب الأول- نسبة المحروقات من التجارة الخارجية:

يعكس هيكل التجارة الخارجية إلى حد ما جوانب هامة من التطور الاقتصادي الذي تحققه دولة ما، والسمة المميزة لتجارة الدول النامية هي سيطرة سلعة أو إثنين على النسبة العظمى من قيمة الصادرات الإجمالية، والجزائر كغيرها من الدول تركز على سلعة معينة ألا وهي المحروقات، ومن أجل تحليل أكثر للوضع سعت الدراسة إلى إستعراض تركيبة المحروقات للصادرات خلال الفترة الممتدة 1990-2016.

1-نسبة صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات خلال الفترة 1990-1999:

منذ وقت بعيد وصادرات قطاع المحروقات تسيطر على معظم الصادرات الإجمالية في الجزائر، وبالتالي فهي تشكل المورد الرئيسي للعملة الصعبة في الجزائر وهذا ما سيتم توضيحه خلال الفترة الممتدة من 1990-1999.

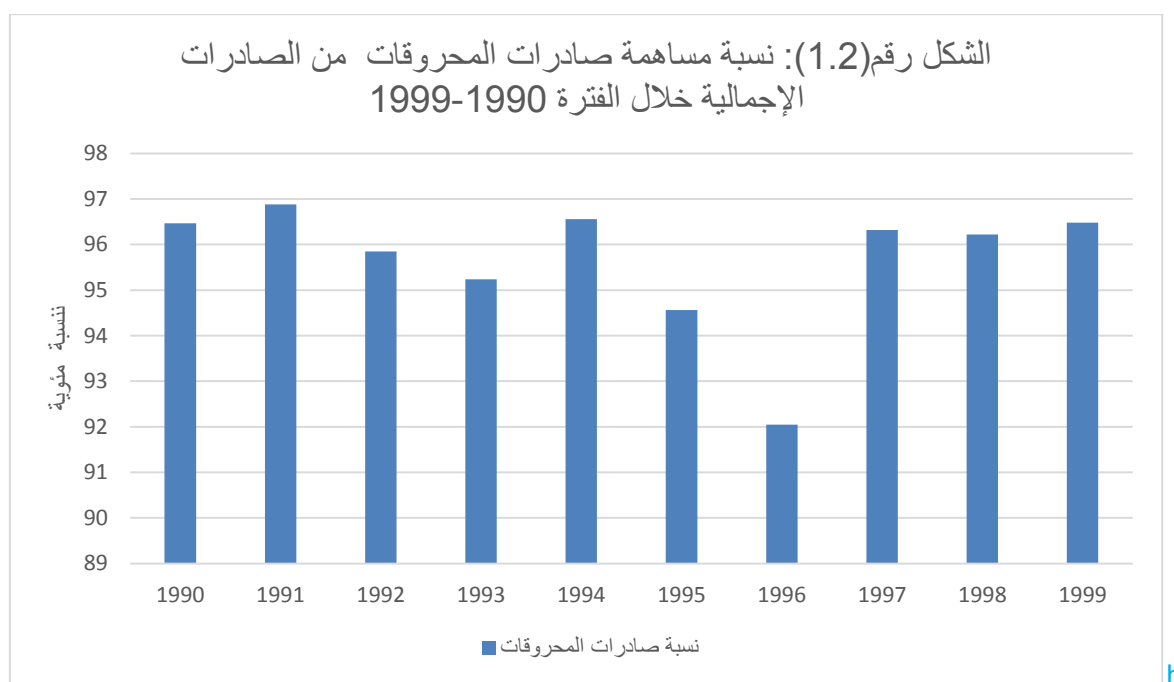
الجدول رقم(1.2): نسبة مساهمة صادرات المحروقات من الصادرات الإجمالية خلال الفترة 1990-1999

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
إجمالي الصادرات	14467,53	13345,65	12194,65	10807,82	9771,30	11183,73	14277,68	14507,98	11104,33	13692,40
صادرات المحروقات	13956,83	12929,27	11688,87	10292,80	9435,167	10575,34	13142,60	13974,09	10684,59	13210,43
نسبة صادرات المحروقات	%96,47	%96,88	%95,85	%95,24	%96,56	%94,56	%92,05	%96,32	%96,22	%96,48

Source :OPEC Annual Statistical Bulletin: <http://www.opec.org/opec web>

الفصل الثاني- دراسة تحليلية لتطور سعر الصرف الدينار الجزائري والمتغيرات النقدية في ظل التقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1990-2016



المصدر: من إعداد الطلبة إعتقادا على بيانات الجدول رقم(1.2).

يتضح من خلال الجدول والشكل أعلاه، أنه كلما إرتفعت قيمة الصادرات الإجمالية إرتفعت معها صادرات قطاع المحروقات، وذلك لإعتماد الإقتصاد الجزائري بشكل كبير على هذا القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى، حيث في سنة 1990 بلغت الصادرات الإجمالية 14467.53 مليار دولار أمريكي في حين صادرات المحروقات بلغت 13956.83 مليار دولار أمريكي، أما بخصوص نسبة مساهمة صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات فقدت ب 96.47%، أما النسبة المتبقية فهي تعبر عن نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات، ونلاحظ خلال هذه الفترة النسبة تتجاوز 95%، إلا أن سنة 1996 النسبة إنخفضت إلى 92.05%، في حين إجمالي الصادرات إرتفعت وقدرت ب 14277.68 مليار دولار ، ويتابعها إنخفاض في قيمة صادرات قطاع المحروقات فقدر ب 13142,60 مليار دولار، وذلك بسبب إنخفاض أسعار النفط في السوق العالمية.

2- نسبة صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات خلال الفترة من 2000-2016:

سيتم تناول تطور كل من الصادرات الإجمالية وصادرات قطاع المحروقات، ثم نسبة مساهمة صادرات المحروقات من الصادرات الإجمالية خلال هذه الفترة.

الفصل الثاني- دراسة تحليلية لتطور سعر الصرف الدينار الجزائري والمتغيرات النقدية في ظل التقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1990-2016

الجدول رقم(2.2): مساهمة صادرات المحروقات من الصادرات الإجمالية خلال الفترة من 2000-2016.

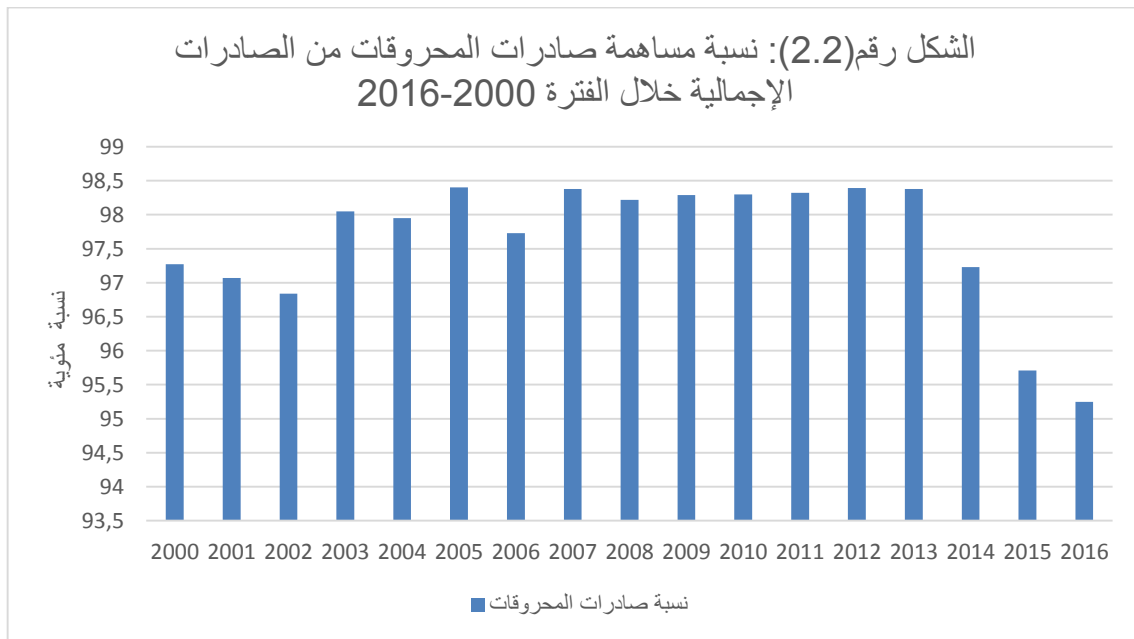
الوحدة: مليار دج

السنوات	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
إجمالي الصادرات	45186	78589	60589	54741	46332	32208	24465	18700	19091	21651
صادرات المحروقات	44415	77194	59610	53610	45590	31548	23988	18109	18531	21061
نسبة صادرات المحروقات	98,29	98,22	98,38	97,93	98,40	97,95	98,05	96,84	97,07	97,27
السنوات	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010			
إجمالي الصادرات	29311	34565	60129	64867	71736	72888	57091			
صادرات المحروقات	27918	33081	58462	63816	70584	71662	56121			
نسبة صادرات المحروقات	95,25	95,71	97,23	98,38	98,39	98,32	98,30			

1- Rapport annuel de la bankue d'algerie 2004

المصدر:

- 2- التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي والنقدي، الجزائر، سبتمبر 2009، ص 248.
- 1- التقرير السنوي 2012، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2013، ص 254.
- 2- التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2017، ص 256.



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (2.2)

الفصل الثاني- دراسة تحليلية لتطور سعر الصرف الدينار الجزائري والمتغيرات النقدية في ظل التقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1990-2016

يبين الجدول والشكل، أنه لا زال قطاع المحروقات يستحوذ على أكبر نسبة من إجمالي الصادرات، تجاوزت بذلك نسبة 96% خلال الفترة 2000-2016 بإستثناء السنيتين الأخيرتين 2015 و 2016 فقد أنخفضت النسبة إلى 95.71% و 95.21% على التوالي، وتبقى نسبة صغيرة جدا لباقي القطاعات الأخرى لا تتجاوز نسبة 5%، أما عن تطور قيمتي إجمالي الصادرات وصادرات المحروقات فقد شهد تطورا كبيرا، مما يفسره الإرتفاع المستمر لأسعار النفط في الأسواق العالمية، وما شهدته هذه الفترة من تزايد جهود الدولة في تنمية صادراتها لدعم النمو الإقتصادي وذلك بتطبيق برامج الإنعاش والنمو الإقتصادي.

المطلب الثاني- نسبة الجباية النفطية من الإيرادات العامة:

تتميز الإيرادات العامة في الجزائر بصفة عامة، في أن جزء كبير من هذه الإيرادات الجبائية يتأتى عن طريق الجباية البترولية التي تعتبر أهم مصدر من مصادر الميزانية العامة للدولة، وسيتم التركيز على الفترة من 1990 إلى 2016.

1-نسبة الجباية النفطية من الإيرادات العامة خلال الفترة 1990-1999:

شهدت هذه الفترة إنخفاض في الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية وذلك بسبب إنخفاض أسعار النفط في السوق العالمية، وهذا ما سوف يوضحه الجدول التالي:

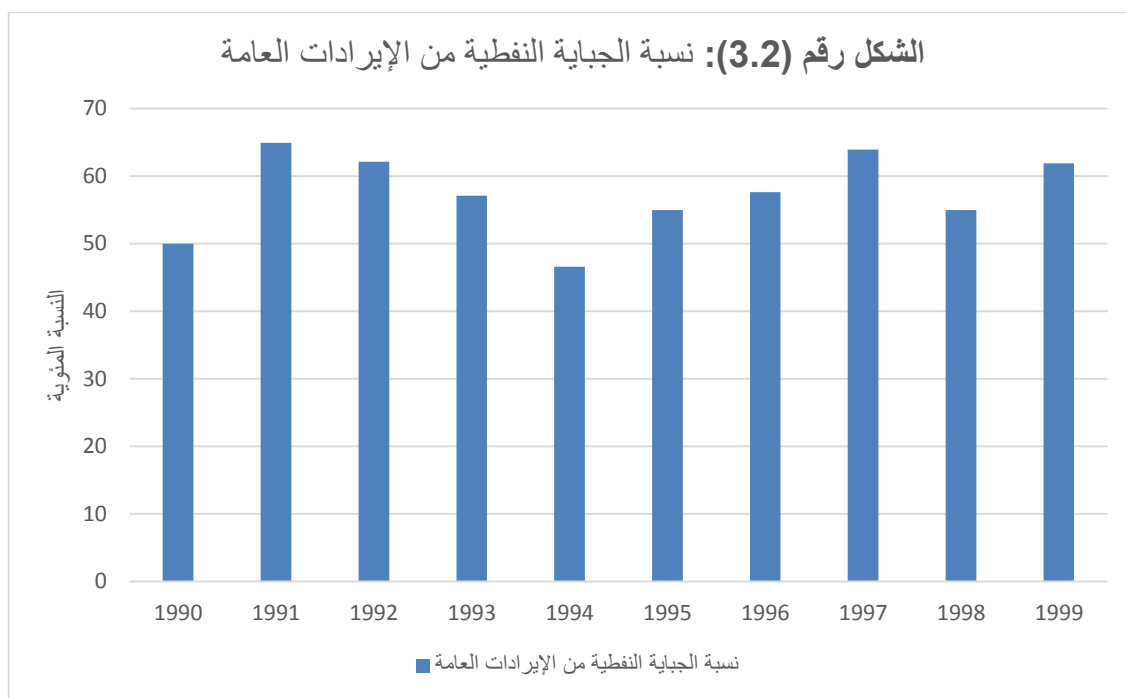
الجدول رقم(3.2): نسبة مساهمة إيرادات الجباية النفطية من الإيرادات العامة خلال الفترة 1990-1999.

الوحدة: مليار دج

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الإيرادات العامة	152,500	248,900	311,864	313,949	477,181	611,734	881,500	926,6	774,6	950,5
إيرادات الجباية النفطية	76,200	161,500	193,800	179,218	222,176	336,148	507,837	592,5	425,9	588,3
نسبة الجباية النفطية من الإيرادات العامة	49,97	64,89	62,14	57,09	46,56	54,95	57,61	63,94	54,98	61,89

Source : office national des statistiques : [http : www.ons.dz](http://www.ons.dz)

الفصل الثاني- دراسة تحليلية لتطور سعر الصرف الدينار الجزائري والمتغيرات النقدية في ظل التقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1990-2016



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (3.2).

من خلال معطيات الجدول والشكل السابقين، يتضح أن قيمة كل من الإيرادات العامة والإيرادات الجباية النفطية خلال الفترة 1999-1990 كانت في إرتفاع مستمر حيث إنتقلت قيمة كل منهما على التوالي من 152.500 و 762.00 مليار دينار جزائري سنة 1990 إلى 950.5 و 588.3 مليار دينار جزائري سنة 1999. بإستثناء سنة 1998 حيث تراجعت فيها إلى 774.6 و 425.9 مليار دينار جزائري، وذلك راجع للصدمة النفطية التي شهدتها السوق النفطية والتي تسببت في إنهيار أسعار النفط إلى أدنى مستوياته. ويتضح من خلال ذلك أنه توجد علاقة طردية تربط بين قيمة الإيرادات العامة بالرغم من تعدد مصادر الإيرادات في الجزائر. 50% والجبائية النفطية لأن هذه الأخيرة تمثل نسبة تفوق

2- نسبة الجباية النفطية من الإيرادات العامة خلال الفترة من 2000-2016:

من خلال الجدول الموالي، يتضح لنا ضخامة إيرادات الجباية النفطية وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط ونسبة مساهمتها في الإيرادات العامة.

الفصل الثاني- دراسة تحليلية لتطور سعر الصرف الدينار الجزائري والمتغيرات النقدية في ظل التقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1990-2016

الجدول رقم (4.2): نسبة مساهمة إيرادات الجباية النفطية من الإيرادات العامة خلال الفترة 2000-2016.

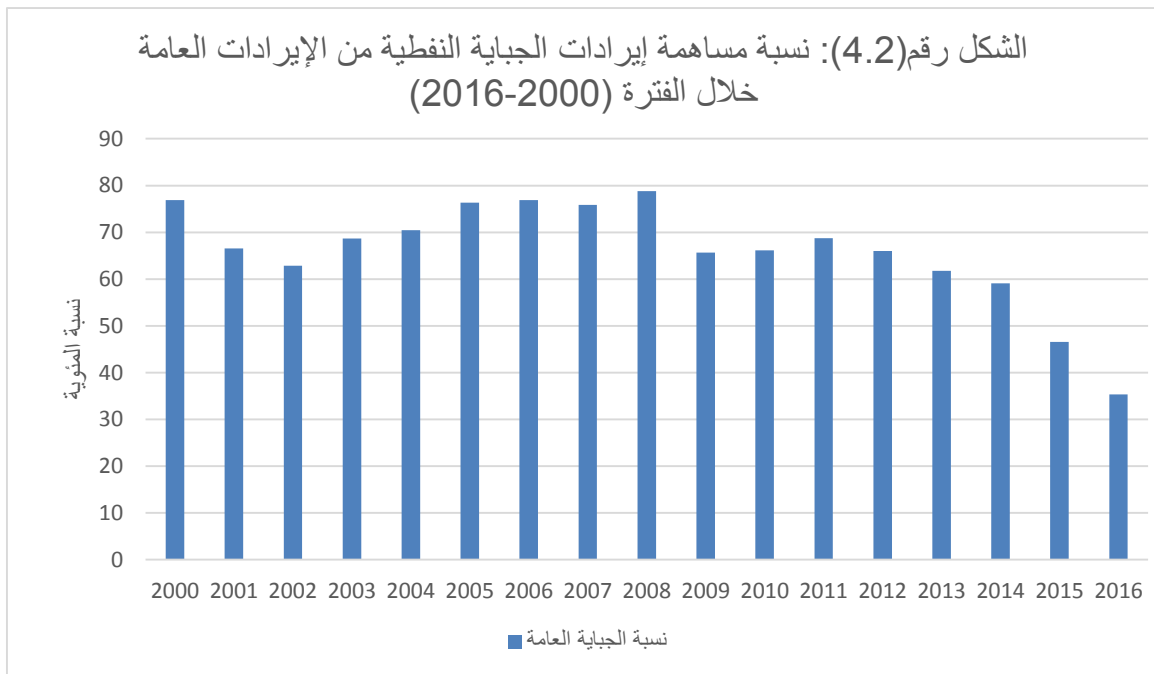
الوحدة: مليار دج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	
الإيرادات العامة	1578,1	1505,5	1603,3	1966,6	2229,7	3082,5	3639,8	3687,8	5190,5	3676,0	
إيرادات الجباية النفطية	1213,4	1001,4	1007,9	1350,0	1570,5	2352,7	2799,0	2796,8	4088,6	2412,7	
نسبة الجباية النفطية	76,89	66,52	62,86	68,65	70,44	76,32	76,90	75,84	78,77	65,63	
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016				
إيرادات العامة	4392,9	5790,1	6339,4	5957,5	5738,4	5103,1	5042,2				
إيرادات الجباية العامة	2905,5	3979,7	4184,3	3678,1	3388,4	2373,5	1781,1				
نسبة الجباية العامة	66,14	68,73	66,0	61,74	59,05	46,51	35,32				

1- Rapport annuel de la banque d'algerie, 2004, p 169.

المصدر:

- 3- التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2009، ص 239.
- 4- التقرير السنوي 2012، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2013، ص 108.
- 5- التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2017، ص 152.



المصدر: من إعداد الطلبة إعتقادا على بيانات الجدول رقم (4.2).

الفصل الثاني- دراسة تحليلية لتطور سعر الصرف الدينار الجزائري والمتغيرات النقدية في ظل التقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1990-2016

يتضح من الجدول والشكل أعلاه، تطور كل من قيمة الإيرادات العامة وإيرادات الجباية النفطية حيث إنتقلت قيمة الإيرادات العامة وإيرادات الجباية النفطية على التوالي 1578.1 و1213.4 مليار دينار جزائري سنة 2000 إلى 5190.5 و4088.6 مليار دينار جزائري سنة 2008. أما بخصوص تطور نسبة الجباية النفطية من إجمالي الصادرات فشهدت تطورا مستمرا خلال هذه العشرية ، حيث قدرت 78.77% في سنة 2008 أعلى نسبة لها، وذلك بسبب إرتفاع أسعار النفط في الاسواق العالمية ثم إنخفضت خلال الفترة المتبقية إلا أن وصلت 35.32% وإنخفضت معه الإيرادات المتأتية من قطاع المحروقات. وبالتالي ترتبط إيرادات الجباية النفطية إرتباطا كبيرا بأسعار النفط فهناك علاقة طردية بينهما، حيث كلما إرتفع سعر النفط إنعكس ذلك علي إيرادات الجباية النفطية.

المطلب الثالث- تحليل تطور إحتياطات الصرف الجزائري في ظل الصدمات النفطية:

تتأثر أسعار الصرف بكل التقلبات التي تحدث في أسعار النفط، وإستمرار توالي الصدمات النفطية خلال الفترة 1990-1999، بين الإنخفاض تارة والإرتفاع تارة أخرى، ورغم قيام الجزائر بعدة إصلاحات في نظام الصرف، غير أن تأثير الصدمات لا يزال كبيرا على إحتياطات الصرف.

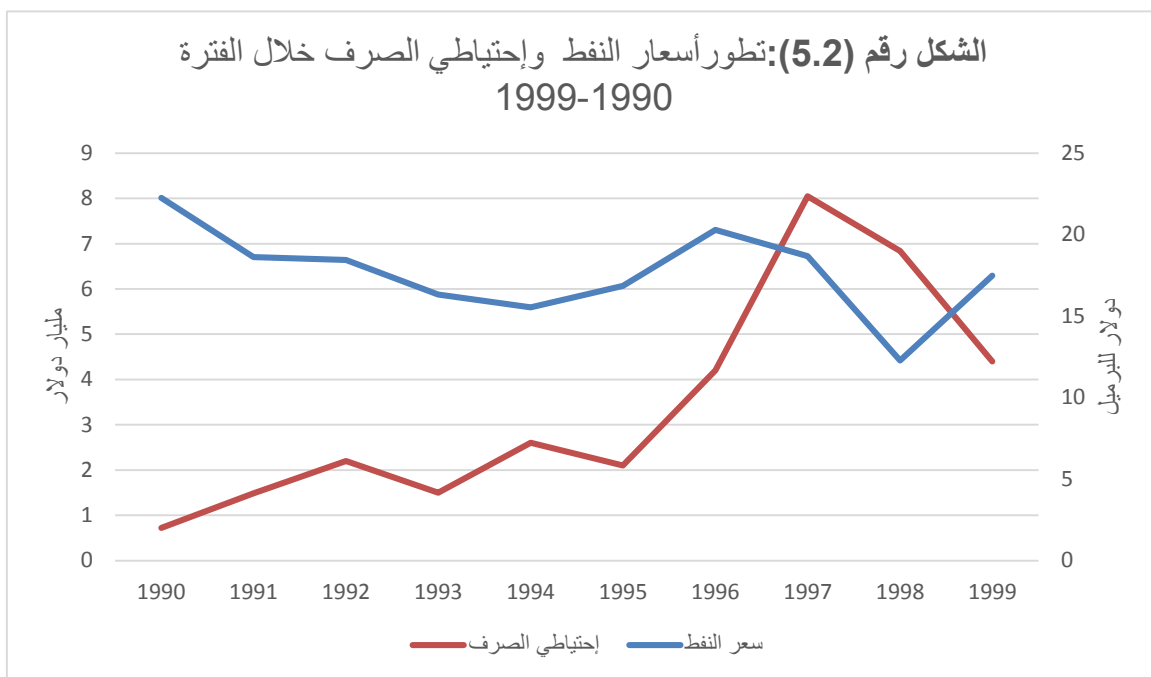
1-أثر سعر النفط على إحتياطي الصرف الجزائري(1990-1999): عرفت مرحلة التسعينات إنخفاض في إحتياطات الصرف، وذلك راجع إلى الأزمة النفطية 1986، وإنخفاض في قيمة والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(5.2): تطور أسعار النفط وإحتياطي الصرف الجزائري للفترة 1990-1999.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
سعر النفط) دولار البرميل)	22,26	18,62	18,44	16,33	15,53	16,86	20,29	18,68	12,28	17,48
إحتياطات الصرف(مليار دولار)	0,72	1,486	2,2	1,5	2,6	2,1	4,2	8,05	6,84	4,4

source : Rapport annuel de la banque d'algerie 2002

الفصل الثاني- دراسة تحليلية لتطور سعر الصرف الدينار الجزائري والمتغيرات النقدية في ظل التقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1990-2016



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الجدول رقم (5.2).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن إحتياطات الصرف في الجزائر مرت بعدة تغيرات وذلك نتيجة التذبذب التي شهدته أسعار النفط، أي زيادة معتبرة في قيمة الإحتياطات كما أن نسبة ارتفاع أسعار الصرف كانت أكبر من 0,72 مليار دولار سنة 1990 إلى 1,486 مليار دولار سنة 1991 ثم إرتفعت سنة 1992 بسبب ارتفاع أسعار النفط، ولكن إثر ما ينخفض سعر النفط ينعكس ذلك فورا على إنخفاض إحتياطي الصرف، حيث إرتفعت خلال الفترة 1994-1998 من 2,6 مليار دولار و 7 مليار دولار على التوالي وذلك نتيجة ارتفاع أسعار النفط، وشهدت أسعار النفط ارتفاعا سنة 1999 أين وصلت 17,48 دولار للبرميل مما إنعكس ذلك على إنخفاض إحتياطي الصرف بنسبة 35%.

2- أثر سعر النفط على إحتياطات الصرف الجزائري خلال الفترة الممتدة 2000-2016:

شهدت هذه المرحلة زيادة معتبرة في قيمة الإحتياطات وذلك راجع إلى التحسن المستمر في أسعار النفط، الأمر الذي وضع الجزائر ضمن الدول الأساسية الأولى في إمتلاك إحتياطات الصرف على المستوى العالمي. والجدول الموالي يوضح ذلك.

الفصل الثاني- دراسة تحليلية لتطور سعر الصرف الدينار الجزائري والمتغيرات النقدية في ظل التقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1990-2016

الجدول رقم (6.2): تطور أسعار النفط و إحتياجات الصرف الجزائري خلال الفترة 2000-2016.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	
سعر النفط (دولار للبرميل)	27,60	23,12	24,36	28,10	36,05	50,64	61,08	69,08	94,54	61,06	
إحتياطي الصرف مليار (دولار)	11,90	17,96	23,11	32,99	43,11	56,184	77,78	110,18	143,10	148,91	
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016				
سعر النفط (دولار للبرميل)	77,45	107,46	109,45	105,87	96,29	53,066	45,005				
إحتياطي الصرف مليار (دولار)	162,221	182,224	190,224	194,012	178,938	144,133	141,138				

المصدر: 1-Rapport annuel de la banque d'algerie 2003.

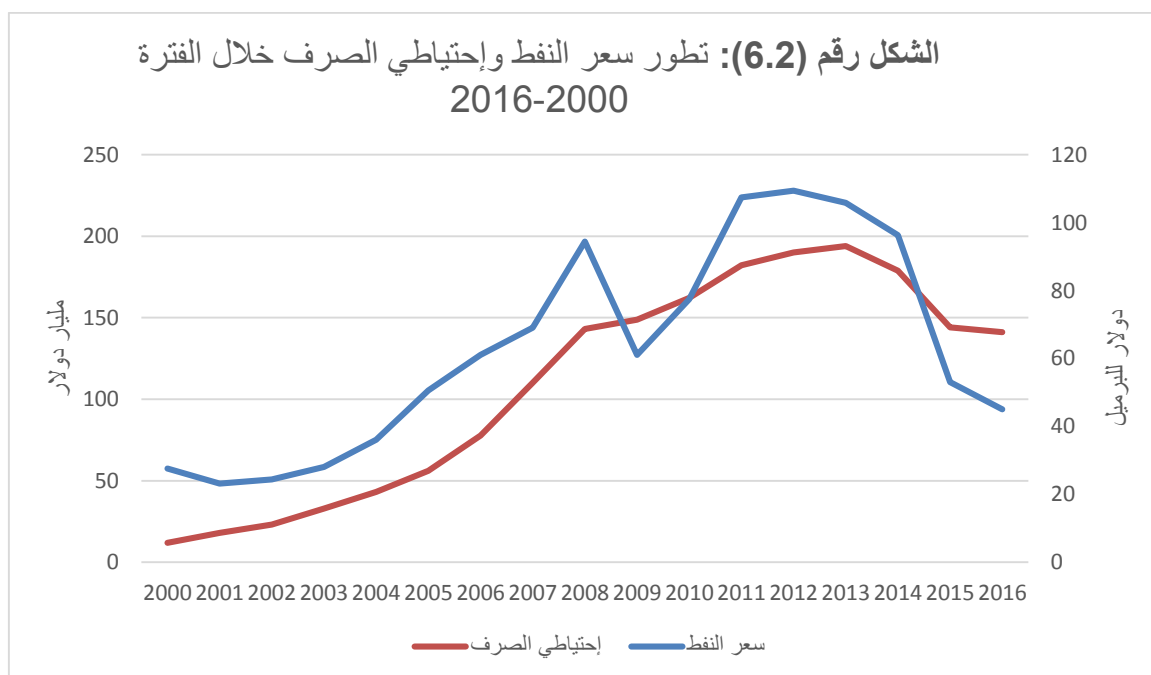
2-Rapport annuel de la banque d'algerie 2005, p189.

3-التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2009، ص 246.

4- التقرير السنوي 2012، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2013، ص 252.

5-التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2017، ص 160.

6-Opec Annual statistical Bulletin : [http : www. Opec. Org.web](http://www.Opec.Org.web)



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم(6.2)

الفصل الثاني- دراسة تحليلية لتطور سعر الصرف الدينار الجزائري والمتغيرات النقدية في ظل التقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1990-2016

من معطيات الجدول والشكل، يتضح أن إحتياطي الصرف يكون في علاقة طردية مع أسعار النفط، ففي سنة 2000 شهدت إحتياطات الصرف زيادة معتبرة قدرت ب 11,9 مليار دولار مقارنة بسنة 1999، وإستمرت في الزيادة خلال الفترة 2001-2002، وذلك نتيجة الإرتفاع في أسعار النفط أين وصلت إلى 94,97 دولار للبرميل سنة 2008 مما إنعكس ذلك على ارتفاع إحتياطي الصرف والذي قدر ب 143,10 مليار دولار، وبحلول سنة 2009 عرفت أسعار النفط إنخفاض حاد والتي قدرت ب 61,06 دولار للبرميل، وإرتفع إحتياطي الصرف إلى 148,91، وعرفت الفترة 2010-2013 تزايد مستمر ومتواصل في إحتياطات الصرف، وذلك بسبب التحسن في أسعار النفط. أما السنوات الأخيرة فشهدت إنخفاض حاد في أسعار النفط خاصة لسنة 2016 والذي قدر ب 45,005 دولار للبرميل، وإنعكس ذلك على إنخفاض إحتياطي الصرف إلى 138'141 مليار دولار.

المبحث الثاني - علاقة المتغيرات النقدية بسعر الصرف الدينار الجزائري خلال مرحلة نقص السيولة من 1990-1999:

بسبب إنبهار أسعار النفط لسنة 1986 وتدهور قيمة الدولار باعتباره الأداة الأساسية للمعاملات مع الخارج، والذي أدى ذلك إلى إنخفاض الإحتياطات من العملة الأجنبية، مما تطلب من السلطات النقدية القيام بعدة إصلاحات من أهمها قانون النقد والقرض 10/90، الذي وضع الإطار القانوني للسياسة النقدية ومسار تطورها، والتحكم في كل المتغيرات النقدية، وتعرف هذه المرحلة بنقص السيولة المصرفية والتي أدت إلى حدوث إختلالات في التوازنات النقدية، مما أثرت بدورها على سعر الصرف الدينار الجزائري.

وبالتالي جاء هذا المبحث تحت المطالب التالية:

المطلب الأول- تطور سعر الصرف الدينار الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1990-1999؛

المطلب الثاني- تطور الكتلة النقدية وعلاقتها بسعر الصرف الدينار الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1990-1999؛

المطلب الثالث- تطور معدل إعادة الخصم وعلاقته بسعر الصرف الدينار الجزائري أمام التقلبات النفطية خلال الفترة 1990-1999؛

المطلب الرابع- تطور معدل التضخم وعلاقته بسعر صرف الدينار الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط 1990-1999.

الفصل الثاني- دراسة تحليلية لتطور سعر الصرف الجزائري والمتغيرات النقدية في ظل التقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1990-2016

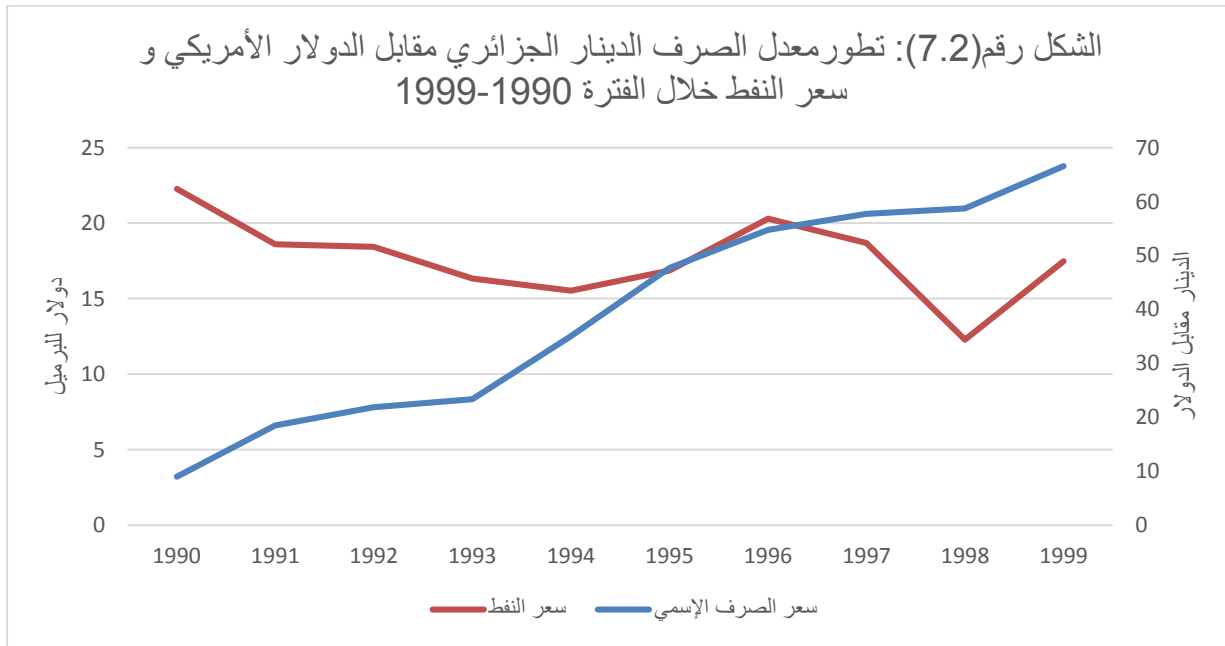
المطلب الأول- تطور سعر الصرف الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط خلال فترة 1990-1999:

شهدت السوق النفطية في هذه الفترة عدة صدمات تباينت بين إرتفاع أسعار النفط وإنخفاضه حيث كان لها تأثير واضح على سعر صرف الدينار الجزائري. والجدول التالي يوضح تطور سعر الصرف الدينار الجزائري في ظل التقلبات التي تشهدها أسعار النفط خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (7.2): تطور معدل صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1990-1999.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
سعر الصرف مقابل الدولار	8,9575	18,4728	21,8360	23,3454	35,0585	47,6627	54,7489	57,7073	58,7389	66,5789
سعر النفط	22,26	18,61	18,44	16,33	15,53	16,86	20,29	18,68	12,28	17,48

Source : Rapport annuel de la banque d'algerie 2002.



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (7.2)

يلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن وتيرة انخفاض قيمة الدينار الجزائري متسارعة خلال الفترة 1990-1999، حيث انتقل من قيمة 8,95 مقابل واحد دولار أمريكي سنة 1990 الى 35,058 مقابل \$1 سنة 1994، وواصل أيضا سعر النفط في التراجع من 22,26 \$ للبرميل سنة 1990 الى 15,53 \$ للبرميل سنة 1994، ثم شهدت تحسنا في أسعار النفط خلال الفترة 1994-1996، حيث ارتفع

الفصل الثاني- دراسة تحليلية لتطور سعر الصرف الدينار الجزائري والمتغيرات النقدية في ظل التقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1990-2016

من 15,53 \$ للبرميل سنة 1994 الى 20,29 \$ للبرميل سنة 1996، أين وصل سعر صرف الدينار الجزائري الى 54,7489 \$ للبرميل، ومع انهيار أسعار النفط من جديد سنة 1998 أين وصل 12,28 \$ دولار للبرميل بذلك تقلصت إيرادات صادرات المحروقات الى 9,77 مليار دولار بعدما كانت 18,68 مليار دولار سنة 1997، ثم شهد سعر صرف الدينار الجزائري ارتفاع ليصل الى 66,5789 دج/\$ سنة 1998، وسجل سعر النفط تحسنا سنة 1999 حيث ارتفع الى 17,48 \$ للبرميل.

المطلب الثاني- تطور الكتلة النقدية وعلاقتها بسعر صرف الدينار الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط 1990-1999:

تميزت سياسة عرض النقود في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض 90/10 بإرتباطها بالأوضاع الاقتصادية والظروف العالمية التي أثرت عليها لذلك تولي السلطات النقدية أهمية كبيرة لعرض النقود وتنظيم إصداره بما يتوافق مع الأهداف الاقتصادية ولعل من بين أهداف برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي خلال هذه الفترة، هو التحكم في نمو التوسع النقدي.

1- تطور الكتلة النقدية في الجزائر:

تتكون الكتلة النقدية M2 من النقود القانونية والودائع تحت الطلب والتي تمثل الكتلة النقدية بالمعنى الضيق M1، إضافة إلى أشباه النقود التي تمثل الودائع لأجل، تطور هذه المكونات عبر الفترة من 1990-1999 كما يلي:¹

النقود القانونية: تتكون النقود القانونية التي يتم إصدارها من طرف بنك الجزائر من الأوراق والقطع النقدية المساعدة، وتعتبر هذه النقود أكثر مكونات الكتلة النقدية سيولة.

الودائع تحت الطلب: تعتبر الودائع تحت الطلب أكثر سيولة مقارنة بالودائع لأجل، نظرا لسرعة تحويلها إلى نقود، ولذلك تدرج مع النقود القانونية لتشكّل المستوى الأول من الكتلة النقدية M1.

الودائع لأجل: الودائع لأجل أو أشباه النقود والتي تعتبر المكون الثاني في تركيب العرض النقدي إضافة إلى M1.

والجدول التالي يوضح تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة 1990-1999 وهو كالتالي:

¹- علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013، مرجع سابق، ص ص 27-28.

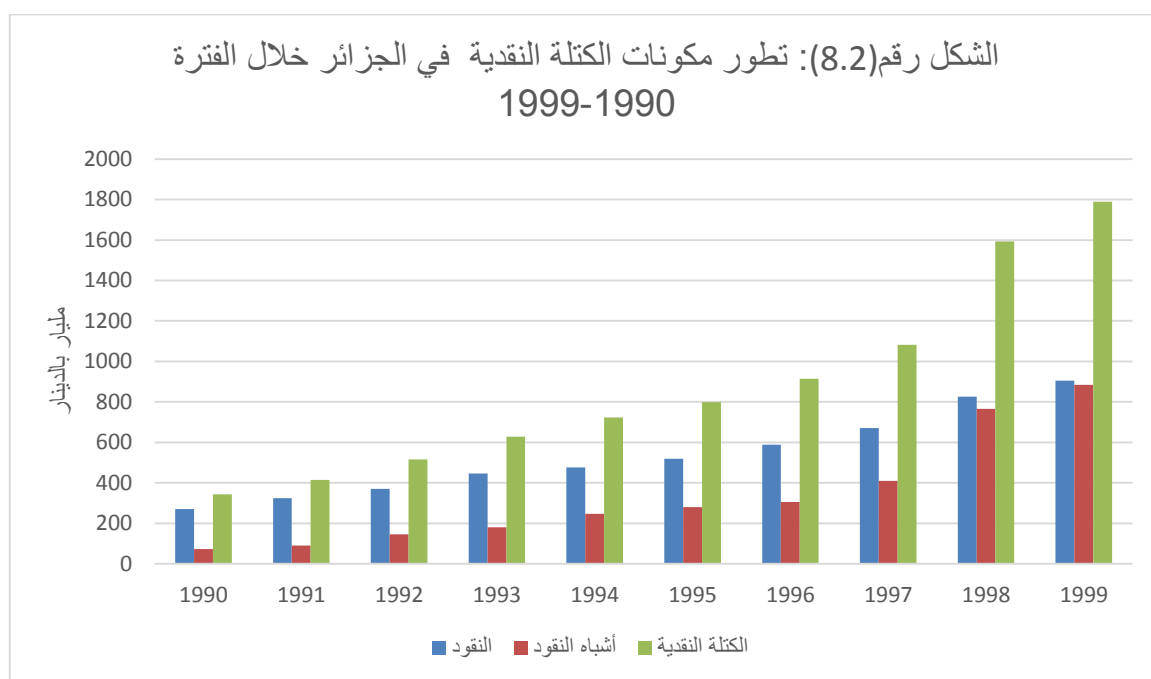
الفصل الثاني- دراسة تحليلية لتطور سعر الصرف الدينار الجزائري والمتغيرات النقدية في ظل التقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1990-2016

الجدول رقم (8.2): تطور مكونات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-1999.

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
النقود M1	270,082	324,993	369,719	446,905	475,834	519,107	589,100	671,570	826,372	905,183
أشباه النقود	72,923	90,277	146,183	180,522	247,68	280,455	305,958	409,948	766,089	884,167
الكتلة النقدية M	343,005	415,270	515,902	627,427	723,514	799,562	915,058	1081,518	1592,461	1789,350

Source:1- Rapport annuel de la banque d'algérie2002.



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (8.2)

يلاحظ مما سبق، أن الكتلة النقدية M2 عرفت إرتفاعا محسوما، وذلك إنطلاقا من سنة 1990، وذلك راجع أساسا إلى ارتفاع الإحتفاظ بالنقود المتداولة والودائع الجارية ويرجع تفسيره إلى الإصلاحات المتعلقة ببرنامج التثبيت والتعديل الهيكلي (1994 - 1998)، حيث شهدت في البداية إرتفاعات مستمرة حيث قدرت ب 343 مليار دولار سنة 1990، و ثم توالى الزيادات، والسبب راجع إلى التوسع في الإصدار النقدي بغرض تمويل العجز الضخم للميزانية ونفس الحال بالنسبة للنقود M1، وأشباه النقود أي المتاحات النقدية والمتاحات شبه النقدية، أما عن الزيادات الطفيفة بين سنة وأخرى، مقارنة بالسنوات التي قبلها كان سببها تطبيق برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي (1995 - 1998)، والذي من بين أهدافه الحد من توسع الكتلة النقدية M2. لكن مع ذلك إرتفعت من 343,005 مليار دينار سنة

الفصل الثاني- دراسة تحليلية لتطور سعر الصرف الدينار الجزائري والمتغيرات النقدية في ظل التقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1990-2016

2000 إلى 1789,350 مليار دولار سنة 2016 أي تضاعفت 4 مرات ونفس الحال بالنسبة للنقود والتي شهدت إرتفاعا أيضا بنسبة 2351,5 مليار دينار سنة 2016 مقارنة بسنة 2000.

2- تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر:

تمثل مقابلات الكتلة النقدية مستحقات الجهات المصدرة للنقود على الغير، أي هذه الأصول والديون التي تقابل عملية إصدار العملة من طرف النظام المصرفي وتتمثل فيمايلي:¹

- ✓ شراء ديون على الخارج في شكل ذهب أو عملات أجنبية (صافي الأصول الخارجية)؛
- ✓ القروض الممنوحة للإقتصاد؛
- ✓ القروض الممنوحة للخزينة العامة أي قروض للدولة؛

والجدول أدناه يوضح تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990 - 1999.

الجدول رقم (9.2): تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (1990-1999).

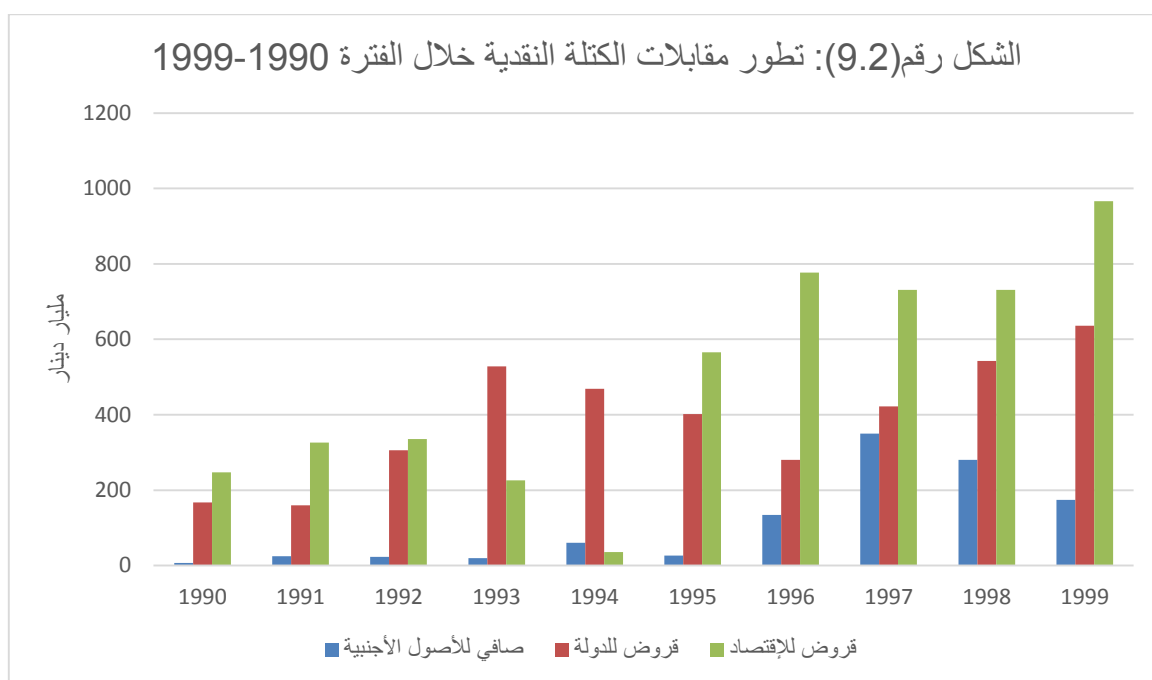
الوحدة: مليار دج

1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنوات
174.5	280.71	350.309	133.940	26.27	60.399	19.618	22.641	24.284	6.535	صافي الأصول الأجنبية
635,9	542,3	422,3	280,5	401,6	468,5	527,83	300,576	159,904	167,044	قروض الدولة
966,3	731,0	731,1	776,8	565,6	35,8	226,246	335,500	325,847	246,978	قروض للإقتصاد

Source :Rapport annule de la banque d'algerie2002.

¹ سمير آيت يحي، التحديات النقدية ونظام الصرف الملائم في الجزائر، مرجع سابق، ص 232.

الفصل الثاني- دراسة تحليلية لتطور سعر الصرف الدينار الجزائري والمتغيرات النقدية في ظل التقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1990-2016



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (9.2).

ما يتم استخلاصه من خلال قراءة الجدول وملاحظة الشكل خلال الفترة (1990 - 1999) هو:

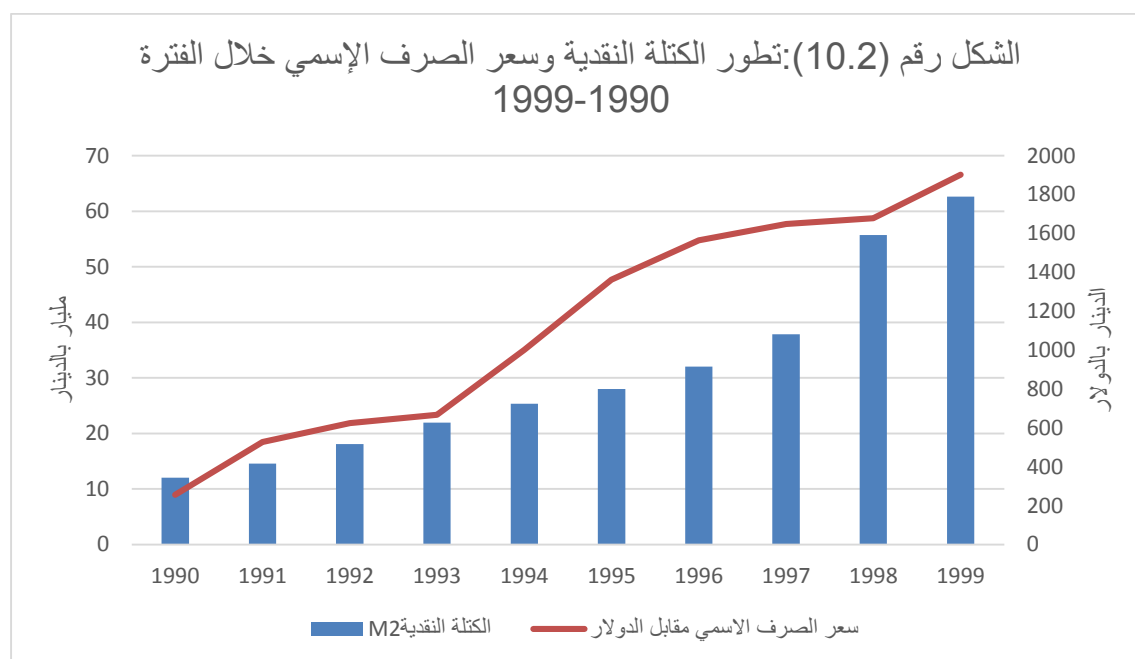
- **بالنسبة للأصول الخارجية:** شهدت إستقرار خلال المدة 1990 - 1993 حيث كانت ثابتة نسبيا وتراوح بين 6,535 - 19,618 مليار دينار ، ليرتفع بعدها سنة 1994 إلى 60,399 مليار دينار، وهي السنة التي بدأت فيها الجزائر تطبيق برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي، لتراجع بعدها سنة 1995 إلى 26,27 مليار دينار، أما فيما يخص الفترة الممتدة من (1996-1999) فقد شهدت تطور وتحسن ملحوظ تراوحت بين 133,96-350,09 مليار دينار، لتصل إلى أعلى قيمة لها خلال فترة تنفيذ البرنامج، ب 350,309 مليار دينار، وبسبب إنخفاض أسعار النفط أي الصدمة النفطية(1998) تراجعت إيرادات صادرات المحروقات أي إنخفاض إحتياطي الصرف وبالتالي لتصل صافي الأصول الأجنبية إلى 280,71 مليار دينار، وإنخفضت إلى غاية 174,5 مليار دينار سنة 1990؛
- **بالنسبة لقروض الدولة:** تعتبر مجموعة قروض قصيرة الأجل المتمثلة في الديون الممنوحة للخزينة العامة، عرفت بداية من 1990 تذبذبا بين الإرتفاع، والإنخفاض وقدرت ب 167,044 مليار دينار لتصل إلى 527,83 مليار دينار سنة 1996، ويرجع السبب في ذلك إلى تخفيض عجز الموازنة والتطهير المالي للمؤسسات العمومية وبحلول سنة 1999 إرتفعت من جديد وقدرت ب 635,9 مليار دينار؛

الفصل الثاني- دراسة تحليلية لتطور سعر الصرف الدينار الجزائري والمتغيرات النقدية في ظل التقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1990-2016

- أما فيما يخص قروض للإقتصاد: فهي عبارة عن قروض متوسطة وطويلة المدى الموجهة لتمويل الاقتصاد الوطني، فقد عرفت من سنة 1990 تذبذب بين الإرتفاع تارة والإخفاض تارة أخرى، وبتنفيذ برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي لسنة 1994 أين وصلت إلى 35,8 مليار دينار بعد ما كانت 226,246 مليار دينار سنة 1993، بعدها شهدت تحسنا ملحوظ حيث قدرت سنة 1996 ب 776,8 مليار دينار، أي إرتفعت بنسبة 373,4٪، ويعود السبب في ذلك إلى السياسة المالية الصارمة وإلى إستمرار الخزينة في دفع ما عليها من ديون اتجاه بنك الجزائر.

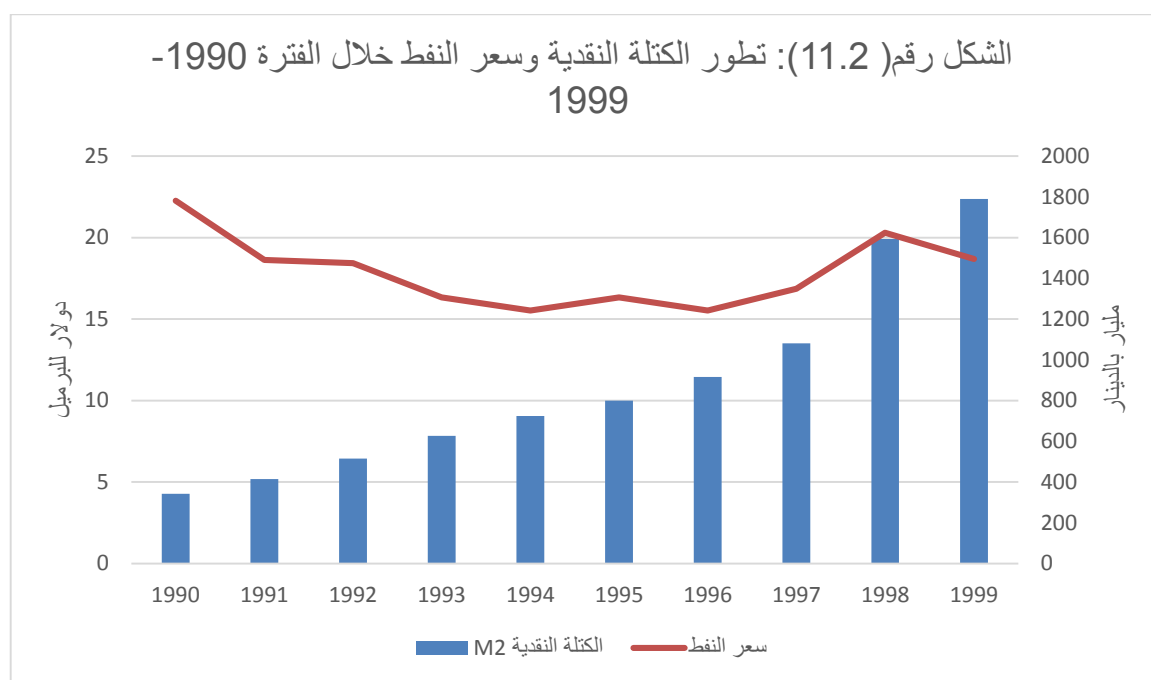
3- علاقة الكتلة النقدية بسعر صرف الدينار الجزائري في ظل الصدمات النفطية ما بين 1990-1999:

يوضح الشكل الموالي تطور الكتلة النقدية M2 وأثرها على تغير سعر الصرف الدينار الجزائري في ظل تقلبات التي شهدتها أسعار النفط والتي يمكن أن تؤثر على كليهما. خلال الفترة الممتدة 1990-1999، والتي تعرف بمرحلة عجز أو نقص السيولة.



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الجدول رقم (7.2) والجدول رقم (8.2)

الفصل الثاني- دراسة تحليلية لتطور سعر الصرف الدينار الجزائري والمتغيرات النقدية في ظل التقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1990-2016



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الجدول رقم (7.2) والجدول (8.2)

يوضح الشكل رقم (10.2). والشكل رقم (11.2)، تطور كل من الكتلة النقدية وسعر صرف الدينار الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط، حيث يلاحظ خلال هذه الفترة 1999-1990 ضعف حجم احتياطات الصرف وذلك بسبب الأزمة النفطية 1986، إنعكس سلبا على الاستقرار النقدي والسيولة المحلية، فمن جهة كان الاقتصاد يعاني من شح في السيولة، ومن جهة أخرى ارتفاع معدلات التضخم إلى حد كبير (أنظر الجدول رقم) بسبب اللجوء إلى التمويل بالعجز والإصدار النقدي غير المغطى، ويلاحظ أيضا مع تطبيق الجزائر برامج التثبيت والتعديل الهيكلي ارتفعت الكتلة النقدية M2 من 723,515 مليار دينار إلى 1592,461 مليار دينار سنة 1998، أي الاستقرار في أسعار الصرف وزيادة الاحتياطات الرسمية من العملة الأجنبية. يمكن القول أن سعر النفط له أثر هام على معدلات نمو الكتلة النقدية، وبالتالي التغير في أسعار صرف الدينار مقابل الدولار.

المطلب الثالث-تطور معدل إعادة الخصم وعلاقته بسعر الصرف الدينار الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1990-1999:

يعتبر معدل إعادة الخصم إحدى الأدوات الأساسية للسياسة النقدية، يستعمله بنك الجزائر للتأثير في مقدرة البنوك التجارية على منح القروض بالزيادة أو بالنقصان وفقا لسياسة النقدية المتبعة، لذلك له آثار عديدة على بعض المتغيرات الاقتصادية منها سعر الصرف الدينار الجزائري لذلك سيتم التطرق في هذا المطلب إلى تطوره في الجزائر ومن ثم علاقته مع سعر صرف الدينار الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط.

الفصل الثاني- دراسة تحليلية لتطور سعر الصرف الدينار الجزائري والمتغيرات النقدية في ظل التقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1990-2016

1-تطور معدل إعادة في الجزائر خلال الفترة 1990-1999:

هدفت هذه المرحلة في إطار برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي إلى رفع معدل إعادة الخصم، وذلك بهدف جعل معدلات الفائدة موجبة والجدول الثاني يوضح تطور معدل إعادة الخصم خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (10.2)- تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة 1990-1999.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل إعادة الخصم	10,5	11,5	11,5	11,5	15	14	13	11	9,5	8,5

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 38، جوان، 2017، ص 19. عن الموقع:

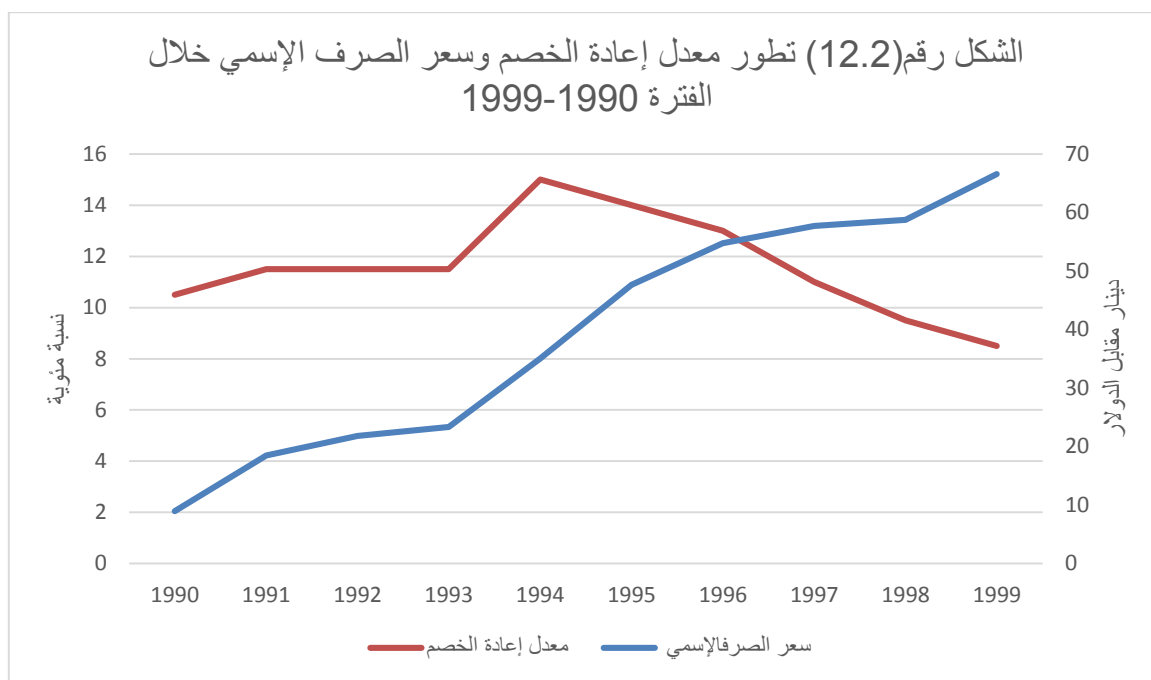
[www. Bank-of-algeria.dz](http://www.Bank-of-algeria.dz)

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل إعادة الخصم خلال هذه الفترة، إرتفع إرتفاعا متواصلا من 10,5 لسنة 1990 إلى 15% سنة 1994، وهي أعلى نسبة له، وهذا نتيجة سياسة البنك المركزي المتبعة بهدف تخفيض الإئتمان وكذلك ضبط معدلات التضخم، وجعل معدل الفائدة الحقيقي موجبا، كما شهد معدل إعادة الخصم إنخفاضا نهاية سنة 1995 ليصبح 14% ليستمر هذا الإنخفاض إلى 9,5% في سنة 1998 وهي فترة نهاية تطبيق إتفاقية برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي، وإستمر هذا المعدل في الإنخفاض إلى 8,5% سنة 1999، وهذا نتيجة فعالية سياسة البنك المركزي في التحكم بالكتلة النقدية وإستهداف معدلات التضخم.

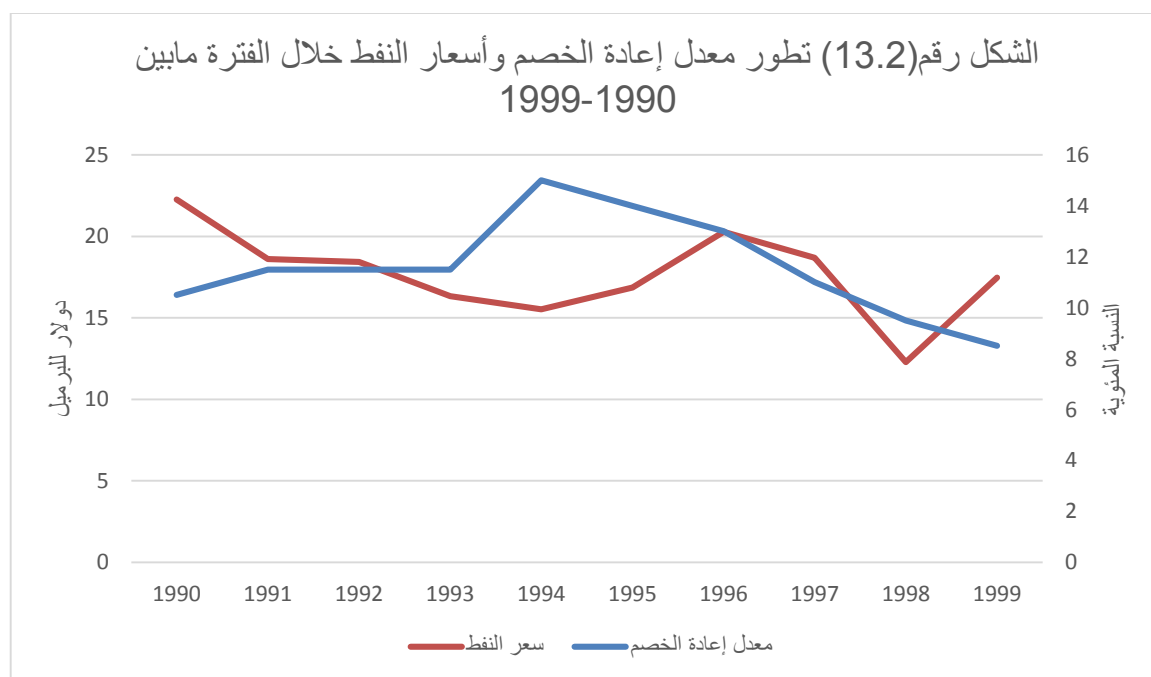
2-علاقة معدل إعادة الخصم بسعر صرف الدينار الجزائري في ظل الصدمات النفطية للفترة ما بين 1990-1999:

يوضح الشكلين التاليين علاقة معدل إعادة الخصم بسعر صرف الدينار الجزائري أمام التقلبات التي شهدتها أسعار النفط خلال هذه الفترة.

الفصل الثاني- دراسة تحليلية لتطور سعر الصرف الدينار الجزائري والمتغيرات النقدية في ظل التقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1990-2016



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الجدول رقم (7.2) ورقم (10.2).



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعلومات المقدمة في الجدول رقم (7.2) والجدول رقم(10.2).

نلاحظ من الشكلين السابقين أن هذه الفترة شهدت 1990-1999 عدة تغيرات في معدل إعادة الخصم مما انعكست ذلك على تغير سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في ظل التقلبات التي تشهدها أسعار النفط، نلاحظ من الشكل رقم (2-23) تذبذب في أسعار النفط بين الإنخفاض والإرتفاع حيث إنخفضت من 22.26 دولار للبرميل سنة 1990 إلى 16.30 سنة 1994،

الفصل الثاني- دراسة تحليلية لتطور سعر الصرف الدينار الجزائري والمتغيرات النقدية في ظل التقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1990-2016

مما إنعكس ذلك على إرتفاع معدل إعادة الخصم من 10.5 % سنة 1990 إلى 15% سنة 1994. وهي أعلى نسبة له، والذي يدور أثر على تغير سعر الصرف الدينار الجزائري بالارتفاع أي من 8.95 دينار مقابل الدولار إلى 35.05 دينار مقابل الدولار، أي نسبة تعادل 26.101% وعرفت الفترة 1990-1994 إرتفاع في أسعار النفط، بنسبة 33% مقارنة سنة 1994 والتي قدر ب 16.30 دولار للبرميل والتي إنعكست سلبا على إنخفاض معدل إعادة الخصم خلال هذه الفترة أي من 15% إلى 13% وهو ما أدى إلى إرتفاع سعر الصرف أي تدهور قيمة العملة بنسبة 56.16% مقارنة بسنة 1994 ثم إنخفض سعر النفط من جديد إلى أن وصل 12.94 دولار للبرميل سنة 1998. والذي بدوره إستمر معدل إعادة الخصم بالإنخفاض إلى أن وصل 9.5% وإنعكس ذلك على إرتفاع سعر الصرف الدينار الجزائري إلى أن وصل 66.57 دينار مقابل دولار.

المطلب الرابع-تطور معدل إعادة التضخم وعلاقته بسعر صرف الدينار الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1990-1999:

إن هدف استقرار الأسعار ومكافحة التضخم يعد من ضمن الأهداف النهائية للسياسة النقدية في الجزائر. لذلك يؤثر على العديد من المتغيرات الاقتصادية من أهمها سعر الصرف، وهذا ما يفسر العلاقة الوثيقة بين المستوى العام للأسعار وسعر الصرف وفق ما يعرف بنظرية تعادل القوة الشرائية هذا من الناحية النظرية، وللتعرف أكثر على العلاقة التي تربط بينهما سيتم تحليل وصفي لتطور معدل التضخم على سعر صرف الدينار الجزائري أمام تقلبات أسعار النفط، وذلك حسب الآتي:

1-تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-1999:

خلال هذه الفتر عرفت ضغوط تضخمية في بدايتها ثم إتجهت إلى النقصان وذلك بسبب نقص في كمية الإصدار النقدي، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (11.2)- تطور معدل التضخم خلال الفترة 1990-1999.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل التضخم	17.88	25.90	31.68	20,52	29	29,79	18,70	5,70	5,00	2,59

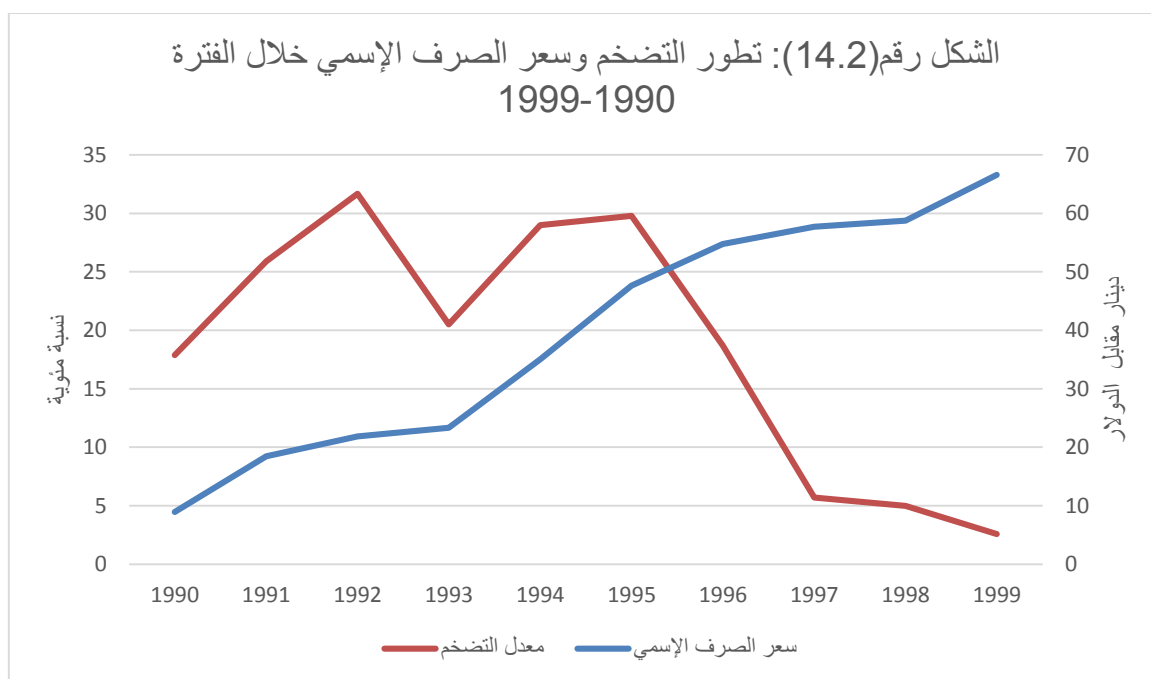
المصدر: www.imf.org

خلال هذه الفترة 1990-1999 معدل التضخم مر بأربعة مراحل: المرحلة الأولى: محلى الإرتفاع من 1990 إلى 1992 إرتفع بنسبة كبيرة تقدر ب 77% ثم المرحلة الثانية: مرحلة الإنخفاض سنة 1993 حيث إنخفض إلى 20,52، المرحلة الثالثة: مرحلة الإرتفاع من 1994-1995 الذي عاود فيها

الفصل الثاني- دراسة تحليلية لتطور سعر الصرف الدينار الجزائري والمتغيرات النقدية في ظل التقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1990-2016

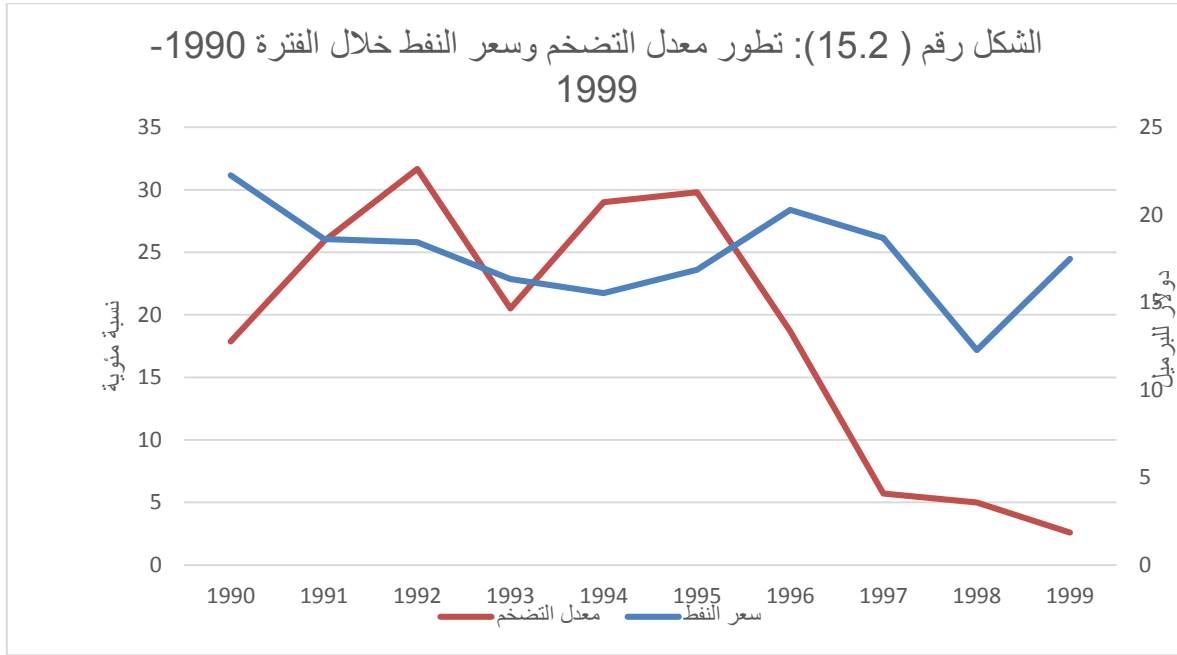
معدل التضخم إلى الإرتفاع مجددا ثم المرحلة الأخيرة: مرحلة الإنخفاض المستمر سنة 1996-1999 حيث إنخفض بنسبة كبيرة أي من 18,70 سنة 1996 إلى 2,59 سنة 1999، ومنه فإن ارتفاع معدل التضخم كان نتيجة عدة أسباب من أهمها تخفيض قيمة الدينار الجزائري سنة 1994، والاستمرار في تحرير الأسعار الداخلية المسجلة في برنامج التعديل الهيكلي، بعد ما عرف هذا المعدل إرتفاعا أقصى ب 66% خلال السنة سنوات المتتالية من 1990 إلى 1995، بعد ذلك بدأ في الإنخفاض بداية من سنة 1996، هذا ما ثبت على نجاح التحكم المستمر في معدلات التضخم، فهذه النتيجة التي تم تحقيقها ترجع إلى إعادة الإنضباط النقدي لتخفيض عجز الميزانية وتحقيق قيمة الدينار.

2-علاقة معدل التضخم بسعر صرف الدينار الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط: وهذا ما يوضحه الشكلين المواليين:



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الجدول رقم (7.2) والجدول رقم (11.2)

الفصل الثاني- دراسة تحليلية لتطور سعر الصرف الدينار الجزائري والمتغيرات النقدية في ظل التقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1990-2016



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم(7.2) والجدول رقم (11.2)

نلاحظ من الشكل رقم (14.2) والشكل رقم (15.2) العلاقة التي تربط معدل التضخم بسعر الصرف الإسمي للدينار مقابل الدولار في ظل تغير سعر النفط، حيث في بداية الفترة إتبعَت السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية أدت إلى الإرتفاع في المستوى العام للأسعار أي إنتقال معدل التضخم من 17,88 سنة 1990 إلى 31,68 سنة 1992 وتمثل هذه النقطة بالنقطة العظمى مما إنعكس ذلك على ارتفاع سعر صرف الجزائري من 8,95 دينار للدولار الواحد إلى 21,83 دينار للدولار سنة 1992 أي إنخفاض قيمة الدينار بنسبة 143,91% مقابل الدولار، وهذا نتيجة سياسة الإنزلاق التدريجي المتبعة آنذاك أي تدهور قيمة الدينار وذلك إثر الإنخفاض الطفيف في أسعار النفط من 22,26 دولار للبرميل سنة 1990 إلى 18,44 سنة 1992 أي إنخفضت بنسبة 10%، وفي سنة 1993 إنخفضت معدل التضخم بنسبة 35% مقارنة بسنة 1992 والذي أدى إلى ارتفاع سعر صرف إلى 23,34 دينار للدولار، و إستمرت أسعار النفط في الإنخفاض أين وصلت 15,53 دولار للبرميل ، وفي سنة 1994 إرتفع معدل التضخم من 20,5 سنة 1993 إلى 29% سنة 1994، مما إنعكس ذلك على تخفيض آخر للدينار الجزائري بنسبة 50,10% إرتفع سعر الصرف خلالها من 23,35 دينار للدولار، إلى 35,05 دينار للدولار الواحد، و إستمرت أسعار النفط في الإنخفاض وقدرت ب 16,3 دولار للبرميل. لقد إستطاعت الجزائر من خلال برامج التثبيت والتعديل الهيكلي التحكم في نسب التضخم المرتفعة التي شهدتها الدولة، فمن 29% سنة 1994 إلى 2,59 سنة 1999 بسبب النتائج التي أفرزتها برامج الإصلاح الهيكلي المطبقة في الجزائر، وهذا يرجع إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري (إرتفع سعر صرف من 35,05 دينار للدولار إلى 66,57) مقابل ذلك شهدت السوق النفطية تذبذبا في أسعار النفط بين الإرتفاع والإنخفاض.

الفصل الثاني- دراسة تحليلية لتطور سعر الصرف الدينار الجزائري والمتغيرات النقدية في ظل التقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1990-2016

كل هذا يثبت على نجاح التحكم المستمر في معدلات التضخم فهذه النتيجة التي تم تحقيقها ترجع إلى إعادة الإنضباط النقدي من خلال الإصلاحات التي شهدتها هذه الفترة.

المبحث الثالث-علاقة المتغيرات النقدية بسعر الصرف الدينار الجزائري خلال مرحلة وفرة السيولة من 2000-2016:

شهد الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2016 تطورات هامة، فمع عودة ارتفاع أسعار النفط من جديد خلال الفترة 2000-2014 تحسنت معظم المؤشرات الاقتصادية الكمية عموما، والمؤشرات النقدية خصوصا، أما السنتين 2015 و 2016 نتجت عنها تدهور في ميزان المدفوعات بسبب انخفاض إحتياطي الصرف الأجنبي، وذلك كان نتيجة انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية. مما سبق، يمكن تقسيم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول- تطور سعر صرف الدينار الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1990-1999؛

المطلب الثاني- تطور الكتلة النقدية وعلاقتها بسعر الصرف الدينار الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2016؛

المطلب الثالث- تطور معدل إعادة الخصم وعلاقته بسعر الصرف الدينار الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2016؛

المطلب الرابع- تطور معدل التضخم وعلاقته بسعر الصرف الدينار الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2016.

المطلب الأول- تطور سعر الصرف الدينار الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2016.

عرفت هذه المرحلة فائض في السيولة المصرفية والتي شهدت ارتفاع ملحوظ في أسعار النفط والتي أدت إلى حدوث تغيرات في أسعار صرف الدينار الجزائري.

الفصل الثاني- دراسة تحليلية لتطور سعر الصرف الدينار الجزائري والمتغيرات النقدية في ظل التقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1990-2016

الجدول رقم (12.2): تطور معدل صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار والأورو في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2016

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
سعر الصرف الإسمي للدينار مقابل الدولار	72,2579	77,2150	79,6819	77,3949	72,0666	73,2730	72,6460	69,3815	64,5828
سعر الصرف الإسمي للدينار مقابل الأورو	69,43	69,20	75,34	87,47	89,64	91,3014	91,2447	94,9973	94,8622
سعر النفط	27,60	23,12	24,36	28,10	36,05	50,64	61,08	69,08	94,45
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
سعر الصرف الإسمي للدينار مقابل الدولار	72,6474	74,38859	72,9378	77,5359	79,3684	80,5790	100,4630	109,4903	
سعر الصرف الإسمي للدينار مقابل الأورو	109,299	99,1927	102,2154	102,1627	105,4374	106,9064	105,5732	121,23	
سعر النفط	61,06	77,45	107,46	109,45	105,87	96,29	53,066	45,005	

المصدر: 1- النشرة الإحصائية الثلاثية بنك الجزائر، رقم 5، سبتمبر 2008، ص 20.

2 - النشرة الإحصائية الثلاثية بنك الجزائر، رقم 18، جوان 2012، ص 20.

3-Rapport annuel de la banque d'algerie 2003.

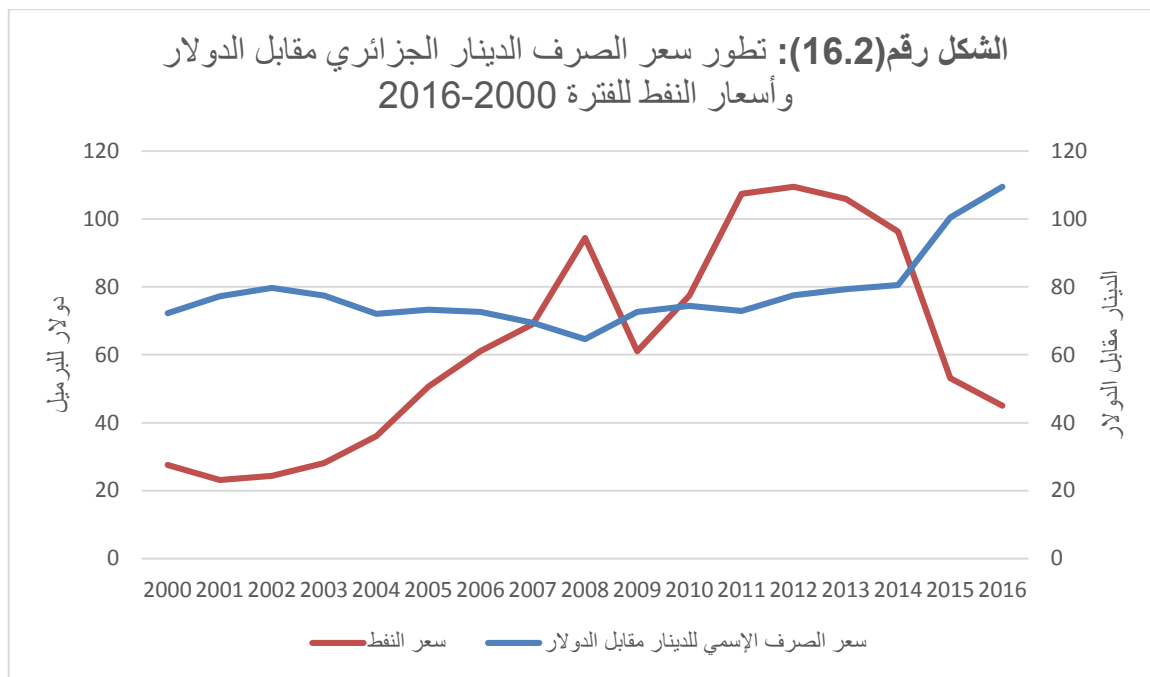
4-التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2009، ص 246.

5-التقرير السنوي 2012، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2012، ص 257.

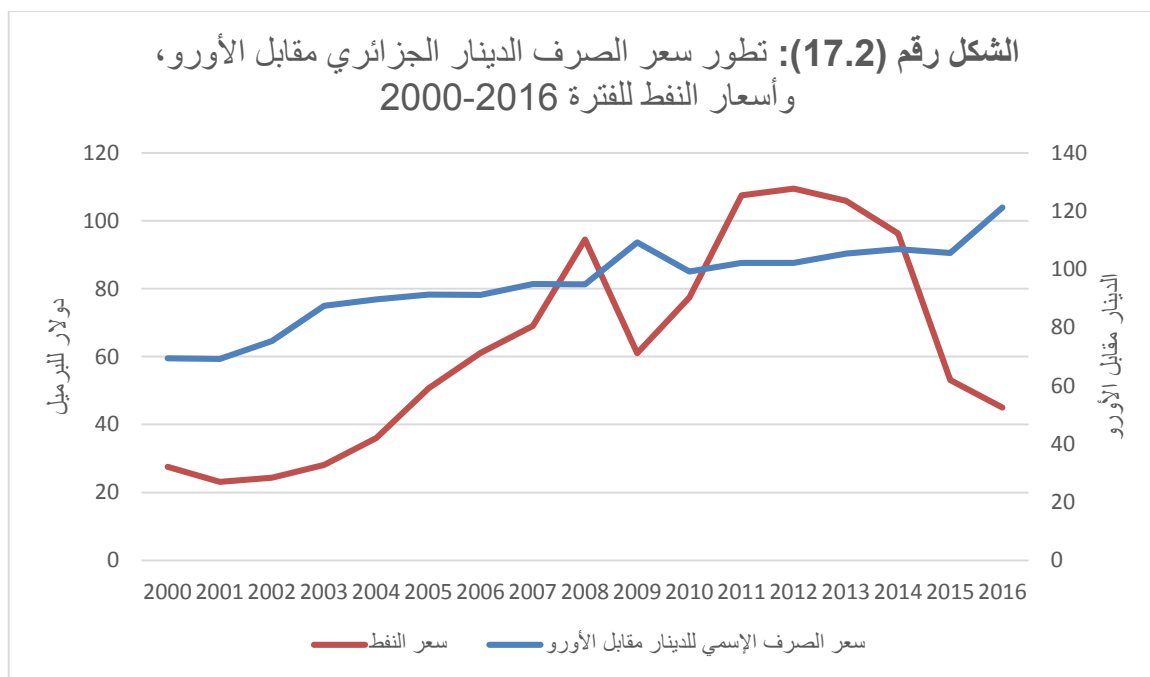
6-النشرة الإحصائية الثلاثية بنك الجزائر، رقم 40، ديسمبر 2017، ص 20.

7-التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي، سبتمبر 2017، ص 160.

الفصل الثاني- دراسة تحليلية لتطور سعر الصرف الدينار الجزائري والمتغيرات النقدية في ظل التقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1990-2016



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (12.2).



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (12.2).

يبين الجدول والشكلين السابقين عدة تغيرات في سعر الصرف الدينار الجزائري و أسعار النفط، ويمكن ذكرها في النقاط التالية:

الفترة الممتدة من (2000-2002) مع إنطلاق عملة الأورو لسنة 1999 وإرتباط الجزائر بسلة من العملات الإرتكازية. إستمرت قيمة الدينار الجزائري بإنخفاض بمعدلات مستقرة تماشيا مع تراجع قيمة

الفصل الثاني- دراسة تحليلية لتطور سعر الصرف الدينار الجزائري والمتغيرات النقدية في ظل التقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1990-2016

الدولار الأمريكي مقابل الأورو ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى أحداث 1 سبتمبر 2001، حيث إنخفضت قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الواحد من 72,2579 سنة 2000 إلى 79.68 دينار مقابل الدولار سنة 2002 ، أما قيمة الدينار مقابل الأورو وإنخفضت من 69,43 دينار مقابل الأورو لسنة 2000 إلى 75,34 دينار مقابل الأورو سنة 2002، وشهدت أسعار النفط تحسنا سنة 2000 والتي قدرت ب 28,5 دولار للبرميل، ثم تراجعت سنة 2001 بنسبة 12.8% أي قدرت ب 24.85 دولار للبرميل، وفي سنة 2002 إرتفعت إلى 25,24 دولار للبرميل، مما إنعكس ذلك تذبذبا في قيمة الدينار مقابل الدولار والأورو حيث إنخفض سعر الصرف الدينار مقابل الدولار سنة 2003 من 79,68 سنة 2002 إلى 77,3943 أي بنسبة 2% مما يدل على تحسن قيمة الدينار مقابل الدولار، وإستمرت قيمة الدينار مقابل الأورو في الإنخفاض، لتشهد سنة 2003 تحسن ملحوظ أسعار النفط بنسبة 15% أي من 25,24 دولار للبرميل إلى 29,03 دولار للبرميل، أما بالنسبة لسعر الصرف الإسمي مقابل الدولار فقد شهد تغيرات تارة بالإنخفاض وتارة أخرى بالإنرتفاع، حيث كان سنة 2004 يساوي 72,0666 دينار مقابل الدولار وإنخفض إلى 64,5824 دينار مقابل الدولار لسنة 2008 أي رفع قيمة الدينار بنسبة 10%، أما بخصوص الفترة 2009-2010 أين رجع سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار ليرتفع من جديد إلى 74,38 دينار مقابل الدولار سنة 2010، وذلك راجع إلى تحسن قيمة الدولار أمام الأورو، مما إنعكس ذلك إلى إرتفاع سعر النفط من جديد إلى 80,16 و 112,29 سنة 2010 و 2011 على التوالي ، وإستمر أسعار الصرف الدينار مقابل الدولار والأورو في الإرتفاع خلال الفترة 2012-2016، أما سعر النفط تدهور إلى حد كبير حيث من 112,94 دولار للبرميل سنة 2011 إلى 45,005 سنة 2016 أي تخفيض بنسبة 60%.

المطلب الثاني- تطور الكتلة النقدية وعلاقتها بسعر صرف الدينار الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2016):

تعرف الفترة (2000-2016) تحسن العديد من المتغيرات الاقتصادية على عكس الفترة السابقة وذلك بسبب إرتفاع أسعار النفط والتي أثرت على المتغيرات النقدية ومنها تأثيرها على الكتلة النقدية المصدرة من طرف السلطات النقدية

1- تطور مكونات الكتلة النقدية في الجزائر: يوضح الجدول التالي تطور مكونات الكتلة النقدية في الجزائر خلال فترة فائض السيولة المصرفية.

الفصل الثاني- دراسة تحليلية لتطور سعر الصرف الدينار الجزائري والمتغيرات النقدية في ظل التقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1990-2016

الجدول رقم (13.2): تطور مكونات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2016.

الوحدة: مليار دج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
النقد M_1	1048,18	1238,510	1416,341	1630,380	2165,16	2437,5	3177,8	4233,6	4964,9
أشباه النقود	9743,5	1235,006	1485,191	1724,042	1478,77	1632,9	1649,8	1761,00	1991,00
الكتلة النقدية M_2	20225,3	2473,516	2901,532	3354,422	3644,3	4070,4	4827,9	5994,6	6955,9
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
النقد M_1	4944,2	5756,4	7141,7	7681,5	8249,8	9580,2	9261,136	9406,972	
أشباه النقود	2228,9	2524,3	2787,5	3333,6	3691,7	4083,7	4443,375	4409,337	
الكتلة النقدية M_2	7173,1	8280,7	9929,2	11015,1	11941,5	13686,7	13704,511	13816,309	

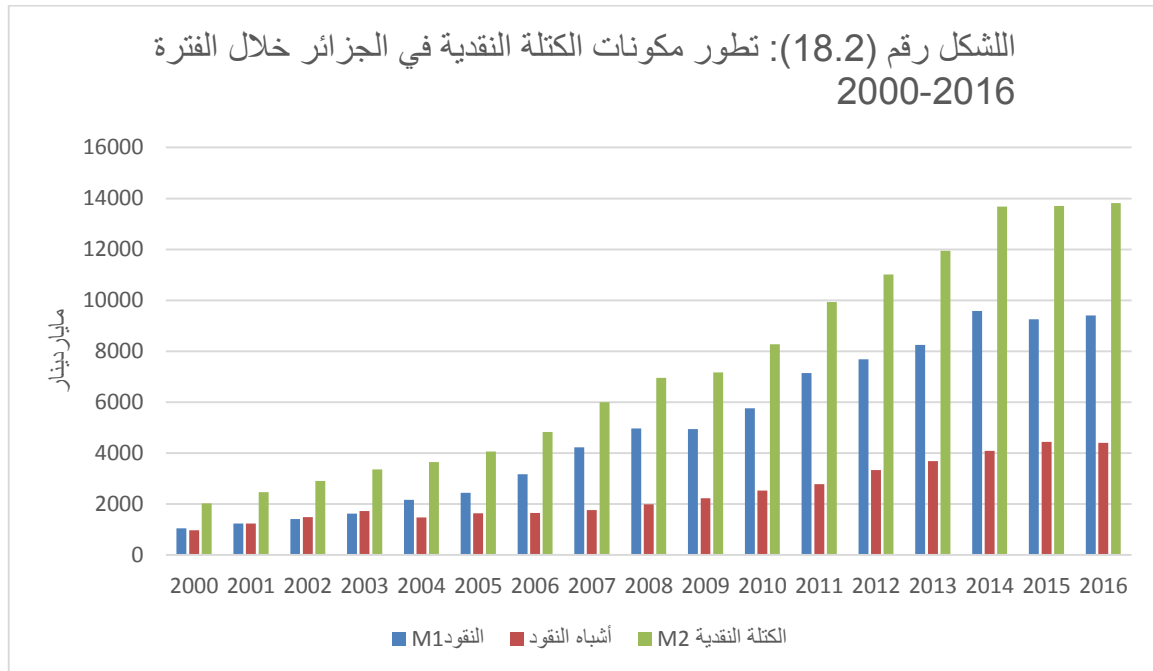
1- Rapport annuel de la banque D'algerie 2004

المصدر:

2-التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر سبتمبر 2009، ص 242.

3-التقرير السنوي 2012، التطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر نوفمبر 2013، ص 248.

4-التقرير السنوي 2015، التطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر سبتمبر 2017، ص 155.



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الجدول رقم (12.2).

يتضح من الجدول رقم (8.2) و الشكل رقم(18.2)، أن الكتلة النقدية في الجزائر بمفهوم M_2 عرفت ارتفاعا مستمرا خلال الفترة 2000-2014، أي تضاعفت بـ5,76، مرة حيث بلغت

الفصل الثاني- دراسة تحليلية لتطور سعر الصرف الدينار الجزائري والمتغيرات النقدية في ظل التقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1990-2016

13686,7 مليار دينار سنة 2014 مقابل 202,2534 عشرة مليار دينار سنة 2000، وفي سنة 2001 شهدت نسبة نمو الأعلى مقارنة بالسنوات الاخرى والتي قدرت بـ 22,3% والسبب يرجع إلى: الزيادة في الارصدة النقدية الصافية الخارجية، والانطلاق في تنفيذ برنامج الانعاش الاقتصادي الذي أقرته الجزائر في 2001 والذي كان يهدف بشكل رئيسي إلى تحقيق التوازن وتنشيط الاقتصاد الوطني، ثم تتبعه في ذلك برنامج ثاني غطى الفترة 2005-2009 والذي سمي ببرنامج دعم النمو في إطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسع في الاتفاق العمومي. أدت هذه الاستراتيجية إلى تزايد حجم الكتلة النقدية M_2 حيث انتقلت من 4070,4 مليار دينار سنة 2005 إلى 7173,1 مليار دينار سنة 2009 بنسبة نمو منخفضة تقدر بـ 3,12%، أما بخصوص الفترة 2015-2016 إستمرت في الارتفاع لكن بنسبة قليلة مقارنة بالسنوات الفارطة.

- أما فيما يخص المتاحات النقدية M_1 فقد انتقلت من 1048,184 مليار دينار سنة 2000 إلى 9580,2 مليار دينار سنة 2014، وبذلك تكن تضاعف بـ 8,13 مرة، أما السنتين الآخريتين فقد شهدت انخفاض مقارنة بما قبله أي وصلت إلى 9261,136 و 9406,972 مليار دينار لسنتي 2015 و 2016 على التوالي.

2-تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر: يبين الجدول التالي تطور مقابلات العرض النقدي خلال المرحلة فائض السيولة المصرفية من 2000-2016.

الجدول رقم (14.2): تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 2000-2016.

الوحدة: مليار دج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
صافي لأموال الأجنبية	775,9	1310,7	1755,7	2342,7	3119,2	4179,7	5115,0	7415,5	10246,9	10886,0
قروض للدولة	677,5	569,7	578,7	423,4	-26	-933,2	-1304,1	-2194,1	-3627,3	-3488,9
قروض للاقتصاد	993,7	1078,4	1266,8	1380,2	1535,0	1779,8	1905,4	2205,2	2615,5	3086,5
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016			
صافي لأموال الأجنبية	1199,7	1392,24	1494,0	1522,52	1573,45	1537,54	1259,60			
قروض للدولة	351,09	-340,66	-311,63	-323,54	-199,24	56,75	268,221			
قروض للاقتصاد	326,81	372,65	428,76	515,63	650,46	727,725	790,988			

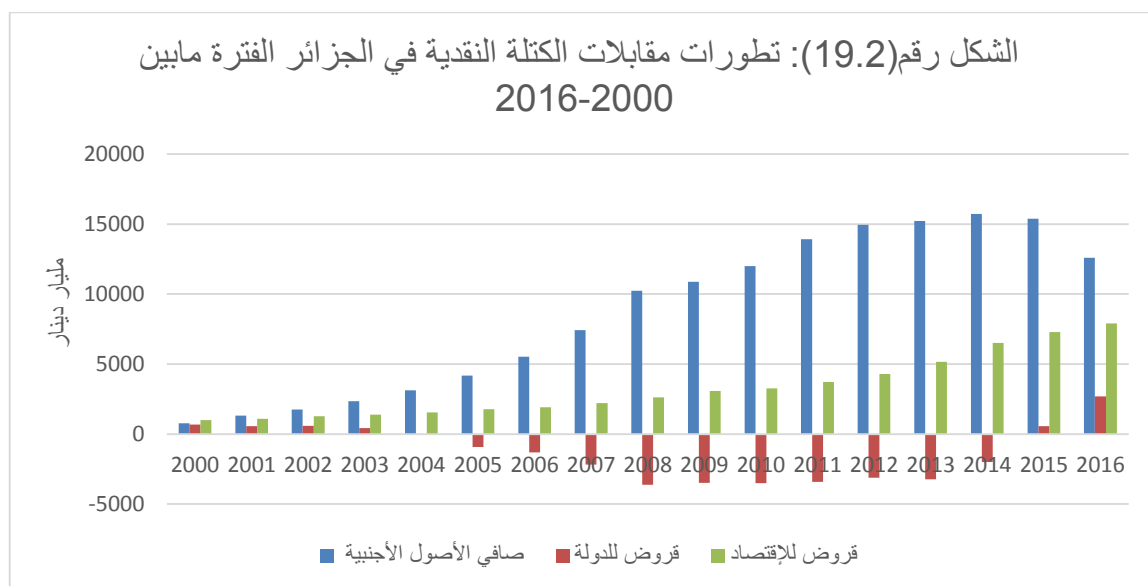
المصدر: 1-Rapport annuel de la banque d'algerie 2002

2-التقرير السنوي 2008، التطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر سبتمبر 2009، ص 243.

3-التقرير السنوي 2012، التطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر نوفمبر 2013 ص 249.

4-التقرير السنوي 2016، التطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر سبتمبر 2017 ص 156.

الفصل الثاني- دراسة تحليلية لتطور سعر الصرف الدينار الجزائري والمتغيرات النقدية في ظل التقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1990-2016



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (14.2).

ما يتم استخلاصه ايضا من الجدول والشكل اعلاه، خلال هذه الفترة هو:

- **بالنسبة للأصول الخارجية** : فارتفعت سنة 2000 مقارنة بالسنة التي قبلها بنسبة 357,48% واستمرت في الارتفاع خلال هذه الفترة اي وصلت الى 1573,45 عشرة مليار دينار سنة 2014 أي تضاعفت 19 مرة مقارنة بسنة 2000، وبالتالي قد تمكن بنك الجزائر من تشكيل مستويات مرتفعة من الموجودات الخارجية، وهو ما يبين الاهمية المتزايدة لدورها، وحسب تقارير بنك الجزائر حول الوضعية النقدية فإن الموجودات الخارجية الصافية تمثل المصدر الرئيسي للإصدار النقدي، مما يؤكد أن الاحتياطات الرسمية للصرف قد أصبحت المقابل الرئيسي لمجاميع الكتلة النقدية في الاقتصاد الوطني، ولكن شهدت السنتين الاخيرتين 2015،2016 انخفاض مستمر وذلك بسبب التدهور في اسعار النفط اي انخفاض إحتياط الصرف.

- **أما بخصوص القروض الموجهة للخزينة العامة** : فقد شهدت الفترة 2000-2003 قيم متقاربة حيث تراوحت بين 42,34 و 67,75 مليار دينا، وبحلول سنة 2004 عرفت الخزينة ظاهرة جديدة وهو أنها هي التي أصبحت تشكل دائنا صافيا للنظام المصرفي وتم تحويل جزء من الدين الخارجي إلى دين داخلي على الخزينة لصالح بنك الجزائر، وهو ما يفسر تواصل إرتفاع مبالغ القروض للخزينة بالقيم السالبة منذ سنة 2004 إلى غاية سنة 2014 وبحلول سنة 2015 إرتفعت إلى حد كبير وقدرت بـ 7531,56 مليار دينار، وواصلت في الإرتفاع سنة 2016 بنسبة 372,6% مقارنة بما قبلها.

- بالمقابل عرفت تغطية الكتلة النقدية بالقروض الموجهة للاقتصاد الوطني، فقد شهدت منذ سنة 2000 إتجاه تصاعدي خلال فترة الدراسة، حيث إرتفعت من 9,37 مليار دينار سنة 2000 إلى 790,988

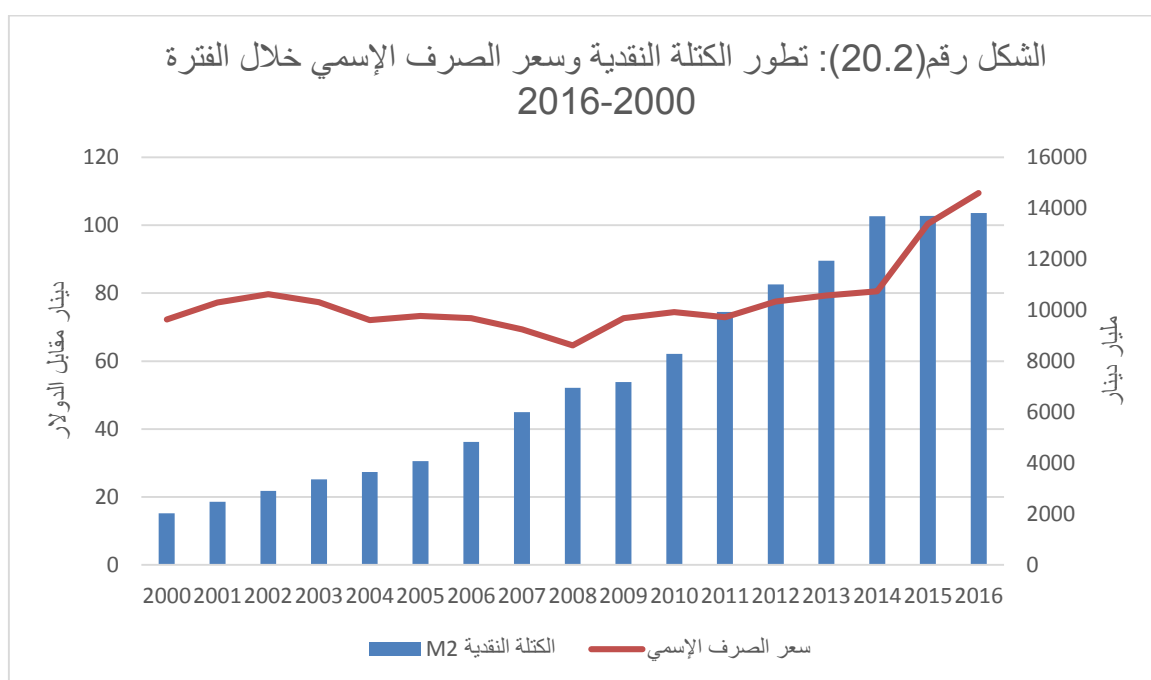
الفصل الثاني- دراسة تحليلية لتطور سعر الصرف الدينار الجزائري والمتغيرات النقدية في ظل التقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1990-2016

عشرة مليار دينار سنة 2016، وسجلت الجزائر مقارنة بالدول النامية إرتفاعا معتبرا في الأزمة العالمية لتبلغ القروض الموجهة للإقتصاد بـ308،65 عشرة مليار دينار سنة 2009 أي بمعدل نمو 18% مقارنة بسنة 2008.

3- علاقة الكتلة النقدية بسعر صرف الدينار الجزائري في ظل الصدمات النفطية للفترة 2000-2016:

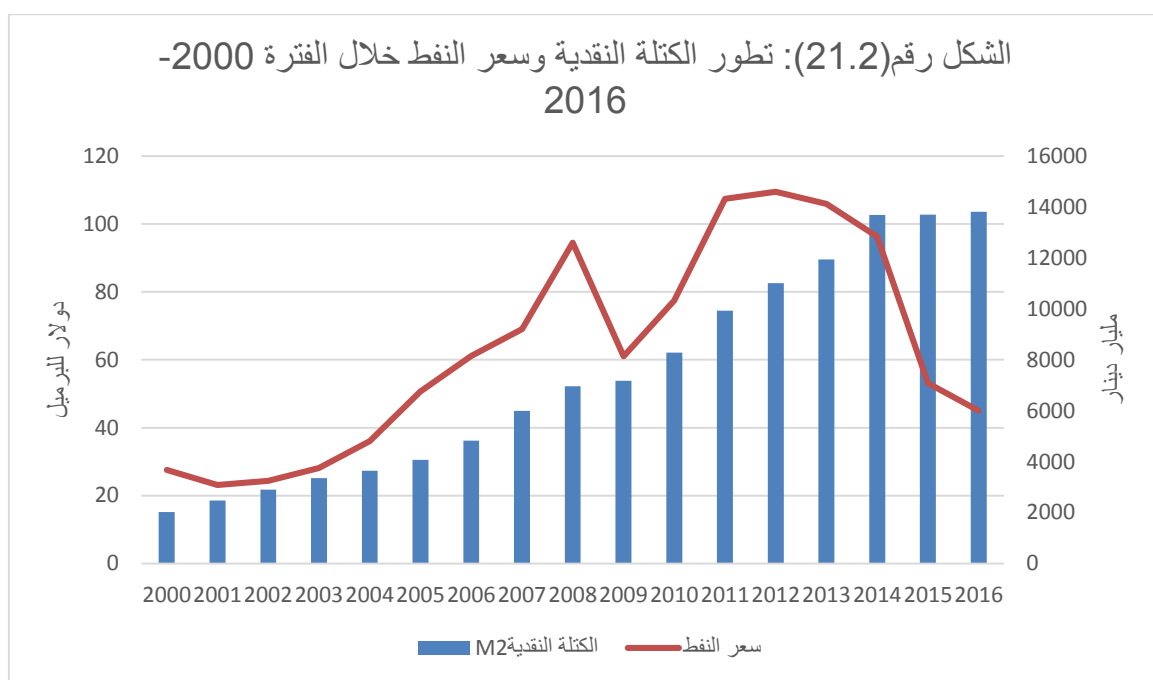
لمعرفة العلاقة التي تربط الكتلة النقدية بسعر صرف الدينار الجزائري في ظل التقلبات النفطية يجب التطرق أولا للعلاقة بينها وبين سعر صرف الدينار ثم العلاقة التي تربط بينها في ظل تغير سعر النفط خلال الفترة التي شاهدهت بحبوحة مالية أي من 2000-2016.

وهذا ما يوضحه الشكل التالي:



المصدر: من إعداد الطلبة إعتقادا على الجدول رقم 04 والجدول رقم 13.

الفصل الثاني- دراسة تحليلية لتطور سعر الصرف الدينار الجزائري والمتغيرات النقدية في ظل التقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1990-2016



المصدر: من إعداد الطلبة إعتقادا على معطيات الجدول رقم 04 والجدول رقم 13.

يتضح من الشكلين السابقين، أن التغير في أسعار النفط له دور كبير في التوسع النقدي أي حجم المعروض النقدي، لأنه كلما إرتفعت أسعار النفط في السوق العالمية سترتفع إحتياجات الصرف وبذلك سترتفع مقابلات الكتلة النقدية من صافي الأصول الأجنبية، كل هذا ينعكس على إرتفاع معدلات النمو في الكتلة النقدية المعروضة، وحسب المعروف إذا إتبعت السلطة النقدية سياسة توسعية أي الزيادة في حجم المعروض النقدي سيؤدي بذلك إلى إرتفاع الأسعار وبالتالي إرتفاع في أسعار الصرف أي تدهور قيمة الدينار مقابل الدولار. وبالتالي يمكن القول أن هناك علاقة طردية بين الكتلة النقدية وسعر صرف الدينار أمام التقلبات التي تشهدها أسعار النفط.

المطلب الثالث- تطور معدل إعادة الخصم وعلاقته مع سعر صرف الدينار الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2016:

للمحافظة على جعل معدل الفائدة الحقيقي موجبا كان لزاما على البنك أن يتدخل لتصحيح الوضع من خلال أدوات السياسة النقدية المتمثلة في معدل إعادة الخصم.

1-تطور معدل إعادة الخصم: يبين الجدول التالي تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة 2000-2016.

الفصل الثاني- دراسة تحليلية لتطور سعر الصرف الدينار الجزائري والمتغيرات النقدية في ظل التقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1990-2016

الجدول رقم(15.2): تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة 2000-2016.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل إعادة الخصم	6	6	5,5	4,5	4	4	4	4	4
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل إعادة الخصم	6	6	5,5	4,5	4	4	4	4	4
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
معدل إعادة الخصم	4	4	4	4	4	4	4	3,5	

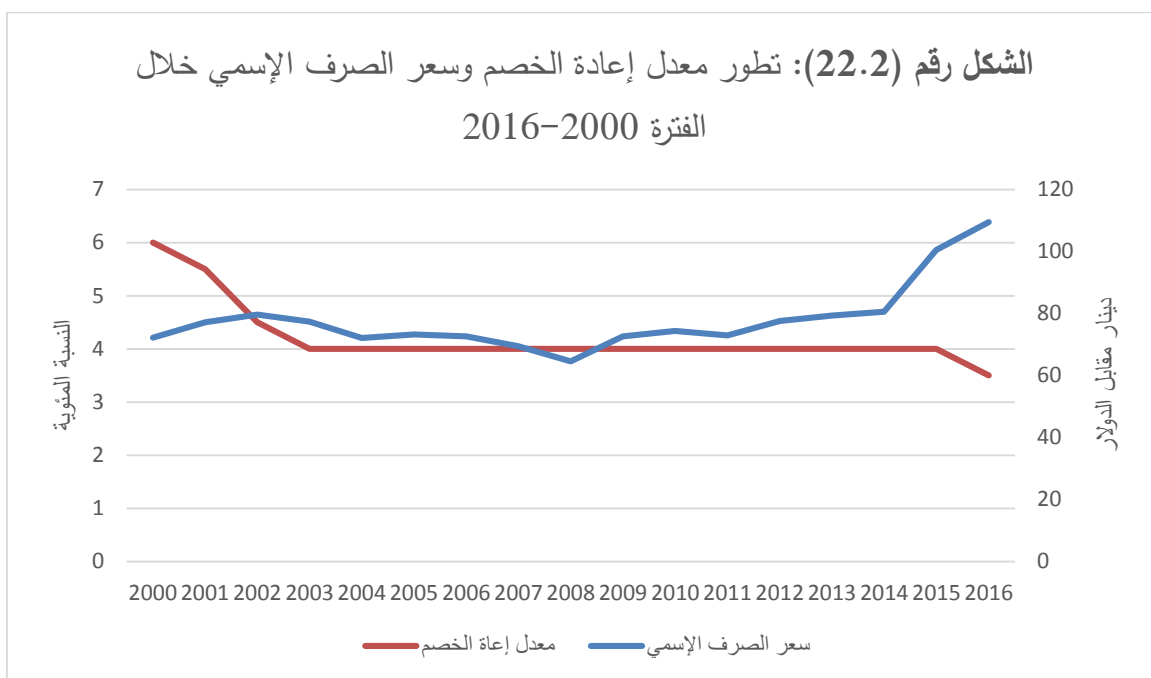
المصدر: بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثالثة رقم 38، جوان 2017، ص 19 عن الموقع

WWW.BANK-OF-ALGERIA.DZ

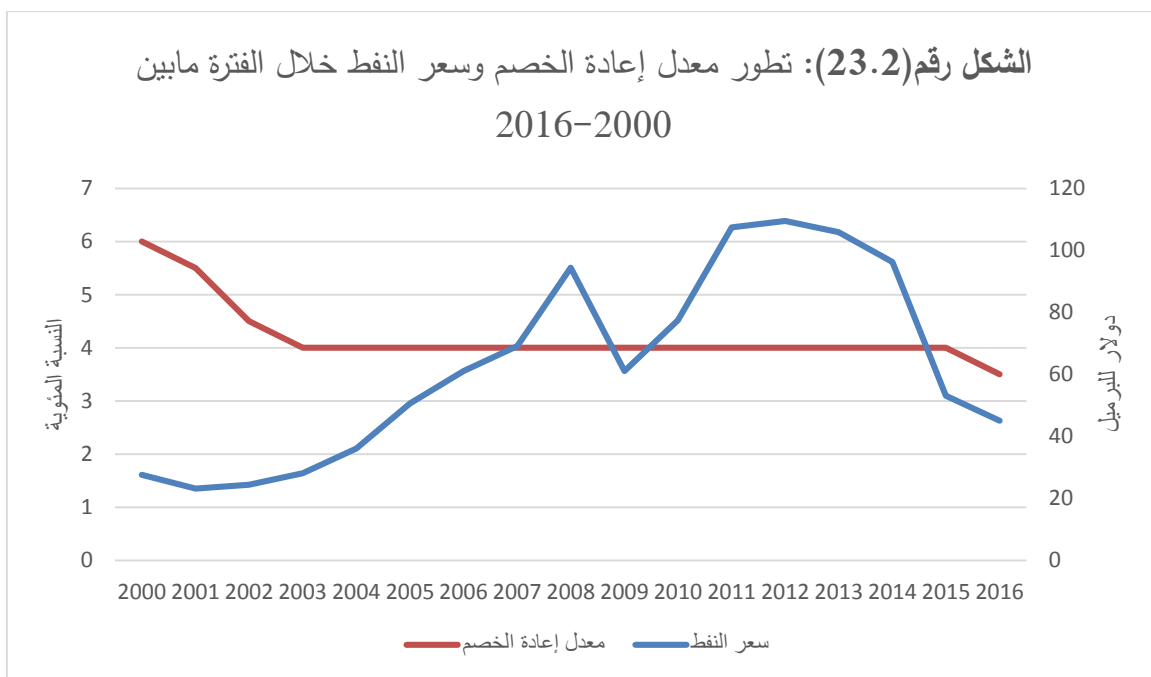
يلاحظ مما سبق، يشهد معدل إعادة الخصم إنخفاض متواصل وصل إلى 6% خلال سنتي 2000-2001، وهو ما تزامن مع تسجيل أسعار فائدة حقيقية موجبة، أعطت نوع من المصادقية لهذه الأداة، إلا أن وصول في النهاية إلى 4% منذ سنة 2004 ليبقى ثابتا إلى غاية 2015، ثم إنخفض في سنة 2016 ليصل إلى 3,5% ويتعلق الأمر هنا بإعطاء السياسة النقدية نوعا من المرونة، وظهور فائض في السيولة المصرفية لديها أدى بها إلى الأحجام عن طلب إعادة التمويل لدى البنك الجزائري.

2- علاقة معدل إعادة الخصم بسعر صرف الدينار الجزائري في ظل الصدمات النفطية للفترة 2000-2016: يوضح الشكل رقم (2-22) والشكل رقم (2-23) تطور معدل إعادة الخصم وسعر صرف الدينار في ظل التغيرات في أسعار النفط خلال الفترة المدروسة.

الفصل الثاني- دراسة تحليلية لتطور سعر الصرف الدينار الجزائري والمتغيرات النقدية في ظل التقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1990-2016



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الجدول رقم (7.2) والجدول رقم (15.2).



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الجدول رقم (7.2) والجدول رقم (15.2).

يوضح الشكلان، العلاقة بين معدل إعادة الخصم وسعر الصرف الدينار الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط، علاقة عكسية حيث كلما إرتفع معدل إعادة الخصم في البنك ستتجه رؤوس الأموال للبنك، لأنه سيمنحهم معدل فائدة كبير وبالتالي يزيد الطلب على العملة المحلية، مما يؤدي إلى تحسن قيمتها وبالتالي إنخفاض سعر الصرف كل هذا مقابل إنخفاض سعر النفط والعكس صحيح.

الفصل الثاني- دراسة تحليلية لتطور سعر الصرف الدينار الجزائري والمتغيرات النقدية في ظل التقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1990-2016

المطلب الرابع- تطور معدل التضخم في الجزائر وعلاقته بسعر صرف الدينار الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2016:

التضخم وهو مؤشر لمستوى التغيرات العامة للأسعار، أسبابه في الجزائر ليست نقدية فقط بل هي مؤسسية وهيكلية.

1-تطور معدل التضخم في الجزائر: يوضح الجدول التالي تطور معدل التضخم خلال هذه الفترة.

الجدول رقم(16.2): تطور معدل التضخم خلال الفترة 2000-2016.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل التضخم	0,3	3,2	1,43	4,26	3,97	1,38	2,31	3,67	4,85
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
معدل التضخم	5,74	3,91	4,52	8,89	3,25	2,92	4,78	6,70	

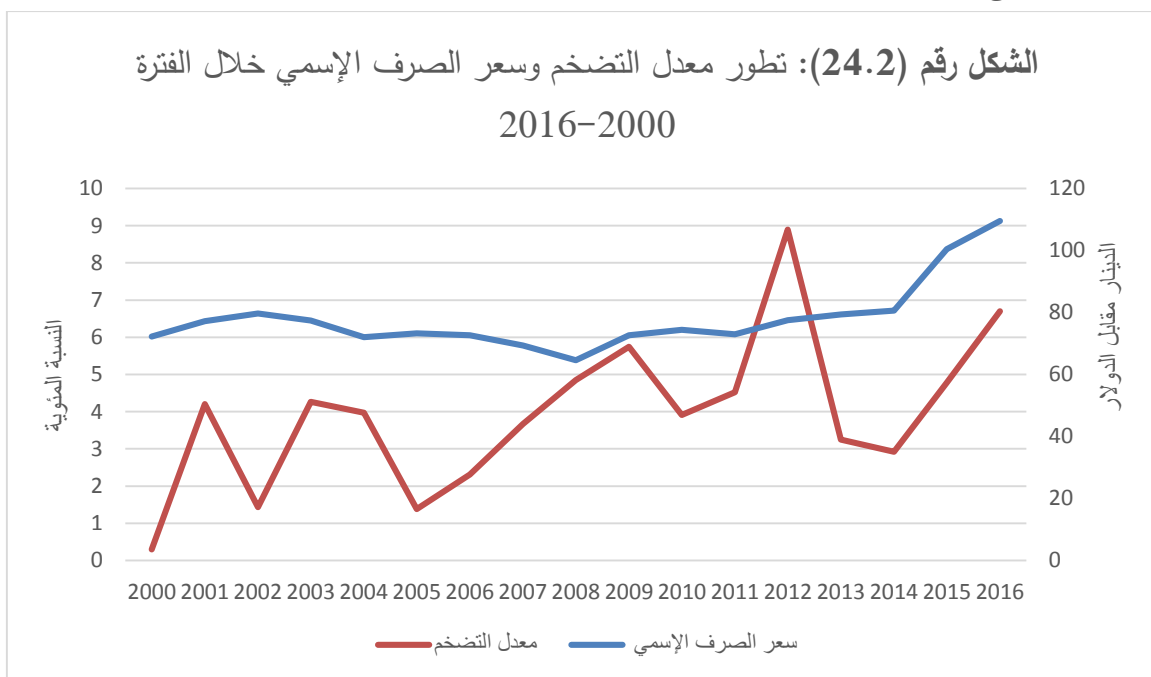
المصدر: www.imf.org

يلاحظ بوضوح أن معدلات التضخم خلال هذه الفترة سجلت مستويات منخفضة مقارنة مع عشرية التسعينات، التي كانت في حدود [0-9%]، إلا أن تطورها كان متذبذبا بين الإرتفاع والإنخفاض حيث عرفت الجزائر أدنى مستوى لمعدل التضخم ولأول مرة سنة 2000 بمعدل 0,3% ويرجع ذلك طبعا إلى الإجراءات المشهودة التي إتخذتها السلطات النقدية في إطار برنامج التعديل الهيكلي، وفي سنة 2001 عاد معدل التضخم إلى الإرتفاع بنسبة 4,2% ويرجع ذلك إلى التوسع في الإصدار النقدي ومن ثم إرتفاع نمو الكتلة النقدية والإنتلاق في برنامج الإنعاش الإقتصادي الذي تطلب ضخ الأموال لتنفيذه، ولعل إرتفاع معدل التضخم يفقد العملة الوطنية قيمتها الشرائية داخليا وخارجيا إلا أنه ينعش الصادرات كون أسعار منخفضة مقارنة بغيرها، إبتداء من سنة 2002 ولغاية 2011 شهد معدل التضخم تذبذبا بين الإنخفاض في بعض السنوات والإرتفاع في سنوات أخرى. ليقفز معدل التضخم إلى أعلى مستوى له بمعدل 8,78% لسنة 2012 ليرجع إلى الإنخفاض مجددا خلال الفترة 2013-2014، وليرتفع مجددا خلال سنتي 2015-2016 إلى 4,78% و 6,70% على التوالي. ويرجع التذبذب في معدلات التضخم إلى عدة أسباب نوجزها فيما يلي: إرتفاع معدل نمو الكتلة النقدية وانطلاق البرنامج التنموية (برنامج الإنعاش الإقتصادي برنامج دعم النمو) التي تطلب ضخ أموال كبيرة والتغييرات في إحتياطي الصرف نتيجة التغيرات في أسعار النفط.

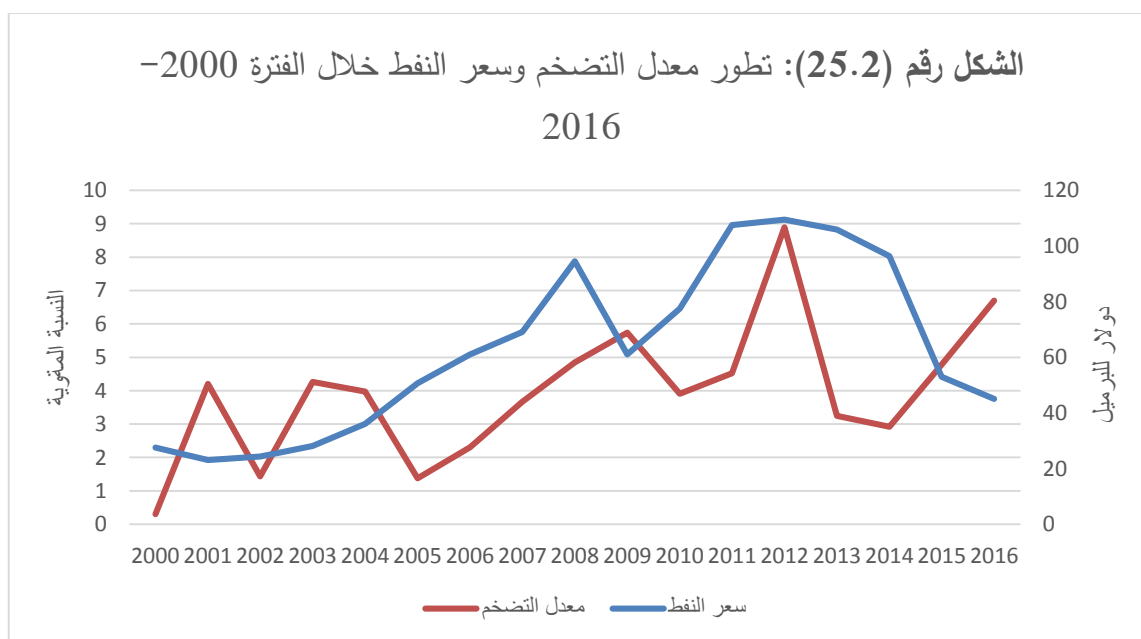
الفصل الثاني- دراسة تحليلية لتطور سعر الصرف الدينار الجزائري والمتغيرات النقدية في ظل التقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1990-2016

2- علاقة معدل التضخم بسعر صرف الدينار الجزائري في ظل الصدمات النفطية للفترة ما بين 2000 - 2016 :

يعتبر سعر النفط متغير خارجي أي لا تتحكم فيه السلطة النقدية بل يتحدد من طرف منظمة الأوبك، ولكن له تأثير واضح على مجمل المتغيرات الداخلية من أهمها التأثير في معدلات التضخم الذي بدوره يؤثر على تغير سعر صرف الدينار والشكلان التاليان يوضحان ذلك.



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول رقم(7.2) والجدول رقم (16.2).



المصدر: إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول رقم (7.2) والجدول رقم (16.2).

الفصل الثاني- دراسة تحليلية لتطور سعر الصرف الدينار الجزائري والمتغيرات النقدية في ظل التقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1990-2016

استمرت عملية محاربة التضخم إلى غاية سنة 2000 أين سجل حد أقصى بـ 0,3% ثم إرتفع سنة 2001 وسجل بـ 4,3% هذه الزيادة تفسر الزيادة في أجور الوظيف العمومي، هذه الزيادة في التضخم والتي قابلها إستقرار في سعر الصرف الإسمي حيث إرتفع من 72,2577 سنة 2001 والتي كان لها أثر واضح على الرقم القياسي لمعدل الصرف الفعلي الحقيقي (أنظر الملحق رقم 2)، حيث إرتفع من 117,95 إلى 121,85 مما يدل على تخفيض قيمة الدينار أمام سلة من العملات، من جهة أخرى وتيرة التضخم تباطأت بسرعة سنة 2002، وقدرت بـ 1,43% مما إنعكس ذلك على إرتفاع سعر صرف الدينار مقابل الدولار إلى 79,681 والتي كان لها أثر واضح على معدل صرف الفعلي الحقيقي حيث إنخفض من 121,85 إلى 113,10% أي بنسبة 7%، كل هذا بسبب التغيرات التي تحدث في أسواق النفط العالمية حيث سنة 2000 إرتفع سعر النفط إلى \$28,5 للبرميل ثم إنخفض إلى \$24,85 ثم إرتفع إلى \$25,24 خلال سنة 2001، 2002 على التوالي . وشهدت الفترة 2003-2012 تذبذبا في معدلات التضخم بين الإرتفاع تارة والإنخفاض تارة أخرى ،إلى أن وصلت 8,89% سنة 2012 وهو أعلى نسبة لها مقارنة بالسنوات الفارطة، وهذا إنعكس على سعر الدينار حيث إرتفع من 72,93 إلى 77,5359 سنة 2012 وبالنظر إلى الرقم القياسي لمعدل الصرف الفعلي الحقيقي نجد أنه إنتقل من 99,42 إلى 104,82 وذلك بسبب إنخفاض أسعار النفط من 112,94 إلى 111,104 سنة 2012 ثم إنخفض إلى أن وصلت 2,52% سنة 2014، مما إنعكس ذلك على إرتفاع سعر صرف الدينار إلى 80,5790 دج /الدولار الواحد ، وإستمرت أسعار لنفط في الإنخفاض أيضا إلى \$100,234 للبرميل ،أما السنتين الأخيرتين 2015-2016 شهدت إرتفاع في معدلات التضخم إلى 4,78% و 6,70% على التوالي، وإنعكس ذلك أيضا على إرتفاع سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي إلى 100,4630 و 109,4903 في ظل إنخفاض أسعار النفط إلى أن وصلت 45,005 سنة 2016.

وبالتالي يمكن القول أن العلاقة التي تربط معدلات التضخم بسعر صرف الدينار في ضل التقلبات النفطية علاقة طردية، حيث كلما إرتفع المستوى العام للأسعار، إرتفع سعر صرف الدينار وبالتالي تحقق نظرية تعادل القوة الشرائية أي تدهور قيمة العملة المحلية، كل هذا بسبب التغيرات التي تشهدها أسعار النفط في الأسواق العالمية، وبالتالي كلما إرتفعت أسعار النفط ستؤدي إلى التحكم في معدلات التضخم ومن ثم الاستقرار في أسعار صرف الدينار الجزائري.

خاتمة الفصل:

من خلال تحليل تطور المتغيرات النقدية وسعر صرف الدينار الجزائري، والتعرف على وضيفة التوازنات الداخلية والخارجية، يتضح أن سعر صرف الدينار الجزائري مر بعدة مراحل أساسية عرف فيها أحداث بارزة أملتتها التعديلات التي مست نظام الصرف في الجزائر، والهادفة إلى إعطاء الدينار الجزائري القيمة الحقيقية الداخلية والخارجية حتى يواكب التطورات التي عرفتها التجارة الخارجية آنذاك.

نجد الإقتصاد الجزائري معتمد بالدرجة الأولى على الصادرات النفطية بإعتبارها العامل الأساسي الذي يتحكم في التوازنات الإقتصادية ككل، وبالتالي هذا الأخير يخضع لكل التقلبات التي تشهدها السوق النفطية، كما يرتبط الإقتصاد الجزائري بالدولار الأمريكي بإعتباره العنصر الأساسي التي تقيم به الموارد المالية المتأتية من الصادرات، وبالتالي يظهر إرتباط الإقتصاد الوطني بهذه العملية وكل ما يطرأ عليها من تقلبات في السوق العالمية.

الفصل الثالث- دراسة قياسية لأثر المتغيرات النقدية وسعر النفط على سعر صرف الدينار أمام الدولار خلال الفترة الممتدة من 1990-2016.

الفصل الثالث- دراسة قياسية لأثر المتغيرات النقدية وسعر النفط على معدل الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة 1990-2016:

بعد التحليل النظري للمتغيرات النقدية وسعر الصرف ودراسة العلاقة بينهما من خلال النظريات النقدية المفسرة لذلك، والتعرف على أهمية العوائد النفطية في الإقتصاد الجزائري، والتعرف على معدل الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي أمام التقلبات النفطية، ودراسة أيضا تطور المتغيرات النقدية في الجزائر، جاء هذا الفصل لتصميم نموذج قياسي إقتصادي بغية معرفة أثر انعكاس المتغيرات النقدية على سعر الصرف الدينار الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط، لذا يستوجب الإلمام بالنظرية الإقتصادية التي تقدم فروضا مفسرة حول العلاقة بين التوازنات النقدية الداخلية والخارجية، والوقوف على أدوات التحليل الرياضي والإحصائي التي تحول هذه العلاقة من أسلوب لفظي إلى أسلوب كمي.

يتم في هذا الفصل التعرف على نوع النموذج المستخدم، وكذلك أهم المراحل التي يتم عن طريقها بناء هذا النموذج إضافة إلى بعض الإختبارات التي يمر بها هذا النموذج للتأكد من جودته وقدرته على التنبؤ.

وبالتالي يتم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول- مدخل إلى نموذج الإنحدار الخطي المتعدد؛

المبحث الثاني- المعالجة الإحصائية للنموذج وتحليله إقتصاديا.

المبحث الأول- مدخل الى نموذج الانحدار الخطي المتعدد:

يرتكز الانحدار الخطي البسيط على دراسة العلاقة بين متغيرين أحدهما المتغير المستقل و الآخر المتغير التابع، غير أن في واقع الحياة الاقتصادية والاجتماعية، أي ظاهرة تتأثر بأكثر من متغير مستقل، لذلك لا بد من توسيع نموذج الانحدار ليشتمل على انحدار مبني على متغير تابع Y_i ، والعديد من المتغيرات $x_1, x_2, x_3 \dots x_n$ ، ويسمى هذا بنموذج الانحدار الخطي المتعدد، وللتعرف على هذا النموذج بالتفصيل، لا بد من التطرق إلى المطالب الآتية:

المطلب الأول- تعريف، خطوات، وفرضيات الانحدار الخطي المتعدد؛

المطلب الثاني- تقدير وتقييم نموذج الانحدار الخطي المتعدد؛

المطلب الثالث- مشاكل الانحدار الخطي المتعدد.

المطلب الأول- تعريف، خطوات وفرضيات الانحدار الخطي المتعدد:

يهتم الانحدار الخطي المتعدد بدراسة وتحليل أثر عدة متغيرات مستقلة على متغير تابع، والتي تساعد الباحثين من التنبؤ للقيم المستقبلية، وعليه سيتم بداية الى التطرق الى تعريفه ثم أهم الخطوات لصياغة هذا النموذج، وأهم فرضياته.

1- تعريف نموذج الانحدار الخطي المتعدد:¹

يقوم النموذج العام على افتراض وجود علاقة خطية ا بين متغير تابع y_i ، وعدد من المتغيرات المستقلة x_1, x_2, \dots, x_n ، ويعبر عن هذه العلاقة بالشكل التالي:

$$y_i = B_0 + B_1 X_1 + B_2 X_2 + \dots + B_n X_n + \varepsilon_i / i=1,2+\dots,n$$

حيث:

y_i : المتغير التابع.

$x_{i1}, x_{i2}, \dots, x_{in}$: المتغيرات المفسرة أو المستقلة.

B_0, B_1, \dots, B_K : معالم النموذج.

N : عدد المشاهدات المتاحة من قيم المتغيرات.

¹ محمد شيخي، طرق الإقتصاد القياسي-محاضرات تطبيقية-، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص ص 57-58.

$$\begin{aligned}
 y_1 &= B_0 + B_1 X_{11} + B_2 X_{12} + \dots + B_k X_{1k} + \varepsilon_1 \\
 y_2 &= B_0 + B_1 X_{21} + B_2 X_{22} + \dots + B_k X_{2k} + \varepsilon_2 \\
 &\vdots \\
 Y_n &= B_0 + B_1 X_{n1} + B_2 X_{n2} + \dots + B_k X_{nk} + \varepsilon_n
 \end{aligned}$$

ويمكن كتابة هذا النظام على الشكل المصفوفي التالي:

$$Y = \begin{bmatrix} Y_1 \\ Y_2 \\ \vdots \\ Y_n \end{bmatrix}, X = \begin{bmatrix} 1 & X_{11} & X_{12} & \dots & X_{1K} \\ 1 & X_{21} & X_{22} & \dots & X_{2K} \\ \vdots & \vdots & \vdots & & \vdots \\ 1 & X_{n1} & X_{n2} & \dots & X_{nK} \end{bmatrix}, \beta = \begin{bmatrix} \beta_0 \\ \beta_1 \\ \vdots \\ \beta_k \end{bmatrix}, \varepsilon = \begin{bmatrix} \varepsilon_0 \\ \varepsilon \\ \vdots \\ \varepsilon_n \end{bmatrix}$$

$$Y = XB + \varepsilon$$

2- خطوات نموذج الانحدار الخطي المتعدد:

ل للوصول لنموذج الانحدار الخطي المتعدد كاملا لابد من مجموعة من الخطوات تم صياغته وهي كالآتي:¹

- أ- تحديد العلاقة الدالية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة كل على حدى أي بمتغير: وذلك عن طريق العرض البياني وذلك حسب مايلي:
- نقوم باستنباط وتقريب الشكل البياني المتحصل عليه إلى أحد الاشكال الدالية المعروفة (خطية، أسية، لوجستية... الخ)، ثم يستنبط الشكل الدالي النهائي للنموذج ككل حيث يختار في هذا المجال الشكل الدالي الغالب، ويتوقف ذلك على خبرة وتجربة الباحث، لأن النظرية الاقتصادية لا يمكن لها تحديد الشكل الدالي للعلاقة بين المتغير والمتغيرات المستقلة ولا حتى عند معدلات النموذج؛
- نقوم بوضع العرض البياني للمتغير التابع بالنسبة للمتغيرات المستقلة (كل متغير مستقل على حدى).

¹ جيلاني جلاطو، الإحصاء التطبيقي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص 80-81.

ب- تقدير معلمات النموذج: يتوقف اختبار طريقة تقدير النموذج على طبيعة وشكل العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وعلى عدد معدلات النموذج، وهذا لا بد من ذكر نوعين من النماذج، نموذج ذو المعادلة الواحدة، ونموذج ذو المعادلات، وفي هذا النموذج سنهتم بحالات نموذج بمعادلة واحدة.

- ✓ علاقة خطية: نستعمل طريقة المربعات الصغرى العادية OLS ؛
- ✓ علاقة لوغاريتمية: يحول إلى العلاقة الخطية ثم نستعمل طريقة المربعات الصغرى؛
- ✓ علاقة أسية: يحول النموذج المتحصل عليه إلى الصيغة الخطية ثم تطبق طريقة المربعات الصغرى العادية.

ج- دراسة صلاحية النموذج: وتتم عن طريق:

- 1- دراسة القوة الإرتباطية والقدرة التفسيرية للنموذج باستعمال معامل الارتباط، ومعامل التحديد.
- 2- اختبار معنوية النموذج: تكتفي في هذا المجال اختبارات:
 - ✓ اختبار الأسس الاقتصادية: تقوم بدراسة مدى تطابق النظرية الاقتصادية، ونتائج التقدير من حيث الحجم، ومن حيث الإشارة؛
 - ✓ اختبارات الاحصائية: نستعمل هذه الاختبارات لدراسة معنوية، المعلمات المقدره حيث نركز على اختبارين: اختبار ستودنت، واختبار فيشر؛
 - ✓ الاختبارات القياسية: ومن أهم الاختبارات القياسية للنماذج الانحدارية المتعددة ما يلي:
اختبار *dubinwatson*، واختبار تجانس أو عدم تجانس تباين الخطأ، واختبار أداء النموذج التنبؤي.

3-فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد:

إن بناء نموذج الانحدار الخطي يجب أن يكون مستوفيا لعدد يكون مستوفيا لعدد من الفرضيات التي يمكن إجمالها كما يلي:¹

- 1- القيمة المتوقعة لمتجه حد الخطأ تساوي صفرا أي أن : $E(U_i) = 0$ ؛
- 2- ان النموذج محدد بطريقة صحيحة أي أنه لا توجد تحيز محدد؛
- 3- لا يوجد ارتباط معنوي بين المتغيرات المستقلة أو التفسيرية، أي أنه لا توجد علاقات خطية تامة بين X_1, X_2, \dots, X_n ، أي لا توجد ظاهرة أو مشكلة؛
- 4- ان قيم المتغيرات المستقلة تتم بالثبات من عينة لأخرى أي غير عشوائية أو احتمالية أي أن :

¹ كمال سلطان محمد سالم، الاقتصاد القياسي، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، الاسكندرية، 2014، ص 78.

الفصل الثالث - دراسة قياسية لأثر المتغيرات النقدية وسعر النفط على سعر صرف الدينار أمام الدولار خلال الفترة الممتدة من 1990-2016.

$$\text{Cov}(u_i, X_{2i}) = \text{Cov}(U_i, X_{3i}) = 0$$

بالإضافة الى فرضيات أخرى تتمثل في:¹

✓ تجانس تباين الاخطاء، أي تباين البواقي أو المتغير العشوائي متجانس وثابت

$$V(U_i) = \sigma^2, \forall i$$

✓ ان القيمة المتوقعة للمتغير العشوائي U_i ثابت لجميع المشاهدات ويساوي:

$$Var(u_i) = \sigma^2 \cdot u_i$$

✓ لا يوجد ارتباط ذاتي أو تسلسلي بين الأخطاء، أي لا يوجد استقلال للأخطاء فالخطاء في أي مشاهدة مستقل عن الخطاء باقي المشاهدات.

المطلب الثاني - تقدير وتقييم نموذج الانحدار الخطي المتعدد:

لتقدير معاملات نموذج الانحدار الخطي المتعدد، يجب المرور على عدة مراحل واختياره وتقييمه للوصول الى بناء نموذج سليم صالح للدراسة والتحليل.

1- **تقدير النموذج:**² ان من أشهر الطرق المستخدمة في تقدير النماذج القياسية هي طريقة المربعات الصغرى العادية "OLS" لما لها من خصائص تميزها عن غيرها من الطرق الاخرى.

لدينا:

$$y = a + b_1X_1 + b_2X_2 + \dots + b_nX_n$$

من أجل حساب معاملات هذا النموذج يجب أن يتحقق الشرط التالي:

$$S = \sum (\ln y - \ln y_i) = \min.$$

$$S = \sum (y - y_i^2) = \min.$$

$$S = \sum (y - a - b_1x_1 - b_2x_2 - \dots - b_nx_n) = \min$$

بعد اشتقاق هذه المعادلة جزئيا بالنسبة للثوابت المشار اليها سابقا ومساواتها بالصفر وهذا بالحصول على المعادلات الخطية التالية:

¹ حسام علي داود، خالد محمد السواعي، الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 57.

² علي مكيد، الإقتصاد القياسي-دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص ص 154-155.

$$\begin{aligned} \sum y &= n \cdot a + b_1 \sum x_1 + b_2 \sum x_2 + \dots + b_n \sum x_n. \\ \sum yx_1 &= a \sum x_1 + b_1 \sum x_1^2 + b_2 \sum x_1 x_2 \dots + b_n \sum x_1 x_n. \\ &\vdots \\ \sum yx_n &= a \sum x_n + b_1 \sum x_1 x_n + b_2 \sum x_2 x_n \dots + b_n \sum x_n^2. \end{aligned}$$

إنطلاقاً من هذه المعادلات الخطية يتم حساب معاملات لنموذج أعلاه بنفس الطريقة التي تم بها حساب معاملات النماذج المتعددة الأخرى.

بحيث أن:

$$A = \frac{\Delta a}{\Delta} ; b_1 = \frac{\Delta b_1}{\Delta} ; b_2 = \frac{\Delta b_2}{\Delta} ; \dots ; b_n = \frac{\Delta b_n}{\Delta}$$

$$a = e \frac{\Delta a}{\Delta} \quad \text{وتكون:}$$

ومعادلة الانحدار بعد حساب ثوابتها تأخذ الشكل التالي:

$$\hat{y}_i = e \frac{\Delta a}{\Delta} + e \frac{\Delta b_1 x_1}{\Delta} + e \frac{\Delta b_2 x_2}{\Delta} \dots + e \frac{\Delta b_n x_n}{\Delta}$$

وعليه تكون معادلة الانحدار المقدرة بطريقة المربعات الصغرى كمايلي:

$$\hat{y} = a + b_1 x_1 + b_2 x_2 + \dots + b_n x_n$$

2-تقييم النموذج:

بعد الحصول على تقدير المعلمات طبقاً لطريقة المربعات الصغرى، سيتم إبراز معايير للحكم على مدى صلاحيتها من الناحية الإحصائية وتتمثل في:

1-2-إختيار معنوية المعالم المقدرة:¹ يستخدم إختيار "t" لتقييم معنوية تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع في نموذج الانحدار الخطي المتعدد، ومع تحقق الفرضيات السابقة للنموذج فإن:

$$H_0 = B_1 = B_2 = \dots = B_k = 0 \cdot \quad \text{فرضية العدم.}$$

¹ حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الإقتصاد القياسي، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص ص 161-164.

$$H_1 \neq B_1 \neq B_2 \neq \dots \neq B_k \neq 0 \cdot$$

وبالتالي يمكن حسابها بالعلاقة التالية:

$$t_{cal} = \frac{B_i}{S_{B_i}}$$

$$S_{B_i} = \sqrt{S^2_{B_i} / S^2_{B_i}} = \text{Var } B_i$$

حيث:

وبعد إحتساب قيمة t يتم مقارنتها مع قيمتها الجدولية عند مستوى معين $\alpha\%$ لتحديد قبول أو رفض فرضية العدم، وعليه فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، نرفض H_0 ونقبل H_1 ونقول أن المتغير المستقل يؤثر على المتغير التابع، أما إذا كانت قيمة t المحسوبة أقل من مثيلتها الجدولية عند مستوى معين $\alpha\%$ ودرجة حرية $n-k$ ، وعليه تقبل فرضية العدم، ويتم رفض الفرضية البديلة.

2-2- إختيار المعنوية الإجمالية لنموذج: يتم إختيار المعنوية الإجمالية لنموذج بإستعمال إختيار فيشر ومعامل التحديد كما يلي:

✓ **إختيار Fisher¹:** وهو اختبار إحصائي يختبر معنوية المعادلة مما يظهر كفاءة المعادلة في تمثيل العلاقة الاقتصادية أو الظاهرة المدروسة. ويمكن أن يحتسب قيمة لهذا الاختبار بالصيغة الآتية:

$$F = \frac{\frac{R^2}{K-1}}{\frac{1-R^2}{N-K}}$$

حيث:

T: عدد المعالم.

K-1: عدد درجات الحري،

n-k: عدد درجات الحرية للخطأ المعياري.

¹ عدنان داود العذاري، الإقتصاد القياسي - نظرية وحلول - دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص45.

إذا كانت F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية عند مستوى ورفض فرضية العدم H_0 ، وبالتالي يمكن القبول أن معالم النموذج ليست كلها مساوية للصفر وأن هناك على الأقل متغير واحد له علاقة بالمتغير التابع، أما إذا كانت F المحسوبة أقل من F الجدولية يتم قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة، مما يعني عدم وجود أية علاقة معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

✓ معالم التحديد المتعدد R^2 :¹ يشير معامل التحديد المتعدد الى النسبة التي يمكن تفسيرها من التغير الكلي في المتغير التابع بدلالة المتغيرات المستقلة المدرجة في دالة الإنحدار المتعدد.

وتعطى بالصيغة الرياضية لمعامل التحديد على النحو التالي:

$$R^2 = 1 - \frac{\sum e_i^2}{\sum_{i=0}^n (y_i - \widehat{y})^2}$$

يكون R^2 محصور بين 0 و 1، فكلما إقترب R^2 من الواحد كان النموذج ذو دقة وجودة عالية، أما إذا إقترب من الصفر كان ذلك دليلا على عدم جودة النموذج.

ان الصعوبات في استعمال R^2 كمقياس لجودة التوفيق راجعة لأن هذا المعامل يعتمد على التغيرات الحاصلة في y_i وبالتالي فإنه لا يأخذ بعين الإعتبار عدد درجات الحرية في أي مشكل إحصائي.

ولهذا العرض يستعمل معامل آخر يسمى معامل التحديد المصحح \overline{R}^2 ، والذي يعطى بالعلاقة التالية:²

$$\overline{R}^2 = (1 - R^2) \left(\frac{n - k - 1}{n - 1} \right)$$

حيث:

N : حجم العينة؛ K : عدد المعالم.

في حالة إجراء مقارنة نموذجين لهما أكثر من متغير مفسر، يتم الاعتماد على معامل التحديد المصحح \overline{R}^2 بدلا من معامل التحديد R^2 .

¹ سعيدة شطباني، محددات سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الإستقرار الإقتصادي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة

الماجستير، علوم إقتصادية، فرع تقنيات كمية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011-2012، ص 74

² محمد شيخي، طرق الإقتصاد القياسي - محاضرات وتطبيقات-، مرجع سابق، ص 69.

المطلب الثالث- مشاكل الانحدار الخطي المتعدد:

تعرض عملية القياس الاقتصادي ثلاثة مشكلات أساسية تتمثل في: مشكلة التعدد الخطي، ومشكلة الارتباط الذاتي، ومشكلة عدم تجانس حد الخطأ.

1- مشكلة التعدد الخطي:¹ لفهم مشكلة التعدد الخطي لابد من التطرق إلى طبيعته، وأسباب حدوثه

ومختلف أثاره، بالإضافة إلى أهم طرق إختياره ومعالجته، وذلك من خلال العناصر التالية:

1-1- طبيعة التعدد الخطي: يقصد بها وجود علاقة خطية تامة بين بعض أو كل المتغيرات

المستقلة المتضمنة في نموذج الانحدار المراد دراسته ل k من متغيرات الانحدار المتضمنة

في النموذج (x_1, x_2, \dots, x_n) فإذا كانت هذه العلاقة خطية تامة، معنى ذلك أن معامل الارتباط

يساوي واحد، ففي هذه الحالة لا يمكن فصل أثر x_1 و x_2 عن بعضهما البعض.

1-2- أسباب حدوث مشكلة التعدد الخطي: تتلخص فيما يلي:²

✓ ميل المتغيرات الاقتصادية لأن تتحرك معا عبر الزمن لتأثرها بنفس العوامل؛

✓ استخدام المتغيرات ذات فترة زمنية بطيئة كمتغيرات تفسيرية في النموذج؛

✓ إن صغر حجم العينة بحيث يصبح عدد المتغيرات المستقلة أكثر من عدد المشاهدات يؤدي

إلى ظهور هذه المشكلة.

1-3- آثاره: لمشكلة الارتباط الخطي عدة آثار يتأثر بها النموذج المقدر ومنها:³

✓ أن قيمة محدد المصفوفة ذو قيمة قليلة جدا وقريبة للصفر مما يجعل قيمة عناصر معكوس

المصفوفة كبيرة جدا، وهذا يعني عند الحصول على بيانات المعالم ستكون كبيرة جدا؛

✓ وجود علاقة طردية ما بين معامل الارتباط للمتغيرات المستقلة وبين ارتفاع قيمة تباين

المعالم.

1-4- طرق إختبار مشكلة التعدد الخطي: هناك عدد من الاختبارات لإكتشاف التعدد الخطي، ولكن

سيتم تناول أهمها:⁴

1-4-1 إختبار Firsh: يشير هذا الإختبار إلى أن مشكلة التعدد الخطي تعتمد على درجة الارتباط بين

x_1 و x_2 فضلا عن معامل التجديد $R_{y^2} \cdot x_1, x_2$ ، وعليه يمكن إقتراح العناصر الأتية للإختبار وهي:

¹ حسان علي بخيت، سحر فتح الله، الإقتصاد القياسي، مرجع سابق، ص 230.

² حسام علي داود، خالد محمد السواعي، الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 378.

³ عدنان داود العذاري، الإقتصاد القياسي- نظرية وحلول-، مرجع سابق، ص 91.

⁴ حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الإقتصاد القياسي، مرجع سابق، ص ص 237-252.

$R_y^2 \cdot x_1, x_2, r_{x_1 x_2}, S_e$ ويتم الإجراء وفقا لهذا الإختبار عن طريق إيجاد معادلة الإنحدار للمتغير التابع على كل من المتغيرات المستقلة ثم بعد ذلك يتم إجراء الإختبار وفقا للمعايير الإحصائية المتعارف عليها، ثم يتم تفضيل معادلة الإنحدار التي تعطي أفضل النتائج، ولمعرفة خطورة هذه المشكلة في معادلة الإنحدار فقد تم إقتراح الأسلوب الذي يتضمن الحصول على معادلة إنحدار المتغير التابع على كل من المتغيرات المستقلة على حدة، ثم تقييم نتائج التقدير المتحصل عليها من حيث قيمة معامل التحديد، R^2 والأخطاء المعيارية للقيم المقدرة لمعاملات الإنحدار ومن ثم القيام بإجراء إختبار المعادلة المقدرة التي تكون نتائج تقديرها أكثر قبولا عن باقي المعادلات، يجب أن تتميز المعادلة المقدرة المختارة بالآتي:

✓ أن تكون الأخطاء المعيارية للقيم المقدرة لمعاملات الإنحدار الخاصة بها أقل من مثيلتها لأي معادلة مقدره أخرى،

✓ أن تكون قيمة معامل التحديد R^2 الخاصة بها أكبر من مثيلتها لأي معادلة مقدره أخرى.

1-4-2- طريقة "FARRAR-GLAUBER": نشرت هذه الطريقة لأول مرة في مقالة بعنوان "التعدد الخطي عن نموذج الإنحدار" لسنة 1967 من قبل

1-4-2-1 إختبار مربع كاي " x^2 ": لتطبيق هذا الإختبار يتم إتباع الخطوات الآتية:

✓ حساب قيمة محدد الإرتباط الخطي R، وأن قيمة المحدد تمثل معاملات الإرتباط البسيطة بين كل متغيرين من المتغيرات المستقلة على حدة؛

✓ معامل الإرتباط بين المتغير نفسه يساوي واحد الصحيح؛

✓ يفترض الإختبار وجود فرضيتين أساسيتين هما:

1-فرضية العدم H_0 : التي تنص على أن المتغيرات مستقلة.

2-الفرضية البديلة H_1 : وتنص على أن المتغيرات غير مستقلة، والصيغة الرياضية لهذا

الإختبار كالاتي:

$$x^2 = - \left[n - 1 - \frac{1}{6} (2K + 5) \right] \cdot (n/R)$$

حيث أن:

N: عدد المشاهدات؛

K: عدد المتغيرات المستقلة؛

$|n|R$: اللوغاريتم الطبيعي لمحدد مصفوفة معاملات الإرتباطات.

1-4-2-2- إختبار إحصائية "F": يتطلب هذا الإختبار إحتساب معامل التحديد المتعدد R^2 بين كل متغير في النموذج (x_j) ، وبقية المتغيرات المستقلة "k"، والصيغة الرياضية لهذا الإختبار كما يلي:

$$F_j = \frac{(R^2 x_i x_1 x_2 \dots x_k / (k-1))}{(1-R^2 x_i x_1 x_2 \dots x_k)(n-k)} \quad / \quad j=1, 2, 3, \dots, K$$

وبعد إحتساب قيمة F_j تقارن مع قيمتها الجدولية بدرجة حرية مساوية إلى $(k-2)$ ، $(n-K-1)$ للسط والمقام وبمستوى معنوية معين بهدف قبول أو رفض أحد هاتين الفرضيتين:

$$H_0 : R^2 x_i x_1 x_2 \dots x_k = 0$$

$$H_1 : R^2 x_i x_1 x_2 \dots x_k \neq 0$$

فإذا كانت قيمة F المحتسبة أكبر من القيمة الجدولية ترفض H_0 وتقبل H_1 أي أن المتغيرات المستقل x_j يرتبط خطيا مع بقية المتغيرات المستقلة. أما إذا كانت F المحتسبة أقل من مثيلتها الجدولية تقبل H_0 أي أن المتغير x_j لا يرتبط خطيا مع بقية المتغيرات المستقلة.

1-4-2-3- إختبار إحصائية "t": يعتمد إختبار "t" بدوره على قيم معاملات الإرتباط

الجزئية ما بين كل إثنين من المتغيرات المستقلة (r_{ij}) بصورة منفردة، بإفتراض أن بقية المتغيرات المستقلة في النموذج ثابتة، والصيغة الرياضية لهذا الإختبار:

$$t_{ij} = \frac{(r_{x_j x_i} x_1 x_2 \dots x_k) \sqrt{n-k}}{\sqrt{(1-r_{x_j x_i}^2) x_1 x_2 \dots x_k}}$$

حيث أن:

r_{ij}^2 : قيمة معامل الإرتباط الجزئي بين المتغيرين المستقلين x_j, x_i ، بإعتبار أن بقية المتغيرات المستقلة ثابتة.

وبعد إحتساب قيمة r_{ij} تقارن مع قيمتها الجدولية بدرجة حرية $(n-k)$ ، ومستوى معين لتحديد قبول أو رفض أحد الفرضيتين:

$$H_0 : r_{x_i x_j} x_1 x_2 \dots x_k = 0$$

$$H_1 : r_{x_i x_j} x_1 x_2 \dots x_k \neq 0$$

فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية ترفض H_0 وتقبل H_1 أي أن الارتباط الجزئي بين المتغيرين معنوي، وبالعكس فإن الارتباط الجزئي بينهما غير معنوي عندما تكون القيمة المحسوبة أصغر من مثليتها الجدولية.

1-4-3- إختبار كلاين: يستخدم هذا الإختبار للكشف عن وجود مشكلة التعدد الخطي حيث يتم مقارنة معامل التحديد R^2 مع مربع معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة، فإذا كان: $R^2 > r_{xi}^2 x_j$ أي أن معامل التحديد R^2 أكبر مربع معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة فهذا يعني عدم وجود مشكلة التعدد الخطي.

1-5 طرق معالجته: هناك بعض الحلول التي يتم إعتقادها لمعالجة مشكلة التعدد الخطي، وتتمثل في النقاط التالية:¹

- ✓ تؤثر هذه المشكلة على بعض المعاملات فقط، بينما يظل البعض الآخر غير متأثر بها، وبالتالي المعاملات غير متأثرة يمكن الاستفادة منها في التحليل بالذات في التنبؤ في إتخاذ القرارات؛
- ✓ محاولة توسيع حجم العينة؛
- ✓ إضافة متغيرات جديدة للعلاقة؛
- ✓ حذف أو إضافة متغير جديد، والهدف من ذلك هو التخلص من مشكلة التعدد الخطي.

نستنتج من ذلك بأن مشكلة التعدد الخطي ليست مشكلة سهلة، ويستطيع الباحث بصورة عامة، أن يزيد من كفاءة تقديراته إذا كان قادراً على زيادة حجم العينة لأن دقة التقديرات تزداد بزيادة عدد المشاهدات التي تعتمد عليها في عملية التقدير.

2- مشكلة الارتباط الذاتي: للتعرف على مشكلة الارتباط الذاتي لابد من تحديد طبيعتها وأسبابها ومختلف أثارها إضافة إلى طرق تقديرها وكيفية معالجتها، وهو ماسيتم التطرق إليه من خلال مايلي:

1-2- طبيعة مشكلة الارتباط الذاتي:² تنشأ مشكلة الارتباط الذاتي في النماذج القياسية التي تعتمد على بيانات المقطع العرضي بين قيم المتغير العشوائي في الفترة "t" وبين قيمته في الفترات اللاحقة أو السابقة. أي أن التباين المشترك للمتغير العشوائي لا يساوي صفر. $(E(U_i; U_j) \neq 0)$.

¹ مجيد علي حسن، عفاف عبد الجبار سعيد، الإقتصاد القياسي- النظرية والتطبيق -، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 1998، ص ص 503-502.

² كامل علاوي كاظم القتلاوي، حسن لطيف الزبيدي، القياس الإقتصادي- النظرية والتحليل -، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 143.

2-2- أسباب وأثار مشكلة الإرتباط الذاتي: فيما يخص الأسباب فتمثل في:¹

- ✓ إهمال بعض المتغيرات المستقلة من النموذج المراد تقديره؛
 - ✓ عدم دقة بيانات السلاسل الزمنية؛
 - ✓ الصياغة الرياضية غير دقيقة لنموذج الإنحدار المراد تقديره.
- أما وجوده فيؤثر سلبا على طريقة المربعات الصغرى كما يلي:

- ✓ عدم دقة التنبؤات المستخلصة بإستخدام "OLS"، لذلك يمكن الحصول على تنبؤات أكثر دقة؛
- ✓ يكون تباين القيم المقدره للنموذج متحيزا نحو الأسفل.

2-3- طرق تقدير معامل الإرتباط الذاتي: هناك عدة طرق لتقدير معامل الإرتباط الذاتي يتم ذكر مايلي:²

2-3-1- طريقة إختبار إحصائية دارين واطسون "DW":

ويتم تقدير معامل الإرتباط الذاتي من خلال طريقة إختبار المعامل " \hat{b} " كما يلي:

باستحضار معادلة تقدير D-W نجد:

$$\hat{p} = \frac{2 - \hat{D}}{2} \quad \text{أي:}$$

وبالتالي تصبح المعادلة من الشكل:

$$\hat{p} = [1 - (0,5 \cdot DW)]$$

2-3-2 طريقة THEIL-NAGAR: يتم تقدير معامل الإرتباط الذاتي \hat{p} من خلال الصيغة الآتية:

$$\hat{p} = \frac{n^2 \left(1 - \frac{D^*}{2} + (k+1)^2 \right)}{n^2 (K+1)^2}$$

حيث:

K: تمثل عدد المتغيرات المستقلة؛

K+1: تمثل عدد معلمات الإنحدار المقدره.

¹ مجيد علي حسن، عفاف عبد الجبار سعيد، الإقتصاد القياسي-النظرية والتطبيق-، مرجع سابق، ص ص 447-448.

² حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الإقتصاد القياسي، مرجع سابق، ص ص 195-196.

2-3-2- طريقة **corhrane-orcutt**: يتم تقدير معامل الارتباط الذاتي من خلال تقدير قيم المتغير العشوائي وفق الصيغة الآتية:

$$\hat{\rho} = \frac{\sum U_i U_{i-1}}{\sum (U_i)^2}$$

2-4- معالجة مشكلة الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى: يتم من خلال مايلي:¹

- ✓ عندما يكون السبب هو إهمال متغير أو متغيرات مستقلة من النموذج يتعين إضافة ذلك المتغير أو المتغيرات إلى النموذج؛
- ✓ عندما يكون سبب المشكلة هو الصياغة الغير الدقيقة فإن المعالجة تتوقف على إعادة صياغة النموذج المراد دراسته؛
- ✓ أما إذا كان سبب المشكلة هو وجود علاقة فعلية بين قيم حد الخطأ أو المتغير العشوائي، فيصبح معالجتها عن طريق تحويل المتغيرات المستقلة باستخدام طريقة التحويل، طريقة الفرق العام، طريقة التكرار.

3- مشكلة عدم تجانس حد الخطأ: إن عدم صدق فرضية ثبات في التباين أي أن $\sigma_{ui}^2 \neq \text{var}(U_i)$ تخلق مشكلة في القياس وهي مشكلة عدم تجانس التباين التي يكون فيها الأخطاء المعيارية لمعامل حد الخطأ ليس لها نفس التباين لكل المشاهدات.

2-1- طبيعة مشكلة عدم تجانس حد الخطأ:² هناك أسباب عدة لظهور هذه المشكلة ومن أهمها ماياتي:

- ✓ سلوكية وتصرف الأفراد التي تقل الأخطاء فيها عبر مرور الزمن، وعليه فإن تباين حد الخطأ α_i^2 بتناقص هو الآخر خلال الفترة الزمنية؛
- ✓ يتزايد تباين حد الخطأ σ_i^2 مع زيادة مستوى الدخل؛
- ✓ مع تحسن أساليب جمع البيانات يقل تباين حد الخطأ (σ_i^2) ، وذلك لأن جمع البيانات الدقيقة والواقعية تقلل من حدوث الأخطاء.

2-2- طرق إختبار مشكلة عدم تجانس حد الخطأ: هناك طرق عدة يمكن بواسطتها إختبار فيما لو كان النموذج يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين أم لا منها:

3-3-1: إختبار بارك: يمكن إبراز هذا الإختبار في خطوات كما يلي:

¹ مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، الاقتصاد القياسي-النظرية والتطبيق-، مرجع سابق، ص ص 469-470.

² كامل علاوي كاظم القتلاوي، حسن لطيف الزبيدي، القياس الاقتصادي-النظرية والتحليل، مرجع سابق، ص 179.

$$C_i = B_0 + B_1 Y_i + e_i \quad (i = 1, 2, \dots, n)$$

✓ للحصول على القيم المقدرة لحد الخطأ من المعادلة أعلاه، كما يأتي:

$$e_i = C_i - \hat{C}_i$$

✓ لتطبيق طريقة "OLS" في إجراء إنحدار $\ln e_i^2$ على $\ln Y_i$ نحصل على:

$$\ln e_i^2 = \hat{b}_0 + \hat{b}_1 \ln Y_i$$

✓ تحسب قيمة t^* المحتسبة بالنسبة للمعامل b وكما يأتي:

$$t_{b_1}^* = \frac{\hat{b}}{se\hat{b}} \quad / \quad Se\hat{b} = \sqrt{var\hat{b}} \quad / \quad var\hat{b} = \frac{\sigma^2}{\sum y_i}$$

✓ نجد قيمة t^e الجدولية ثم نقارنها مع نظرية t^* المحسوبة عند درجة حرية $n-k+1$.
إذا كان $t^e < t^*$ نرفض فرضية العدم ويتم قبول الفرض البديل أن $b \neq 0$ ، ويقال عندئذ
أن قيمة المعامل b يكون معنوي إحصائي.

3-2-3-إختبار معامل إرتباط الرتب لسبيرمان:¹ يعتبر هذا الإختبار من أفضل الإختبارات من حيث
السهولة والشمولية لكل النماذج المقدرة البسيطة والمتعددة، ويمكن تطبيق هذا الإختبار كما يأتي:

✓ يتم تقدير نموذج الإنحدار بطريقة المربعات الصغرى الإعتبارية؛
✓ يحتسب قيم المتغير التابع \hat{y}_i بواسطة إدخال قيم المتغير المستقل؛
✓ يتم إيجاد قيم البواقي التي تمثل تقدير قيم حد الخطأ e_i :

$$e_i = y_i - \hat{y}_i$$

✓ ترتيب قيم البواقي إما تصاعدياً أو تنازلياً؛

✓ يتم تقدير معامل إرتباط الرتب لسبيرمان بإستخدام الصيغة الرياضية التالية:²

$$r_s = 1 - \frac{6\sum D_i^2}{n(n^2-1)}$$

¹عدنان داود العذاري، الإقتصاد القياسي-نظرية وحلول-، مرجع سابق، ص 112.

²مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، الإقتصاد القياسي-النظرية والتطبيق-، مرجع سابق، ص 517.

الفصل الثالث- دراسة قياسية لأثر اللمتغيرات النقدية وسعر النفط على سعر صرف الدينار أمام الدولار خلال الفترة الممتدة من 1990-2016.

✓ إيجاد قيمة t^* المحسوبة بإستخدام الصيغة الآتية:

$$t^* = \frac{r_s \sqrt{n-2}}{\sqrt{1-r_s^2}}$$

المبحث الثاني- المعالجة الإحصائية للنموذج وتحليله اقتصاديا:

خلال هذا المبحث سيتم تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد بواسطة طريقة المربعات الصغرى باستخدام Eviews 8، ليتم الوقوف على مدى صلاحيته من الناحية الإحصائية، ليتم بعد ذلك التحليل الاقتصادي له، وذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول- تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد وتقييمه؛

المطلب الثاني- تقدير النموذج المعدل وتقييمه؛

المطلب الثالث- مشاكل نموذج الانحدار الخطي المتعدد؛

المطلب الرابع- التحليل الاقتصادي للنموذج المعدل.

المطلب الأول- تقدير نموذج الإنحدار الخطي المتعدد وتقييمه:

يتم إستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد لإجراء إنحدار مجموعة من المتغيرات المستقلة على معدل الصرف الفعلي الاسمي للدينار الجزائري، وهذا بهدف بلورة هذه المتغيرات في صيغ كمية، ثم تقدير هذا النموذج بإستخدام أساليب قياسية بغية تقييمه، والتوصل إلى إستنتاجات كمية لمعرفة أثر هذه المتغيرات على سلوك معدل الصرف الفعلي الاسمي للدينار الجزائري.

1-تقدير النموذج:

يتكون نموذج الإنحدار الخطي المتعدد محل الدراسة من مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تؤثر في المتغير التابع، هذه المتغيرات تتمثل في:

المتغير التابع: يتمثل المتغير التابع في نموذج الانحدار الخطي المتعدد محل الدراسة في الجزائر في معدل الصرف الفعلي الاسمي للدينار الجزائري (NEER) بالأرقام القياسية.

المتغيرات المستقلة: تم إختيار مجموعة من المتغيرات المستقلة وتتمثل فيما يلي:

- ✓ **معدل الفائدة "INT":** بما أن الهدف الأساسي من الدراسة هو معرفة مدى تأثير المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري، فقد تم اعتبار معدل الفائدة الممثل بمعدل إعادة الخصم كمتغير مستقل في هذا النموذج،
- ✓ **معدل التضخم "INF":** بالإضافة إلى المتغيرين السابقين تم اعتبار معدل التضخم في الإقتصاد الجزائري كمتغير مستقل في هذا النموذج؛
- ✓ **الكتلة النقدية "M2":** نظرا لتأثير كمية النقود التي يتم ضخها في الإقتصاد على سعر الصرف، تم وضع الكتلة النقدية بالمجمع الثاني "M2" كمتغير مستقل؛
- ✓ **سعر النفط "POIL":** نظرا لأن أسعار النفط تؤثر على تغير معدل الصرف الفعلي الاسمي للدينار، وبالتالي تم إدخال المتوسط السنوي لسعر النفط كمتغير مستقل.

أما السلسلة الزمنية لهذه الدراسة فهي الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2016، أي: $N = 27$

و بالإعتماد على Eviews 8، فقد تم تقدير المعادلة التالية:

$$NEER = a + b INT + c INF + d M2 + e POIL + u_i \dots \dots \dots (01)$$

حيث: a, b, c, d, e هي معاملات النموذج.

2- تقييم النموذج:

للحصول على المعادلة التي تعبر عن العلاقة القائمة بين معدل الصرف الفعلي الاسمي للدينار الجزائري كمتغير تابع يستجيب للمتغيرات النقدية وأسعار النفط، وهذا بعد إدخال قيم متغيرات النموذج المبينة في الملاحق رقم (1) و (2) و (3)، تم الحصول على النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول (1.3): تقدير نموذج الإنحدار الخطي المتعدد.

Dependent Variable: NEER

Method: Least Squares

Sample: 1990 2016

Included observations: 27

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	96.59727	75.48517	1.279685	0.2140
INT	9.345886	11.96164	0.781322	0.4429
INF	1.610196	4.757651	0.338444	0.7382
M2	-0.006384	0.008059	-0.792169	0.4367
POIL	0.241301	1.071800	0.225136	0.8240

R-squared	0.350144	Mean dependent var	153.5337
Adjusted R-squared	0.231989	S.D. dependent var	119.4762
S.E. of regression	104.7045	Akaike info criterion	12.30574
Sum squared resid	241186.7	Schwarz criterion	12.54571
Log likelihood	-161.1274	Hannan-Quinn criter.	12.37709
F-statistic	2.963418	Durbin-Watson stat	0.722256
Prob(F-statistic)	0.042352		

المصدر من إعداد الطلبة بناء على مخرجات Eviews 08.

من حيث جودة النموذج يمكن تحليله كما يلي:

➤ بالنسبة لمعامل التحديد R-Squared فيقدر حسب الجدول أعلاه بـ 0.35 وهي قيمة ضعيفة بشكل كبير في تفسير المتغير التابع "معدل الصرف الفعلي الإسمي". أي أن تغيرات المتغيرات المستقلة في هذا النموذج تفسر ما نسبته 35% من معدل الصرف الفعلي الإسمي للدينار الجزائري والنسبة المتبقية والتي تقدر بـ 65% تفسرها متغيرات أخرى خارج النموذج. و هو ما لا يعطي جودة عالية للنموذج؛

➤ بالنسبة للمتغير المستقل M2 فهو غير معنوي في تفسير وشرح المتغير التابع "معدل الصرف الفعلي للدينار الجزائري" وذلك بالاعتماد على اختبار ستودنت حيث أن الجدول اعلاه يظهر أن: $p\text{-value (t)} = 0.4367$ وهي أكبر من مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ ، وهو ما يؤكد عدم معنوية المتغير المستقل الأول؛

- بالنسبة للمتغير المستقل الثاني " سعر النفط " فهو غير معنوي كذلك في تفسير وشرح المتغير التابع " معدل الصرف الفعلي الإسمي للدينار الجزائري "، وذلك بالاعتماد على اختبار ستودنت حيث أن الجدول اعلاه يظهر أن $p\text{-value}(t) = 0.8240$ ، وهي أكبر من $\alpha = 5\%$ وهو ما يؤكد عدم معنوية المتغير المستقل الثاني؛
- بالنسبة للمتغير المستقل الثالث ممثلاً في "معدل الفائدة" فهو غير معنوي هو الآخر في تفسير وشرح المتغير التابع " معدل الصرف "، وذلك بالاعتماد على اختبار ستودنت حيث أن الجدول اعلاه يظهر أن $p\text{-value}(t) = 0.4429$ ، وهي أكبر من $\alpha = 5\%$ ، وهو ما يؤكد عدم معنوية المتغير المستقل الثالث؛
- بالنسبة للمتغير المستقل الرابع والأخير ممثلاً في "معدل التضخم" فهو غير معنوي أيضاً في تفسير وشرح المتغير التابع " معدل الصرف الفعلي الاسمي "، وذلك بالاعتماد على اختبار ستودنت حيث أن الجدول اعلاه يظهر أن $p\text{-value}(t) = 0.7382$ وهي أكبر من $\alpha = 5\%$ ، وهو ما يؤكد عدم معنوية المتغير المستقل الرابع؛
- بالنسبة لاختبار جودة النموذج من حيث اختبار فيشر معنوية المتغيرات المستقلة (مجتمعة) فإن الجدول الماضي يظهر أن $Pro(F\text{-statistic}) = 0.0423$ وهي أصغر من 5% وهو ما يبين جودة النموذج من حيث اختبار فيشر.

وعليه، ومن خلال ما سبق يمكن الحكم على أن هذا النموذج لا يمكن الاعتماد عليه في تفسير أثر المتغيرات النقدية وأسعار النفط على معدل الصرف الفعلي الاسمي. وعليه، لحل هذه المشكلة سوف يتم إستبدال معدل الصرف الفعلي الاسمي بمعدل صرف الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي.

المطلب الثاني - تقدير النموذج المعدل وتقييمه:

سيتم إستبدال معدل الصرف الفعلي الإسمي بمعدل الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار كمتغير تابع، وذلك لسببين: أن عملة الدولار الأمريكي هي عملة عالمية ودولية ذات سمعة ممتازة في المبادلات التجارية والمالية الدولية، كما أن الجزائر تتعامل بهذه العملة بشكل كبير خاصة فيما يتعلق بتجاريتها الخارجية. وأيضاً أنه لا يمكن تعويض معدل الصرف الفعلي الاسمي بسعر صرف الدينار أمام الأورو لسبب بسيط أن هذه العملة ممثلة في الأورو قد ظهرت سنة 1999 فقط أما دراستنا فهي تبدأ من سنة 1990 وبالتالي لا يوجد معطيات حول سعر صرف الدينار أمام الأورو خلال الفترة 1990-1998.

1- تقدير النموذج المعدل: يتم تحويل معدل الصرف الفعلي الاسمي NEER إلى معدل صرف الدينار امام الدولار TNC كمتغير تابع، مع بقاء المتغيرات المستقلة السابقة على حالها .

الفصل الثالث - دراسة قياسية لأثر المتغيرات النقدية وسعر النفط على سعر صرف الدينار أمام الدولار خلال الفترة الممتدة من 1990-2016.

الجدول رقم (2.3): تقدير النموذج المعدل

Dependent Variable: TNC				
Method: Least Squares				
Sample: 1990 2016				
Included observations: 27				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	82.31843	7.075776	11.63384	0.0000
INT	-2.487752	1.121251	-2.218728	0.0371
INF	-0.568144	0.445969	-1.273954	0.2160
M2	0.003719	0.000755	4.923576	0.0001
POIL	-0.329566	0.100468	-3.280324	0.0034
R-squared	0.859403	Mean dependent var	63.66719	
Adjusted R-squared	0.833839	S.D. dependent var	24.07763	
S.E. of regression	9.814716	Akaike info criterion	7.571219	
Sum squared resid	2119.230	Schwarz criterion	7.811189	
Log likelihood	-97.21145	Hannan-Quinn criter.	7.642574	
F-statistic	33.61880	Durbin-Watson stat	1.147998	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات 08 Eviews

2- تقييم النموذج:

من حيث جودة النموذج الجديد يمكن تحليله كما يلي:

- بالنسبة لمعامل التحديد R-Squared فيقدر حسب الجدول أعلاه بـ 0.85 وهي قيمة كبيرة تفسر وجود ارتباط قوي في تفسير المتغير التابع " معدل الصرف"، أي أن تغيرات المتغيرات المستقلة في هذا النموذج تفسر ما نسبته 85% من معدل الصرف في الجزائر والنسبة المتبقية تفسرها متغيرات أخرى، وأيضا معدل الارتباط المعدل الذي يساوي 0.83، وهو ما يعطي جودة عالية للنموذج؛
- بالنسبة للمتغير المستقل M2 فهو معنوي في تفسير وشرح المتغير التابع " معدل الصرف" (على حده) وذلك بالاعتماد على اختبار ستودنت حيث أن الجدول اعلاه يظهر أن: $p\text{-value}(t) = 0.0001$ وهي أقل بكثير من 5% وهو ما يؤكد معنوية المتغير المستقل الأول؛
- بالنسبة للمتغير المستقل الثاني سعر النفط فهو معنوي كذلك في تفسير وشرح المتغير التابع " معدل الصرف" وذلك بالاعتماد على اختبار ستودنت حيث أن الجدول اعلاه يظهر أن $p\text{-value}(t) = 0.0003$ وهي أقل من 5% وهو ما يؤكد معنوية المتغير المستقل الثاني؛

➤ بالنسبة للمتغير المستقل الثالث ممثلاً في معدل الفائدة فهو معنوي هو الآخر في تفسير وشرح المتغير التابع " معدل الصرف " وذلك بالاعتماد على اختبار ستودنت حيث أن الجدول اعلاه يظهر أن $p\text{-value}(t) = 0.0371$ وهي أقل من 5 % وهو ما يؤكد معنوية المتغير المستقل الثالث؛

➤ بالنسبة للمتغير المستقل الرابع والأخير ممثلاً في معدل التضخم فهو غير معنوي في تفسير وشرح المتغير التابع " معدل صرف الدينار امام الدولار "، وذلك بالاعتماد على اختبار ستودنت حيث أن الجدول اعلاه يظهر أن $p\text{-value}(t) = 0.2160$ وهي أكبر من 5 % وهو ما يؤكد عدم معنوية المتغير المستقل الرابع؛

➤ بالنسبة لاختبار جودة النموذج من حيث اختبار فيشر معنوية المتغيرات المستقلة (مجتمعة) فإن الجدول الماضي يظهر أن $Pro(F\text{-statistic}) = 0.0000$ وهي أصغر من 5 % وهو ما يبين جودة النموذج من حيث اختبار فيشر.

وعليه، يمكن كتابة المعادلة المقدرة بالشكل التالي:

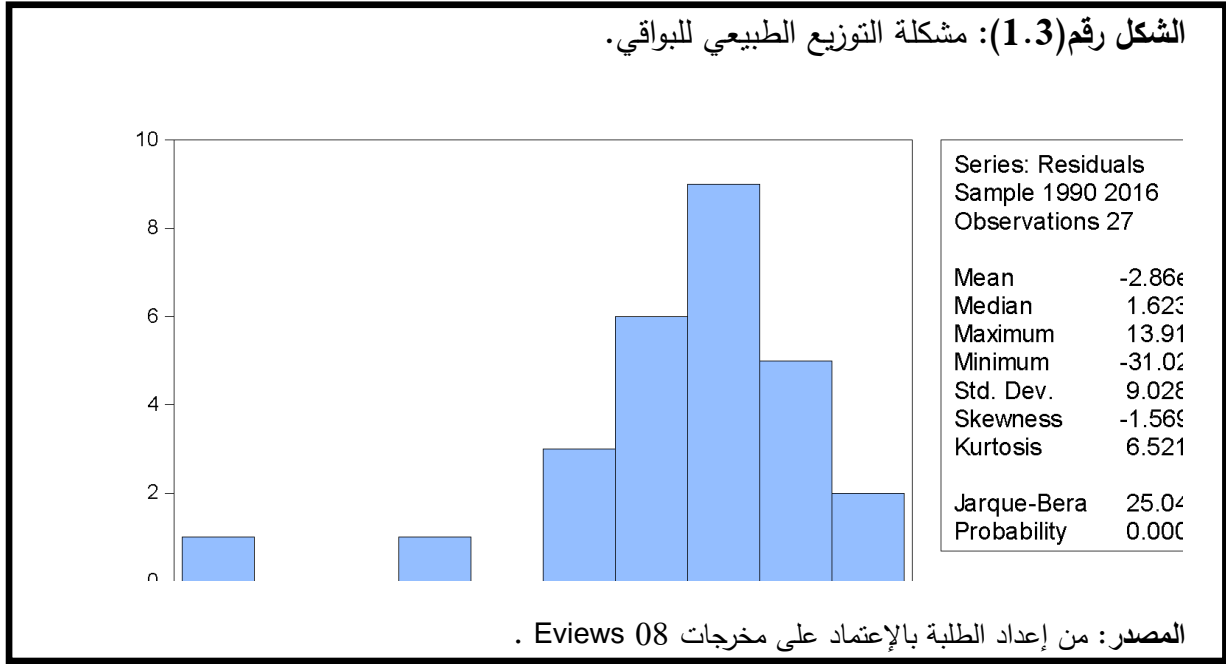
$$TCN = 82.31 + 0.0037 M2 - 0.3295 POIL - 2.487 INT - 0.568 INF$$

المطلب الثالث- دراسة مشاكل النموذج المعدل:

يجب أن لا يكون هناك مشاكل تؤثر على النموذج بالإضافة إلى أنه يجب أن يكون متوافقاً مع الواقع والنظريات الاقتصادية، وإلا يصبح هذا النموذج غير معني له، لذلك سيتم التطرق إلى المشاكل التالية:

1- التوزيع الطبيعي للبواقي:

يتم إختبار هذه المشكلة من خلال إختبار Jarque-Bera، وهو ما يوضحه الجدول التالي:



من خلال الشكل أعلاه، يمكن ملاحظة أن احتمالية جارك بيرتا تساوي الصفر وهي أقل تماما من 0.05، وهو ما يعني أن البقاي لا تتوزع توزيعا طبيعيا وهذا أمر غير جيد بالنسبة للنموذج، أي أن هذا النموذج يعاني من مشكلة عدم التوزيع الطبيعي.

2- بالنسبة للارتباط الذاتي للبقاي **serial correlated**:

يمكن دراسة هذه المشكلة من خلال Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test وهو ما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم (3.3): مشكلة الارتباط الذاتي للبقاي للنموذج المعدل.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:		
F-statistic	1.271553	Prob. F(2,20) 0.3021
Obs*R-squared	3.045891	Prob. Chi-Square(2) 0.2181

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات Eviews08 .

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن قيمة كي مربع تساوي 0.3021 وهي أكبر من 0.05 وهو ما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للبقاي، وهذا مؤشر ايجابي للنموذج.

3- بالنسبة لمشكلة عدم ثبات تجانس التباين **Heteroskedasticity**:

يمكن دراسة هذه المشكلة من خلال Breusch-Pagan-Godfrey، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (4.3): مشكلة عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.330083	Prob. F(4,22)	0.2901
Obs*R-squared	5.257951	Prob. Chi-Square(4)	0.2618
Scaled explained SS	9.638102	Prob. Chi-Square(4)	0.0470

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات 08 Eviews.

من خلال الشكل أعلاه، يمكن ملاحظة أن إحصائية إختبار $P_value = 0.2901$ وهي أكبر من 0.05، وبالتالي هذا النموذج لا يعاني من مشكل عدم تجانس التباين.

من خلال ما سبق، يتضح أن هذا النموذج هو ذات جودة لا بأس بها، ولا يعاني من المشاكل السابقة بإستثناء مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي، وهذه المشكلة لا تؤثر إحصائيا في جودة النموذج، وهو ما يدفع إلى قبول النموذج إلى أبعد الحدود.

المطلب الرابع - التحليل الإقتصادي للنموذج المعدل:

من خلال ما سبق، فإن النموذج مقبول إحصائيا وهو ما يدفع بهذه الدراسة إلى الانتقال إلى التحليل الإقتصادي من خلال مناقشة المعادلة السابقة، وقد تم تقديرها على الشكل التالي:

$$TCN = 82.31 + 0.0037 M2 - 0.3295 POIL - 2.487 INT - 0.568 INF$$

توضح المعادلة السابقة عن العلاقة بين معدل الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي كمتغير تابع، والكتلة النقدية ممثلة بالمجمع الثاني وسعر النفط ومعدل الفائدة ممثل بمعدل إعادة الخصم ومعدل التضخم كمتغيرات مستقلة، ولتوضيح العلاقة التي تربط المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع، تكون كما يلي:

✓ وجود علاقة طردية بين المتغير المستقل (عرض النقود M2) و المتغير التابع (معدل الصرف الدينار الجزائري أمام الدولار)، حيث كلما زاد عرض النقود M2 دون أن يصاحبها زيادة في

الإنتاجية، تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية، والتي تنتج عنها زيادة تكاليف أسعار الصادرات، مما يجعلها غير قادرة على المنافسة الخارجية، وبالتالي ينخفض الطلب عليها، وحسب نظرية تعادل القوة الشرائية عند ارتفاع أسعار السلع المحلية سيؤدي ذلك إلى ارتفاع سعر الصرف، وبالتالي إلى تدهور قيمة العملة المحلية، ومنه فإن العلاقة الطردية الموجودة في النموذج صحيحة إقتصاديا؛

✓ من خلال المعادلة يتم ملاحظة الإشارة السالبة، وهي ما يبين العلاقة العكسية بين سعر النفط كمتغير مستقل ومعدل الصرف الدينار مقابل الدولار كمتغير تابع، حيث أنه كلما زاد سعر النفط في الأسواق العالمية بـ 1 دولار كلما أدى ذلك إلى انخفاض معدل صرف الدينار أمام الدولار بـ 0.3295 دينار لكل واحد دولار، حيث ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة عائدات الصادرات خاصة في حالة الإقتصاد الجزائري الذي يعتمد على الصادرات النفطية، وبالتالي زيادة المداخيل بالعملة الصعبة مما يؤدي إلى انخفاض عدد وحدات الدينار مقابل الدولار أي تحسن قيمة العملة الوطنية، ومنه فإن العلاقة العكسية الموجودة في النموذج صحيحة إقتصاديا؛

✓ وجود علاقة عكسية بين معدل الفائدة الممثل بمعدل إعادة الخصم (المتغير المستقل) وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار (المتغير التابع)، حيث كلما ارتفع معدل الفائدة بوحدة واحدة إنخفض معدل الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار بـ 2.487%، وهو ما يؤدي إلى الاعتماد على نموذج Dornbusch، حيث أنه حسب هذا النموذج أن لزيادة عرض النقود أثرتين هما: الأثر المباشر بمعنى أن زيادة عرض النقود تؤدي إلى تدهور قيمة العملة المحلية، ما يؤدي ذلك إلى ارتفاع معدل الصرف الدينار الجزائري أمام الدولار، وأثر السيولة حيث أن زيادة عرض النقود تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة، ومن ثم هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، مما يؤدي إلى تدهور قيمة العملة (ارتفاع سعر الصرف)، ومنه فإن العلاقة العكسية الموجودة في النموذج صحيحة إقتصاديا؛

✓ هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم (المتغير المستقل) ومعدل صرف الدينار الجزائري (المتغير التابع)، حيث كلما ارتفع معدل التضخم في الجزائر بـ 1% أدى ذلك إلى انخفاض سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بـ 0.568%، وما يؤكد عدم تحقيق نظرية تعادل القوة الشرائية، حيث تقول النظرية أنه كلما ارتفعت الأسعار المحلية أدت ذلك إلى ارتفاع سعر الصرف وتدهور قيمة العملة الوطنية، ومنه فإن العلاقة العكسية الموجودة في النموذج غير صحيحة إقتصاديا.

من الدراسة الإقتصادية والقياسية للنموذج المقدر، نلاحظ أنه من الناحية الإقتصادية كل المتغيرات المفسرة متوافقة مع النظريات الإقتصادية ماعدا معدل التضخم، أما من الناحية

الإحصائية نجد أن كل المتغيرات المفسرة لها معنوية إحصائية ماعدا معدل التضخم، وبالتالي سيتم إسقاط هذا المتغير من النموذج خلال الفترة محل الدراسة.

خاتمة الفصل:

من خلال هذا الفصل ومن المعطيات الخاصة بمتغيرات الدراسة، تم تقدير النموذج الأول بين كل من معدل الصرف الفعلي الإسمي للدينار الجزائري كمتغير تابع، و الكتلة النقدية M2 ومعدل إعادة الخصم ومعدل التضخم وسعر النفط كمتغيرات مستقلة، وهذا خلال الفترة الممتدة من 1990-2016 تم القيام بتطبيق نموذج الإنحدار الخطي المتعدد، وبعد القيام بتشخيصه اتضح أنه لا يمكن الإعتماد عليه في تفسير أثر المتغيرات النقدية وسعر النفط على معدل الصرف الفعلي الاسمي للدينار الجزائري، وهو ما أدى إلى إعادة تقدير نموذج جديد وذلك باستبدال معدل الصرف الفعلي الاسمي للدينار الجزائري بمعدل الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي كمتغير تابع، وبقاء المتغيرات المستقلة على حالها، وبعد القيام بتشخيص هذا النموذج المعدل للتأكد من جودته ووجود أو عدم وجود مشاكل قد تؤثر على صلاحيته، فتبين عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي وعدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين، إلا أنه يعاني من مشكلة عدم التوزيع الطبيعي للبواقي، وهذه المشكلة لا تؤثر إحصائيا في جودة النموذج، وهذا ما أدى إلى قبول النموذج إحصائيا.

كما تبين أن النتائج التي تم التحصل عليها تتطابق مع كل من الواقع والنظريات الإقتصادية، ماعدا معدل التضخم الذي تم إسقاطه من هذا النموذج، لأنه مخالف للنظرية الإقتصادية، وهذا ما دل أن النموذج المقدر ذو جودة، أي أن معدل الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي يتأثر بالتغيرات التي تطرأ في كل من الكتلة النقدية M2 ومعدل إعادة الخصم ومعدل التضخم، وكل ما يحدث من تقلبات في أسعار النفط في السوق العالمية.

خاتمة عامة:

تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق جملة من الأهداف النهائية كمحاربة التضخم وزيادة معدل التشغيل التام، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة مع تحسين وضعية ميزان المدفوعات. ولتحقيق هذه الأهداف لابد على السلطة النقدية استخدام أدوات مباشرة وغير مباشرة في تنفيذ سياستها، والتحكم في جل المتغيرات النقدية المتمثلة أساسا في الكتلة النقدية، والتحكم في معدلات الفائدة والإستقرار في المستوى العام للأسعار الذي يعتبر من أهم أهداف السياسة النقدية، والتي بدورها تؤثر على سعر الصرف نظرا لكونه متغيرا إقتصاديا شديد الحساسية بالمشورات الداخلية والخارجية، بإعتباره حلقة وصل بين الإقتصاديات الدولية ومقياسا هاما لحجم معاملاتها.

ولقد أدى التدهور المفاجئ لسعر النفط (الأزمة النفطية لسنة 1986) إلى دخول الإقتصاد الجزائري في أزمة حادة، والتي إنعكست سلبا على الإستقرار النقدي، والقيام بالعديد من الإصلاحات النقدية التي تطلبت أموال ضخمة من أهمها برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي (1994-1998)، وطلب مساعدات من صندوق النقد الدولي التي أرغمها على تخفيض قيمة عملتها وإعطاء القيمة الحقيقية لها. وبالتالي تؤثر التقلبات النفطية التي تحدث في السوق العالمية على المتغيرات النقدية والتي بدورها تنعكس على التغير في سعر الصرف الدينار الجزائري.

وتماشيا مع طبيعة الموضوع، فقد تم التطرق إلى بعض النظريات النقدية المفسرة لسعر الصرف، إضافة إلى المنهج النقدي وكيفية تحديده لمعدل الصرف، ثم إبراز أهمية النفط في الإقتصاد الجزائري، والوقوف إلى أهم تطورات كل من المتغيرات النقدية وسعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، ثم تحليلها وفق لمعطيات الإقتصاد الجزائري، ليتم بعدها بناء نموذج إقتصادي قياسي لأهم التغيرات النقدية التي تساهم في توجيهات سعر الصرف في الجزائر.

أولا- إختبار الفرضيات:

على أساس ما تقدم يمكن إختبار الفرضيات المصاغة سابقا كالاتي:

الفرضية الرئيسية:

بالنسبة للفرضية الرئيسية والتي نصت على أن المتغيرات النقدية تؤثر بدرجة كبيرة على سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في ظل التقلبات التي تشهدها أسعار النفط خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2016، وقد تم التوصل إلى إثبات صحة هذه الفرضية، وذلك بإستخدام نموذج

خاتمة عامة

الإحذار الخطي المتعدد الذي تم الإعتماد عليه في الدراسة القياسية، الذي أكد أن المتغيرات النقدية وسعر النفط لها تأثير كبير على سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.

بالنسبة للفرضيات الفرعية:

✓ بالنسبة للفرضية الأولى والتي نصت على أنه توجد علاقة خطية معنوية بين سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والكتلة النقدية عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ خلال الفترة محل الدراسة، وهذا ما تم إثباته من خلال هذا البحث، حيث بالإعتماد على إختبار ستودنت $P\text{-Value-t} = 0.0001$ وهي أقل من 5% ، ومنه رفض H_0 وقبول H_1 ، وهو ما يؤكد معنوية الكتلة النقدية في التأثير على سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار؛

✓ بالنسبة للفرضية الفرعية الثانية والتي نصت على أنه لا يرتبط سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار بمعدل الفائدة خلال الفترة محل الدراسة، والتي تم نفيها من خلال هذا البحث، حيث بالإعتماد على إختبار ستودنت $P\text{-Value-t} = 0.0371$ وهي أقل من 5% ، ومنه رفض H_0 وقبول H_1 ، وهو ما يؤكد معنوية معدل الفائدة في التأثير على سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار؛

✓ فيما يخص الفرضية الثالثة والتي نصت على أنه هناك علاقة خطية معنوية بين معدل التضخم وسعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي عند درجة معنوية $\alpha = 5\%$ خلال الفترة 1990-2016، والتي تم نفيها من خلال هذا البحث، حيث بالإعتماد على إختبار ستودنت $P\text{-Value-t} = 0.2160$ وهي أكبر من 5% ، ومنه قبول H_0 ورفض H_1 ، وهو ما يؤكد عدم معنوية معدل التضخم للتأثير في سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي؛

✓ أما الفرضية الرابعة والتي نصت على أن سعر الصرف الدينار الجزائري يتأثر بتقلبات أسعار النفط عند درجة معنوية $\alpha = 5\%$ خلال الفترة محل الدراسة، وهذا ما تم إثباته من خلال هذا البحث، حيث بالإعتماد على إختبار ستودنت $P\text{-Value-t} = 0.0003$ وهي أقل بكثير من 5% ، ومنه قبول H_1 ورفض H_0 ، وهو ما يؤكد معنوية أسعار النفط للتأثير على سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.

ثانيا - نتائج البحث:

على ضوء ما تم التطرق إليه تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- وجود علاقة بين معدل التضخم وسعر الصرف وذلك من خلال نظرية تعادل القوة الشرائية؛

خاتمة عامة

- 2- وجود علاقة بين معدل الفائدة وسعر الصرف وذلك من خلال نظرية تعادل معدلات الفائدة؛
- 3- تخفيض سعر الفائدة ينتج عنه زيادة في المستوى العام للأسعار، أي إرتفاع سعر الصرف ومن ثم تدهور قيمة العملة وذلك من خلال المنهج النقدي في ظل مرونة الأسعار؛
- 4- يعد الإقتصاد الجزائري ريعي، حيث يعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات، وأصبح الإقتصاد الجزائري رهينا للإيرادات النفطية، حيث يتأثر سلبا بالصدمات التي تنشأ عن التغيرات التي تطرأ على أسعار النفط؛
- 5- وجود علاقة طردية بين سعر النفط وإحتياطي الصرف، حيث في حالة إرتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية ينتج عنه إرتفاع في إحتياطي الصرف من العملة الصعبة؛
- 6- شهدت الفترة 1990-1999 والتي سميت بمرحلة نقص السيولة، وذلك بسبب إنخفاض أسعار النفط والتي نتجت عنها تدهور الحالة الإقتصادية للجزائر؛
- 7- شهدت الفترة من 2000-2014 تحسن العديد من المؤشرات النقدية، وذلك بسبب إرتفاع أسعار النفط . أما السنتين 2015 و2016 شهدت تراجع من جديد بسبب إنخفاض أسعار النفط؛
- 8- تبعا للنتائج التي تم التوصل إليها من خلال نموذج الإنحدار الخطي المتعدد المعدل، وجود علاقة طردية بين الكتلة النقدية وسعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة محل الدراسة؛
- 9- وجود علاقة عكسية بين كل من المتغيرات المستقلة معدل إعادة الخصم و معدل التضخم وسعر النفط، والمتغير التابع سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة محل الدراسة.

ثالثا- توصيات البحث:

على ضوء ما تم التطرق إليه في النتائج التي تم التوصل إليها، يمكن وضع بعض التوصيات أهمها ما يلي:

- 1- ضبط العرض النقدي وجعله يتماشى والعرض السلع الحقيقي من أجل التحكم في معدلات التضخم؛
- 2- محاولة إعطاء مرونة للقطاع الإنتاجي عن طريق التنويع الإقتصادي، من أجل مواجهة الطلب الداخلي المتزايد من السلع والخدمات المحلية بسبب إنخفاض قيمة العملة؛
- 3- تدعيم صادرات الدولة خارج المحروقات وذلك بعدم ربط مداخيل الدولة من مصدر واحد؛

خاتمة عامة

4- تصحيح وإجراء تعديلات على النظام المصرفي الجزائري لمواكبة التغيرات الحاصلة في الدول المتقدمة لتحفيز المستثمرين الأجانب على إيجاد نفس المقاييس المعمول بها في دولهم؛

5- تحضير الجزائر لعصر ما بعد النفط من خلال تأهيل الإقتصاد الجزائري للإندماج في الإقتصاد العالمي من خلال إجراء إصلاحات تمس المنظومة المصرفية.

رابعا- آفاق البحث:

من خلال هذه الدراسة، يمكن تقديم بعض الإقتراحات التي يمكن أن تكون مواضيع وأبحاث أخرى، وذلك كالآتي:

1- قياس أثر المتغيرات الحقيقية على سعر الصرف الدينار الجزائري؛

2- دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على السياسة المالية للدولة؛

3- أثر التقلبات النفطية على التوازنات النقدية الداخلية والخارجية في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً- المراجع باللغة العربية:

1- الكتب:

- 1- أكرم حداد، مشهور مذلول، النقود والمصارف، مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر، الأردن، 2005.
- 2- أمين هجير عدنان زكي، الإقتصاد الدولي-النظرية والتطبيقات-، دار اثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 3- إسماعيل أحمد الشناوي، السيد محمد أحمد السريتي، مقدمة في الإقتصاد الكلي، دار الجامعة، مصر، 2008.
- 4- إسماعيل محمد هاشم، السياسات النقدية للمتغيرات الاقتصادية في النظم المصرفية، المكتب العربي الحديث، العراق، 2011.
- 5- إياد عبد الفتاح النسور، أساسيات الإقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
- 6- إيمان عطية ناصف، مبادئ الإقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2008.
- 7- بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2009.
- 8- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظرية والسياسات النقدية، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
- 9- توفيق عبد الرحيم، يوسف حسن، الادارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 10- توفيق محب خلة، اقتصاد نقدي والمصرفي، دراسة تحليلية لمؤسسات والنظريات، دار الفكر الجامعي، مصر، 2012.
- 11- جيلاني جلاطو، الإحصاء التطبيقي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- 12- حاتم سامي عفيفي، دراسات في الإقتصاد الدولي، ط5، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2000.

قائمة المراجع

- 13- حسام علي داود، خالد محمد السواعي، الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
- 14- حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الإقتصاد القياسي، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 16- رائد عبد الخالق، عبد الله العبيدي، التمويل الدولي، دار الأيام، للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
- 17- رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في الحد من التضخم الركودي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
- 18- رحيم حسين، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الاسلامي والغربي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 19- زينب حسن عوض الله، الإقتصاد الدولي - العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية-، دار الجامعية الجديدة، العراق، 2004.
- 20- سعيد سامي الحلاق، محمد محمود عجنوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوردي للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 21- طاهر فاضل البياني، ميرال روجي سمارة، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، دار وائل للنشر، الأردن، 2013.
- 22- طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 23- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية - نظرية وتطبيقات -، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- 24- عبد العظيم حمدي، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 2000.
- 25- عبد الكريم جابر العيساوي، التمويل الدولي، -مدخل حديث-، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
- 26- عبد الله خباية، الإقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008.
- 28- عبد المجيد قدي، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، دار بلقيس، الجزائر، 2004.

قائمة المراجع

- 29- عثمان أبو حرب، الإقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 30- عدنان داود العذاري، الإقتصاد القياسي- نظرية وحلول- دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 31- عدنان تايب النعيمي، ياسين كاسب الخرشة، أساسيات في الإدارة المالية، دار المسيرة لنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007.
- 32- علي سعيد محمد داود، الإدارة المالية الدولية، دار التعليم الجامعي، مصر، 2010.
- 33- علي كعنان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دون دار النشر، سوريا، 2011.
- 34- علي مكيد، الإقتصاد القياسي-دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- 35- كامل بكري، الإقتصاد الدولي،- التجارة والتمويل-، الدار الجامعية، مصر، 2001.
- 36- كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف الزبيدي، القياس الإقتصادي-النظرية والتحليل-، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- 37- كمال سلطان محمد سالم، الإقتصاد القياسي، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2014.
- 38- لحو موسى البوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية- دراسة تحليلية قياسية للأثار الاقتصادية-، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2010.
- 39- متولي عبد القادر، الإقتصاد الدولي- النظرية والسياسات الاقتصادية-، دار الفكر، الأردن، 2011.
- 40- مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود والمال-النظرية والمؤسسات النقدية بورصة الأوراق المالية في مصر تطور النظام المصرفي المصري-، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2002.
- 41- محمود حسين الوادي وآخرون، الإقتصاد الكلي، ط2، دار المسيرة، الأردن، 2010.
- 42- مجيد علي حسن، عفاف عبد الجبار سعيد، الإقتصاد القياسي- النظرية والتطبيق-، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 1998.
- 43- محمد العربي ساكر، الإقتصاد الدولي، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2006.
- 44- محمد دويدار، أسامة الفولي، مبادئ الإقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003.

قائمة المراجع

- 45- محمد شيخي، طرق الإقتصاد القياسي-محاضرات تطبيقية-، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- 46- محمد علي ابراهيم العامري، الإدارة المالية الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
- 47- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 48- مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1997.
- 49- مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار، -الوادي-، الجزائر، 2007.
- 50- موردخاي كريانين، ترجمة: محمد ابراهيم منصور، علي مسعود، الإقتصاد الدولي-مدخل السياسات-، دار المريخ للنشر، السعودية، 2007.
- 51- موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر، الأردن، 2008.
- 52- نشأت الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف، شركة تأسيس للطباعة، مصر، 2005.
- 53- نوري موسى شقيقرون وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر، الأردن، 2012.
- 54- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
- 55- هيل عجمي جميل الجنابي، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية، دار وائل للنشر، الأردن، 2014.
- 56- وديع طوروس، المدخل الى الاقتصاد النقدي، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2011.
- 2- الأطروحات والمذكرات:
- 1- أحمد ولد شيباني، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي- دراسة حالة موريطانيا-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، -سطيف-، الجزائر، 2012-2013.

قائمة المراجع

- 2- اكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصاد، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر 3، 2010-2011.
- 3- بشيكر عابد، نمذجة قياسية اقتصادية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر (1970-2008)، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3، 2009-2010.
- 4- بلقاسم منهوم، أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات، دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2009)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، 2012-2013.
- 5- حسام الدين عبودة، سياسات الحد من ظاهرة التضخم المستورد مع الإشارة الى حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر، 2008-2009.
- 6- رافي بديع حبيب، دور سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في سورية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في قسم الاقتصاد المالي والنقدي، جامعة دمشق، سورية، 2013-2014.
- 7- رحيمة بن عيني، سياسة الصرف في الجزائر نمذجة قياسية للدينار الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد، - تلمسان، الجزائر، 2005-2006.
- 8- زاهر عبد الحليم خضر، تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني (1994-2010)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر، فلسطين، 2011-2012.
- 9- زهير سعدي، نموذج قياسي لاختيار نظرية تعادل القوة الشرائية في تحديد سعر الصرف - دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري خلال 1990-2006، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهدي، - أم البواقي، الجزائر، 2007-2008.
- 10- زيان بغداد، تغيرات سعر الصرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، 2013-2014.

قائمة المراجع

- 11- سعيدة شطباني، محددات سعر الصرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الإستقرار الإقتصادي، - دراسة قياسية إقتصادية لحالة الجزائر فترة 1993-2010، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص علوم تجارية، فرع تقنيات كمية للتسيير، جامعة المسيلة، 2011-2012.
- 12- سلمى دوحه، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها-دراسة حالة الجزائر، - أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.
- 13- سمية مورية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية-دراسة حالة الجزائر، - مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، - تلمسان- ، الجزائر، 2009-2010.
- 14- سمير آيت يحي، التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، - باتنة-، الجزائر، 2013-2014.
- 15- شريف بودري، تقلبات أسعار الصرف الدولار والأورو وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسين بن بوعلي، الشلف، - الجزائر، 2000-2009.
- 16- صحراوي سعيد، محددات سعر الصرف-دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2009-2010.
- 17- عبد الله ياسين، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية- دراسة حالة الجزائر - مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، 2013-2014.
- 18- عطاء الله بن طيرش، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية-دراسة حالة الجزائر، - مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي ، - غرداية-، الجزائر، 2010-2011.

قائمة المراجع

- 19- علية عبد الباسط عبد الصمد، أثر نمو عرض النقود على نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع الاقتصاد التطبيقي وإدارة المنظمات، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 2010-2011.
- 20- فاطمة الزهراء بن حمودة، أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009.
- 21- فايزة سي محمد، اختلال سعر الصرف الحقيقي فعالية سعر الصرف الموازي-دراسة قياسية لحالة الجزائر-، 1994-2012، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد، - تلمسان-، الجزائر، 2013-2014.
- 22- فتيحة نيبابي، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة محمد بوقرة، - بومرداس-، الجزائر، 2008-2009.
- 23- قاسم محمد فؤاد، أنظمة سعر الصرف وأثرها على النمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2009-2010.
- 24- محمد جبوري، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي، دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بازل، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة أبو بكر بلقايد، - تلمسان-، الجزائر، 2012-2013.
- 25- محمد علة، سعر الصرف وأثر الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري، مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل المالي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003-2004.
- 26- مراد بن ياني، سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة قياسية حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، - تلمسان-، الجزائر، 2011-2012.
- 27- مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة (1974 - 2013)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نمذجة اقتصادية، جامعة قاصدي مرياح، -ورقلة-، الجزائر، 2010-2011.

قائمة المراجع

28-يوسف بن ختم ، العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة أبي بكر بلقايد ،- تلمسان-، الجزائر 2015-2016.

3- مجالات ومقالات:

- 1- نشرة توعوية، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، السلسلة الخامسة، العدد 3، أكتوبر 2012.
- 2- علي يوسفات، عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (1970-2009)، مجلة الباحث، الجزائر، عدد 11، 2012.
- 3- عبد الرزاق بن الزاوي، إيمان نعمان، دراسة قياسية لانحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.
- 4- على صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد 7، ديسمبر 2014.
- 5- مكي محمد السيد إمامة، طارق محمد الرشيد، العلاقة السببية بين عرض النقود والتضخم في السودان (1990-2012)، مجلة العلوم الاقتصادية، (2) 16 VOL، 2015.
- 6- على وراق ناصر وراق، أثار عرض النقود على عجز الموازنة العامة في السودان خلال الفترة (1996-2014)، مجلة الدراسات العليا، مجلد 4، 2015.
- 7- مسعود ميهوب، يوسف بركات، محددات التضخم في الجزائر-دراسة قياسية للفترة (1990-2014)، مجلة دراسات وابحاث، المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، عدد 27، جوان، 2017.
- 8- محمد السيد إمامة مكي، طارق محمد الرشيد، العلاقة السببية بين عرض النقود والتضخم في السودان (1990 - 2012)، مجلة العلوم الاقتصادية، VOL 16.
- 9- نشأت مجيد حسن الوندائي، قياس تأثير المستوى العام للأسعار وعرض النقد على سعر الصرف الدينار العراقي للفترة 1980-2002، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 82، 2010.
- 10- ناثر علي السوري، مقدمة في الإقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2007.

قائمة المراجع

4-التقارير السنوية والنشرات الإحصائية:

- 1-التقرير السنوي 2008 التطور الاقتصادي والنقدي الجزائري، سبتمبر 2009 .
- 2-التقرير السنوي 2013 التطورات الاقتصادية والنقدية الجزائر، نوفمبر 2013.
- 3-التقرير السنوي 2015 التطورات الاقتصادية والنقدية الجزائر، سبتمبر 2017.
- 4-التقرير السنوي 2016 التطورات الاقتصادية والنقدية الجزائر، سبتمبر 2017.
- 5-بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 38، جوان 2017.

ثانيا - المراجع باللغة الأجنبية:

1-Les Livres et les articles :

- 1- Adil hidane, **calcule du taux de change effectif nominal et réel du dinar**, université des finance, et de la privations, direction de la politique économique générale, royennes du Maroc, document de travail n, 86, Mars 2003.
- 2- Amina lareéche, **les régimes de change le point sur l'économie mondiale2000**, éditions la découverte, collection repreres, paris, 1999.
- 3- Boucheta Yahia, **Etude des facteurs déterminants du taux de change du dinar algérien**, Thèse pour l'obtention de doctora sciences économique, option finance, université Abou Baker Belkaide, Tlemcen, 2014.
- 4- **Cahier de la recherche**, banque de la république d'hait, janvier 2008 .
- 5- **Exchange rate**. département of economic recherche, septembre 2017.
- 6- Fabien Candeau et autre, **taux de change réel et compétitivité de d'économie réunionnaise**, documents de travail de la série études et documents credit études, 2010.
- 7- Fatima Zahra Alaoui, **les déterminants du taux de change en Algérie : quelle, du taux de change**, thèse en vue de l'obtention du grade de doctorat 3^{ème} cycle, université Boubaker Belkaide, Tlemcen, 2016.

- 8- Maryline Huchet Bourdon, Catherine l'arroche DUPRAZ, annedling sénadin, **impact du taux de change sur sécurité alimentaires des pays en développements**, working papera Smart-lereco,N 13-10 , octobre, 2013.
- 9- Michael Goujon, **les mesures de taux de change réel: le cas de Madagascar**, octobre, 2007.
- 10- Moumar Zahra, **les déterminant du choix du régime de change en Algérie**, en vue de l'obtention du diplôme de magister en science économiques, option monnaie finance banque, université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou, 2015-2016.
- 11- Pascal Chicoine, **les déterminants fonde mentaux du change- réel A'long terminé approche Natrex appliqués au dollar canadien-**, mémoire présente en vue de l'obtention du grade du maitre en science, science de la gestion, université du Montréal, 2004..
- 12- Paul de gauwe, **exchange rate économie, where dowestrand**, séminaire séries, the mit press Cambridge, London, engl, 2005.
- 13- **QUE savoir sur l'inflation ? en 5 Etapes Ministère du plan et du développement**, paris 21, Mars 2017
- 14- Razafindramana Olivaison Miaranirainy, **variabilité du taux de change- flux commerciaux, croissance économique : le cas de la madaxar-**, thèse l'obtention du grande de docteur en science économique, option Macroéconomie, spécialité économie monétaire, école doctorale 481 science sociales du lumaives,
- 15- Razafindramana Olivaison Miaranirainy, **variabilité du taux de change- flux commerciaux, croissance économique : le cas de la madaxar**, thèse l'obtention du grande de docteur en science économique, option Macroéconomie, spécialité économie monétaire, école doctorale 481 science sociales du lumaives
- 16- ROLAND GERARD, **Economie politique**, chapitre 19.

17- RONALD MACDONLD, **Exchange rate économiques theories and evidence**, rouledge Taylor fanais e-thibary, London and New-York, 2007.

18- Socrate ghatban, **le taux de change et la demande touristique**, thèse en vue de l'obtention du doctorat spécial économie université Toulouse le mirail, 2013.

2-les rapports :

1-Rapport annuel de la banque d'algerie 2002.

2-Rapport annuel de la banque d'algerie 2004.

ثالثا-المواقع الإلكترونية:

WWW. Bank-of- Alegerie.dz

www.inf.org

www.ons.dz

http : data.world.bank. org

الملحق رقم(01)- تطور سعر النفط و إحتياطي الصرف للجزائر خلال الفترة 1990-

:2016

إحتياطي الصرف (مليار دولار)	سعر النفط (دولار للبرميل)	السنوات
0,72	22,26	1990
1,486	18,62	1991
2,2	18,44	1992
1,5	16,33	1993
2,6	15,53	1994
2,1	16,86	1995
4,2	20,29	1996
8,05	18,68	1997
6,84	12,28	1998
4,4	17,48	1999
11,90	27,60	2000
17,96	23,12	2001
23,99	24,36	2002
32,99	28,10	2003
43,11	36,05	2004
56,184	50,64	2005
77,78	61,08	2006
110,18	69,08	2007
143,10	94,45	2008

الملاحق

148,91	61,06	2009
162,221	77,45	2010
182,224	107,46	2011
190,661	109,45	2012
194,012	105,87	2013
178,938	96,29	2014
144,133	53,066	2015
141,138	45,005	2016

المصدر: بالإعتماد على المواقع التالية:

www.bank-of-algeria.dz

www.opec.org.web

الملحق رقم(02)-تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 1990-2016:

السنوات	سعر الصرف الإسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار	سعر الصرف الإسمي للدينار مقابل الأورو	معدل الصرف الفعلي الإسمي للدينار الجزائري	معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري
1990	8,9575		665,37	218,44
1991	18,4728		331,46	130,32
1992	21,8360		268,08	133,74
1993	23,3454		277,78	160,55
1994	35,0585		196,88	138,61
1995	47,6627		129,95	116,18
1996	54,7489		116,54	118,52
1997	57,7073		125,05	127,92
1998	58,7389		130,93	134,17
1999	66,5789		129,69	124,01
2000	72,2579	69,43	122,91	117,95
2001	77,2150	69,20	127,36	121,85
2002	79,6819	75,34	120,78	113,10
2003	77,3949	87,47	109,52	101,82
2004	72,0666	89,6423	109,16	102,19
2005	73,2730	91,3014	105,97	97,80
2006	72,6460	91,2447	105,91	97,64
2007	69,3815	94,9973	104,13	96,40
2008	64,5828	94,8682	106,63	100,00
2009	72,6474	109,299	100,91	99,53
2010	74,3859	99,1927	100,00	100,00
2011	72,9378	102,2154	98,25	99,42

الملاحق

104,82	97,67	102.1627	77,5359	2012
103,29	95,00	105,4374	79,3684	2013
105,40	96,01	106,9064	80,5790	2014
100,86	89,59	105,5732	100,4630	2015
99,17	84,07	121,23	109,4903	2016

المصدر: بلإعتماد على المواقع التالية:

www.bank.algeria.dz

WWW.IMF.ORG

الملحق رقم(03)-تطور المتغيرات النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2016:

السنوات	الكتلة النقدية M2 مليار دج	معدل إعادة الخصم %	معدل التضخم %
1990	343,005	10,50	17,88
1991	415,270	11,50	25,90
1992	515,902	11,50	31,68
1993	627,427	21,00	20,52
1994	723,514	14,00	29,00
1995	799,562	13,00	29,79
1996	915,058	11,00	18,70
1997	108,1518	9,50	5,70
1998	1592,461	8,50	5,00
1999	1789,350	6,00	2,59
2000	202,2534	6,00	0,3
2001	2473,516	5,50	4,2
2002	2901,532	4,50	1,43
2003	3354,422	4,00	4,26
2004	3644,3	4,00	3,97
2005	407,04	4,00	1,38
2006	4827,6	4,00	2,31
2007	5994,608	4,00	3,67
2008	6955,968	4,00	4,85
2009	7173,1	4,00	5,74
2010	8280,740	4,00	3,91

الملاحق

4,52	4,00	9929,92	2011
8,89	4,00	11015,135	2012
3,25	4,00	11941,507	2013
2,92	4,00	13686,712	2014
4,78	4,00	13704,511	2015
6,70	3,5	13816,309	2016

المصدر: بالإعتماد على المواقع التالية

www.bank-of-algeria.dz

www.ons.dz

www.imf.org

الملخص:

يندرج هذا البحث ضمن السياسات الاقتصادية الكلية، ويهدف إلى تحديد المتغيرات النقدية التي تؤثر على سعر الصرف الدينار الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط، من خلال القيام بدراسة العلاقة التي تربط التوازنات النقدية الداخلية والخارجية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1990-2016، وهذا بإستخدام نموذج الإنحدار الخطي المتعدد بالإعتماد على برنامج Eviews 08

وقد تم التوصل في هذا البحث إلى عدة نتائج من أبرزها أن سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي يتأثر بمجموعة من المتغيرات النقدية وأسعار النفط التي تشهدها الأسواق العالمية.

الكلمات المفتاحية: الكتلة النقدية، معدل الفائدة، معدل التضخم، سعر الصرف، سعر النفط.

summary :

This research falls within the macro- economic policies, aims to identify monetary variables affecting the algerian dinar exchange rate under the oil price fluctuations, through a study of the relationship between internal and external cash balances in the algerian economy during the period 1990-2016 this using multilinear model based on the program of deficit in islamic economy.

have been reached in this reasarch several of the results of the moste prominent algerian dinar exchange rate against the us dollar is affected by a number of monetary variables in the oil prices in the international markets.

Key words : cash block, the interest rate, the rate of inflation, the exchange rate, the price of oil